الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)
- الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين
- أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان الإمكان بين مستحيلين

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الثالث والسبعون – تموز/يوليو 2010

الماء... بين الكم والنوع

لم تكن للماء في ما مضى قضية تطرح. كان متوافرًا لا ينضب، وكان الإنسان يقصده في الغابات والبراري فيقيم حوله البيوت والمساكن، وينشئ الحقول والحدائق، يرويها بواسطته، صافيًا منعشًا عذبًا.

كان عدد الشّاربين قليلاً، وكان الفضاء زاخرًا بالغيوم، والأرض وارفة الظلال في معظمها، كما كان الماء غزيرًا بشكل تلقائي، ومن المرجح، والله أعلم، أنّ كلمة "نضب" لم تكن قد صنفت بين الأفعال في قواميس اللغة. تزايد المستهلكون، بعد ذلك، من بشر وتراب ومعامل ومصانع، فبدأت كمية الماء تطرح مشكلة متنامية متزايدة، تلقى الحلول حينًا، وتفقدها أحيانًا، خصوصًا مع تراجع المطر الهادئ المفيد في مناطق كثيرة.

كان ذلك في ما مضى، أما اليوم فقد تكثفت المشكلة المائية وصعبت حلولها، لا بل ندرت وفشلت، أو، على الأقل، ازدادت كلفة وعناء، وقد يصبح الماء بذلك امتيازًا يختص به الأغنياء والموسرون، دولاً وجماعات وأفرادًا. لم تعد تلك المشكلة مقتصرة على الكمية، بل توسَّعت وامتدَّت إلى النوعية. الموضوع هو في تأمين الماء أولاً، والماء الصافي، أو على الأقل، غير الملوث، ثانيًا. وأنّى لنا أن نهتدي إلى الماء الصافي في فوضى التمدن التي تخطت المدن فغمرت القرى واجتاحت السفوح والربى، واستقرت في الأودية فاقدة الوعي عديمة الهمة، بحيث إذا صوّبت النظر على بقعة ما، رقدت على قلبها إلى الأبد، ترابًا وأسمنتًا ومعدنًا ونفايات وأوساخًا وملوثات لا حصر لها. في ذلك، لا أمل كبيرًا في الصفاء ولا في النقاء، ولم تعد للكمية أهمية تذكر، سواء لدى الأفراد الظامئين، أو النباتات العطشى، كما باتت جهود الطبيعة، وهي ترصف الطبقات البيض الباردة فوق القمم، تذهب سدى، إذ إن في جوف الأرض سمومًا سودًا تحتاج تعقيمًا سحريًا تتخطى كلفته حدود البشر، ملوِّثين وملوَّثين.

أما نحن في لبنان، فإننا نضيف إلى تلك الحالات مشكلة خاصة بمنطقتنا، وهي المطمع الإسرائيلي بمائنا، المطمع الذي رافق أحلام الصهيونية الأولى، وقد لا ينتهي إلا بانتهائها. إلى ذلك الحين، لا بد من الاستمرار في الجهوزية، للّدفاع عن الأرض بغيمها وترابها ومائها، في جوف الأرض وفي قعر البحر، وكما أننا لم نتخاذل سابقًا، فإن استعدادنا للبذل لن يهدأ لاحقًا، وما ضاع حق استبسل في الدفاع عنه بنوه.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

د. إلهام منصور　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

1- "الدفاع الوطني اللبناني" مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر "الدفاع الوطني اللبناني" جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد "الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع** : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : 3000 ل.ل.
الاشتراك السنوي : في لبنـــان: للأفراد 35000 ل.ل. للمؤسسات 75000 ل.ل.
في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الاعلانات والاشتراكات : مجلة "الدفاع الوطني اللبناني".
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

المحتويـــات

العدد الثالث والسبعون – تموز/يوليو 2010

مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي
[صراع اليورو – دولار] ..... د. محمد مراد 5

الأمن المائي في البلدان النامية
في القرن الحادي والعشرين ..... د. كليب سعد كليب 57

أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان:
الإمكان بين مستحيلين ..... محمود حيدر 107

ملخصـــات
..... 155 - 151

مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)

د. محمد مراد*

تقديم

يمثل الخليج أهمية خاصة من منظور المصالح الاستراتيجية للرأسماليتين الأميركية والأوروبية، لا بل تكاد أهميته أن تكون عالمية بفعل امتلاكه مخزونًا احتياطيًا للطاقة هو الأهمّ في العالم، والذي سيبقى لآماد طويلة قادمة، سلعة استراتيجية تدخل في صلب الاحتياجات الصناعية، وفي تعزيز الحراك الرأسمالي التراكمي سواء من خلال الإيداعات المالية كاحتياطات بالعملات الصعبة من جهة، أم من خلال التوظيفات الاستثمارية والتنموية من جهة أخرى.

وإذا كانت الرأسمالية الأميركية قد صعدت إلى قمة الهرم الرأسمالي العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإنّ الرأسماليات الأوروبية التي استنزفتها الحروب المدمرة اقتصاديًا وعمرانيًا وبشريًا لم تكن قد انسحبت من مواقعها الرأسمالية التي عرفتها لعقود عديدة سابقة على الحرب،

* باحث وأستاذ جامعي

وإنما راحت تتجاوز الصراعات الأوروبية البينية لتدخل في تجربة نوعية جديدة من التوحّد والاندماج هي تجربة الاتحاد الأوروبي الذي بات يضم في عضويته حتى مطلع العام 2007 (27) دولة أوروبية، وهو مرشح لضمّ العديد من الدول الأخرى. كل ذلك في محاولة أوروبية جادة تقوم على تعزيز التكامل البيني الاقتصادي والسياسي وتطويره وصولاً إلى قيام القطبية الأوروبية على الصعيد الدولي.

ولمَّا كانت أوروبا قد مثلت عنصر التوازن بين القطبيتين الأميركية والسوفياتية في مرحلة الحرب الباردة، فإن انتهاء هذه الحرب بسقوط الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، جعلت من أوروبا قوة تقاطب دولي راحت تنافس القطبية الأميركية الساعية إلى تثبيت زعامتها الأحادية على العالم.

من هنا تبرز المنافسة الأوروبية – الأميركية للاستئثار بموقع متميز في السوق الخليجية بحكم أنَّ هذه الأخيرة تمثل مصدرًا حيويًا للطاقة ولفائض مالي هو الأهمّ على صعيد الكتل المالية في العالم. هذه الكتلة باتت، في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، من أولويات أجندة الاهتمامات الأميركية والأوروبية، من حيث أنها قد تكون أحد أهمّ العوامل المساعدة على تصحيح أداء النظام الرأسمالي، لا سيّما في مواقع تركّزه في البلدان الغربية، ومساعدته على تجاوز أزمته الراهنة المتمثلة بحالة ضاغطة من الركود والانكماش على المستويين الاقتصادي والمالي.

تحاول هذه الدراسة إعطاء صورة وافية عن طبيعة شبكة المصالح والترابطات بين الدول الخليجية الست (دول مجلس التعاون الخليجي) وحجمها من جهة، وكلٍ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وبشأن المصالح الأكثر بروزًا في العلاقات البينية الخليجية

– الأميركية والخليجية – الأوروبية، ستتوقف الدراسة عند محاور ستة أساسية، وهي:

1. الخليج من منظور الأمن الاستراتيجي الأميركي والأوروبي.
2. أمن الطاقة.
3. عسكرة الخليج وتحويله إلى سوق حيوية للأسلحة الأميركية والأوروبية.
4. الاستثمارات المتبادلة بين دول مجلس التعاون وكلٍ من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.
5. المبادلات السوقية بين دول مجلس التعاون وكل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.
6. بين البترودولار والبترويورو.

أولًا: الخليج من منظور الأمن الاستراتيجي الأميركي والأوروبي

تتوزّع الجغرافية الخليجية تسع دول: ست منها تؤلف منذ العام 1981 مجلس التعاون الخليجي وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عُمان، الكويت والبحرين، و دولتان عربيتان هما العراق واليمن، ودولة غير عربية هي إيران.

أما الجغرافية البحرية للخليج فهي عبارة عن بحر شبه مغلق، يمتد بمساحة مائية سطحية تقدر بحوالى 250 ألف كيلومتر مربع، وبطول 800 كيلومتر، وعرض 470 كيلومترًا، وعمق يراوح بين 100 متر في حده الأعلى و30 مترًا في حده الأدنى[1].

تنتشر في الخليج سلسلة من الجزر يصل عددها إلى حوالى 130 جزيرة،

1- Raoul Delcarde: "**La Sécurité et la Stratégie dans le Golfe Arabo-Persique**", actuels, Paris, Sycomore, 198 3, p. 10

يحتفظ بعضها بموقع استراتيجي متميِّز من حيث أنها تشكل حاجزًا طبيعيًا للسيطرة على الممرات الملاحية للسفن التجارية وخصوصًا لناقلات النفط من المرافئ الخليجية إلى أوروبا وأميركا وسائر العالم. وهنا تبرز أهمية المضائق في الخليج وفي مقدمها مضيق هرمز الذي يعتبر بمنزلة البوابة البحرية للتبادل التجاري والطريق الاستراتيجي لنقل النفط حيث يمر عبره يوميًا أكثر من 50 ناقلة نفط، أي بمعدل ناقلة واحدة كل 19 دقيقة[2]، وبمعدل حمولة تزيد عن 17 مليون برميل أي ما يقرب من 2.3 مليون طن، وهو ما يشكل نحو 20 % من إجمالي الامدادات العالمية[3].

منذ مطالع النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ المجال الجيوسياسي الخليجي يشكل، بفعل النفط، المجال الأكثر تركزًا للثروة من جهة، والأكثر جذبًا للاهتمامات الدولية، لا بل إلى مسرح هو الأكثر تسجيلًا للأحداث والأزمات المتلاحقة من جهة أخرى.

تلازم الاهتمام الدولي بالمنطقة الخليجية مع جملة من التطورات الهامة التي حكمت، إلى حدٍ بعيد، مسار العلاقات الدولية خلال النصف الثاني من القرن الفائت (القرن العشرين). أبرز هذه التطورات كانت أربعة:

الأول، صعود الولايات المتحدة إلى قمة الهرم الرأسمالي، إذ راحت تتبوأ مركز الزعامة الامبريالية بعد أن سجَّلت سبقًا في هذا المجال على الامبريالية القديمة الأنكلو – فرنسية التي شهدت انحسارًا في مواقعها الرأسمالية بفعل الأعباء المكلفة للحروب التي خاضتها، لا سيما الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945).

الثاني، دخول النفط العربي الأكثر تمركزًا في بلدان الخليج العربية، مرحلة

2– علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2005، ص 284.

3– كاميلا رونتسكي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد (سيبري)، الكتاب السنوي 2007، ترجمة وإصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 343.

الإنتاج العالي والتسويق إلى البلدان الصناعية، وبشكل خاص إلى أوروبا والولايات المتحدة واليابان وسواها.

الثالث، التنافس القطبي الأميركي – السوفياتي على تقاسم النفوذ الدولي في ظل تصاعد وتائر الحرب الباردة. فقد كان الهدف الأميركي طوال هذه المرحلة الحؤول دون دخول الاتحاد السوفياتي إلى الخليج، خوفًا من أن يؤدي هذا الدخول إلى فتح طريق الشيوعية إلى الشرق الأوسط ومجاله الحيوي المتمثل بالوطن العربي من جهة، وإلى وسط آسيا وجنوبها، حيث يقوم تكتل شيوعي آسيوي واسع من شأنه أن يهدد دول المركز الرأسمالي في أميركا وغرب أوروبا من جهة أخرى. لذلك كان التعامل الأميركي مع المنطقة الخليجية على ضوء متطلبات الحرب الباردة الأميركية – السوفياتية، "فهذه المنطقة تعتبر جزءًا من الجناح الجنوبي للحزام الأمني الشمالي الذي كانت الولايات المتحدة تحاول أن تصنعه لاحتواء الاتحاد السوفياتي"[4].

الرابع، التنافس الأوروبي–الأميركي، لا سيما بعد الفراغ القطبي الذي ولَّده السقوط السوفياتي ومعه منظومة الدول الإشتراكية في شرق أوروبا، إذ ليس من الصدفة أن يكون الإعلان عن ولادة الاتحاد الأوروبي إثر التوقيع على معاهدة "ماستريخت" في هولندا في 7 شباط/فبراير 1992، قد أتى متزامنًا مع انفراط عقد الاتحاد السوفياتي العام 1991. فالاتحاد الأوروبي جاء تتويجًا لمسار تكاملي بدأته الدول الأوروبية منذ مطالع النصف الثاني من القرن العشرين[5]، وهو مسار عبَّر عن نفسه بإنجاز المزيد من خطوات الاندماج والتوحّد الاقتصادي والسياسي وصولًا إلى قيام كتلة الاتحاد الذي

4– تركي الحمد (معقب)، في: [إدمون غريب وآخرون]، في: "**الوطن العربي في السياسة الأميركية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2002، ص 117.

5– بدأت النواة الأولى للاتحاد الأوروبي بست دول ظهرت تحت اسم "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، في 18 نيسان/أبريل 1951. للمزيد من التفصيل أنظر كتابنا: **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الأيديولوجيا، الأزمات**، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، طبعة أولى، 2010، ص 239–240.

بات يضم 27 دولة أوروبية حتى مطلع كانون الثاني/يناير 2007، وإلى ظهور العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" العام 1999، والتي باتت عملة قطبية منافسة للدولار الأميركي اعتبارًا من مطلع العام 2002 [6].

لقد كان من الطبيعي يأن يتصدَّر المجال الجيو – استراتيجي والجيوبترولي للمنطقة الخليجية مركز الصدارة بين السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي وللولايات المتحدة الأميركية. فارتكازًا إلى نظرية "ماكيندر" (Mackinder)، يمكن الاستنتاج أنَّ روسيا الأوروبية احتلت قلب المجابهة الدولية للسيطرة على العالم، ولكن الأهمية المتزايدة للمجال الجيوسياسي الخليجي حوّلت المجابهة الدولية نحو المناطق المحيطية (Rim lands)[7]، حيث تعتمد الولايات المتحدة استراتيجية خاصة تقضي بإقصاء القوى البحرية غير الحليفة، والسعي إلى التفرُّد بالسيطرة على الخليج وثرواته، والتحكم بالأمن البحري والمحيطي المتصل به. وإذا كانت المنافسة الأميركية مع القطبية السوفياتية قد انتهت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره، فإن الولايات المتحدة رسمت، مع وصول المحافظين الجدد إلى سدة السلطة الحاكمة في البيت الأبيض، استراتيجية البقاء كأحادية قطبية عالمية من دون منافس على مدى القرن الحادي والعشرين الحالي الذي خُطِّط له أن يكون قرنًا أميركيًا بامتياز. في ضوء هذه الاستراتيجية، وفي ظل الدعاية الضخمة للحرب على الإرهاب، راحت الولايات المتحدة تسعى للإمساك بمخزون الطاقة في منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين، الأمر الذي يمكنها، إذ ذاك، من فرض سياستها على العالم ووضع معالم جديدة لنظام دولي يقوم على أساس تطويق الدول النووية في آسيا (الصين –

6– بشأن كرونولوجيا الأحداث الممهدة لظهور الاتحاد الأوروبي وللعملة الاوروبية الموحّدة (اليورو)، أنظر، كتابنا، المرجع السابق، ص 284 – 286.

7– ورد في: علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 282، نقلًا عن:
Halford Mackinder, "**The Geographical Pivot of History**", George Journal, vol. 23 (1904), pp. 10-33.

باكستان – الهند – روسيا)، وتحجيم الدول الحليفة (الأوروبية)، "ما يضع السياسات الأوروبية في المنطقة العربية بشكل عام وفي الخليج العربي بشكل خاص، أمام تحديات جديدة تتطلّب توحيد السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي من أجل المحافظة على موقعها المهم في منطقة الخليج، واستمرار حصولها على ما تحتاج إليه من النفط"[8].

عرفت الاستراتيجية الأميركية تجاه دول الخليج العربي سياسة المراحل المتدرِّجة وهي عبارة عن أربع أساسية:

الأولى، مرحلة الاعتماد على الحلفاء المحليين عملًا بـ"مبدأ نيكسون": وقد بدأت مع انسحاب بريطانيا النهائي من المنطقة الخليجية العام 1971، فلجأت الولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها من خلال الاعتماد على حلفاء محليين:

– إيران، في عهد الشاه، التي مارست دور شرطي الخليج والحارس الإقليمي للمصالح الأميركية. فقد توطَّدت العلاقات الأميركية – الإيرانية مع الانحياز الأميركي للأسرة البهلوية التي نُصِّبت على عرش إيران في أعقاب الانقلاب الذي أطاح بحكومة مصدقي (1953)، والذي كان للولايات المتحدة اليد الطولى في تدبيره، محققة لنفسها مكسبين استراتيجيين: احتواء النظام السياسي الحاكم (نظام الشاه) من جهة، والسيطرة الكاملة على البترول الإيراني من جهة أخرى[9].

– المملكة العربية السعودية التي عرفت توطيدًا في علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة، إلى درجة استطاعت معها هذه الأخيرة إبرام اتفاق مع المملكة في حزيران/يونيو (1951)، يقضي بإنشاء قاعدة

8– علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي...**، مرجع سابق، ص 283.
9– محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص 98.

عسكرية أميركية في مدينة الظهران[10] الساحلية – أحد أهم المرافئ الخليجية لتصدير النفط.

الثانية، مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية (شباط/فبراير 1979) عبر الأخذ بـ"مبدأ كارتر"، الذي التزمت بموجبه الولايات المتحدة حماية دول الخليج دبلوماسيًا وأمنيًا: دبلوماسيًا من خلال النفوذ الأميركي الوازن دوليًا، وأمنيًا من خلال الدعم اللوجستي والعسكري لإنشاء "درع الجزيرة" الذي اعتبر بمنزلة النواة الأولية لقيام جيش خليجي يتولى أمن المنطقة في المستقبل. استمرت هذه المرحلة قرابة العقد من الزمن (عقد الثمانينيات من القرن العشرين)، وهي لم تشهد حضورًا عسكريًا أميركيًا يذكر على أرض المنطقة الخليجية، بل ظلّ في أعالي البحار أو ما يسمى "فوق الأفق"[11].

الثالثة، مرحلة دخول طلائع البحرية الأميركية إلى مياه الخليج، بحجة تأمين الحماية العسكرية للسفن الكويتية، لا سيما لناقلات النفط، من هجمات القوارب الإيرانية التي نشطت في إبان الفصول الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، وقد أطلق على هذه الفترة اسم "حرب الناقلات"[12].

الرابعة، مرحلة الدخول العسكري الأميركي المباشر والمكثَّف إلى الخليج، وهو الذي وجد مبرراته في الأزمة الكويتية – العراقية، التي تطورت إلى اجتياح القوات العراقية للكويت في الثاني من آب/أغسطس 1990، ولم يكد يمضي ستة أشهر على هذا الاجتياح إلا وكان حجم التحشيد العسكري

10– للمزيد من التفاصيل حول إنشاء الولايات المتحدة لقاعدة الظهران العسكرية في العام 1951، ولتطور إنشاء القواعد العسكرية الأميركية في المملكة بعد ذلك التاريخ، راجع: المركز العربي للمعلومات "الوجود العسكري الأميركي"، العدد 51، شباط/فبراير، 2008، ص 19–20.

11– صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص 2 – 3، انظر البحث على شبكة الإنترنت: http://docs.ksu.edu.sa/doc/articles19/article/90647.doc.

12– المرجع نفسه.

الأميركي قد تجاوز الخمسمائة ألف جندي استعدادًا لخوض حرب الخليج الثانية (حرب عاصفة الصحراء) التي تحالف فيها أكثر من ثلاثين دولة بقيادة أميركية من أجل إجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت. هنا، اعتمدت الولايات المتحدة "مبدأ بوش الأب" الذي يقوم على وجود عسكري مكثف للدفاع عن البلدان الخليجية. أما الترجمة العملية لهذا المبدأ فكانت تتم وفق خطين متوازيين: الأول، إبرام معاهدات أمنية دفاعية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست[13]، وهي معاهدات تنص على وجود عسكري أميركي دائم، وعلى منح أميركا قواعد عسكرية في غير دولة خليجية. الثاني، استنزاف عسكري للجيش العراقي عبر فرض منطقتي حظر في جنوب العراق وشماله تمهيدًا لوصول بوش الإبن إلى سدة البيت الأبيض، وهو كان مصممًا سلفًا على احتلال العراق وإسقاطه كدولة مركزية وكنظام سياسي، وهذا ما حدث بالفعل في نيسان/أبريل 2003.

أما الموقف الأوروبي بشأن السياسات الأميركية الرامية إلى أمركة الخليج فلم يصل، من حيث الحضور الأمني والعسكري، إلى مستوى المنافسة المتكافئة مع الولايات المتحدة. فقد كان هناك عنصران أساسيان يدفعان أوروبا إلى الاهتمام بالأمن الملاحي في الخليج العربي[14]: العنصر الأول، اقتصادي يتعلق باعتماد أوروبا شبه الكامل على نفط الخليج الذي يتم نقله بواسطة حاملات النفط. والعنصر الثاني ملاحي وفني، حيث يمر يوميًا في مضيق هرمز أكثر من 50 ناقلة نفط، أي بمعدل ناقلة كل 19 دقيقة. وهذا ما يؤكد الأهمية الجيو – اقتصادية الكبرى والجيو – سياسية والأمنية للخليج العربي في حياة الدول الصناعية.

13– المركز العربي للمعلومات، **الوجود العسكري الأميركي**، العدد 51، شباط (فبراير) 2008، ص 21.
14– علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص 284.

ثانيًا: الخليج وأمن الطاقة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

ارتدت الطاقة (النفط والغاز) لا سيما بعد دخولها مرحلة الإنتاج العالي والتسويق في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أهمية مزدوجة: الأولى، اقتصادية، من حيث تحولها إلى عصب الصناعة لا سيما في بلدان المركز الصناعي الرأسمالي والاشتراكي على السواء، والثانية، تحولها إلى سلعة جيوسياسية محورية في العلاقات الدولية من حيث الصراعات الساخنة والباردة من جهة، أم من حيث هيكلة النظام الدولي وصوغ الاستراتيجيات الدولية من جهة أخرى.

على قاعدة هذه الأهمية للطاقة، لم تلبث هذه الأخيرة أن شهدت تلازمًا في طابعها الاقتصادي كسلعة استراتيجية، وطابعها السياسي في تعيين اتجاهات السياسة الدولية، وطابعها الأمني–العسكري أي استخدام الوسائل العسكرية لضمان أمن الطاقة في مناطق إنتاجها الرئيسة ومنها منطقة الخليج بوجه خاص بوصفها المنطقة الأكثر إنتاجًا من ناحية، والأكثر مخزونًا احتياطيًا من ناحية أخرى.

إنَّ عسكرة الطاقة، أي إعطاءها طابعًا عسكريًا لجهة استخدام الجيوش لضمان أمن المناطق المنتجة للنفط والغاز، وكذلك أمن طرق النقل والإمدادات إلى الأسواق العالمية، باتت ظاهرة بارزة في الشؤون الدولية منذ مطالع الخمسينيات من القرن الفائت، وتصاعدت بروزًا مع مطالع القرن الحالي. يقدم "مبدأ كارتر" الذي يعود إلى العام 1980، مثالًا صارخًا على "أمن الطاقة"، وذلك في ردّه على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان العام 1979، حيث صرَّح "بأن الولايات المتحدة ستستخدم "أي وسيلة ضرورية"، بما في ذلك القوة العسكرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية في الخليج، بما

في ذلك تدفق النفط"[15]. وإذا كان من تفسير لحَربَيْ الولايات المتحدة على العراق (حرب عاصفة الصحراء 1991، وحرب احتلال العراق 2003)، فإنهما تحملان من بين الأسباب التي تحملانها، سببًا رئيسًا يتمثل بعسكرة النفط الخليجي اي بربط أمنه الإقليمي بأمن الحاجة الأميركية إلى الطاقة.

ولمَّا كان العراق في سلوكه السياسي والنفطي قد مثَّل مسلكًا عصيًا على التطويع الأميركي منذ العام 1968 أي مع تولي حزب البعث السلطة ولجوئه إلى تأميم النفط في حزيران/يونيو 1972، فإن الاحتلال الأميركي لهذا البلد في نيسان/أبريل 2003، كان يهدف من بين جملة الأهداف المرسومة أميركيًا، إلى إيجاد عراق جديد صديق للغرب يشكل لبنة البناء الأولى لشرق أوسط أميركي، ويساعد على ضمان حصول الدول الغربية على مصادر الطاقة في المنطقة[16].

حاليًا، تتركز المنافسة الدولية حول المناطق ذات المخزونات الاحتياطية الاستراتيجية من الطاقة (النفط والغاز)، وهي مناطق الخليج، أي دول مجلس التعاون الخليجي الست، إضافة إلى العراق وإيران، ومنطقة بحر الصين الجنوبي في جنوب آسيا، ومنطقة بحر قزوين في وسط آسيا. هذا "المثلث الاستراتيجي" يختزن أكبر احتياطيات الطاقة في العالم، وهو مرشح في المديين القريب والمتوسط لأن يكون المسرح الأكثر ازدحاماً بالأحداث في العالم سواء بين مصالح الدول القطبية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا الاتحادية من جهة، أو بين مصالح الدول الإقليمية ذات المصالح القومية المتضاربة من جهة أخرى.

15– كاميلا رونسكي في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد "سيبري"، الكتاب السنوي، 2007، ترجمة وإصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 343.

16– المرجع نفسه، ص 343.

هكذا، يبرز النفط، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ليمثل أحد أهمّ مقومات تدشين معالم النظام العالمي، وذلك من خلال الحرب الصامتة والخفية التي تهدف إلى الاستئثار والتفرّد بالسيطرة على المخزونات النفطية الاستراتيجية، والتي تعتبر منطقة الخليج العربي الأوفر مخزونًا على هذا الصعيد. فالاحتياطي الخليجي من النفط كان وسيبقى إلى آماد بعيدة من القرن الحادي والعشرين، سلعة استراتيجية تؤدي دورًا مهمًا في توجيه دفة السياسات الخارجية للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وللعديد من القوى الدولية الأخرى[17].

الوزن النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالمقابل، حجم الطلب الاستهلاكي لكلٍ من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، يقدمان صورة جلية عن مركزية أمن الطاقة في الاستراتيجيتين الأميركية والأوروبية من جهة، وعن حجم المنافسة بين المواقع الرأسمالية تحت ضغط المصالح المتزايدة لكلٍ منهما في المنطقة الخليجية من جهة أخرى.

الوزن النفطي لدول مجلس التعاون

سجَّل الإنتاج اليومي من النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي، كمعدل وسطي، حوالى 17.7 % من الإنتاج العالمي للعام 1990، ارتفع إلى 22 % للعام 1995، في حين عاد ليسجل 20.8 % للعام 2001 و19.8 % للعام 2002[18].

وثمة إحصاءات تشير إلى أن متوسط إنتاج أربع دول خليجية هي الدول النفطية الوازنة بين دول مجلس التعاون (المملكة العربية السعودية، الكويت،

17– Ken Matthew: "**The Gulf conflict international relations**", London; New York: Rutledge, 1993, p.69

18– أنظر: الملف الإحصائي (ملف الطاقة) في: المستقبل العربي، العدد 297، تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ص 192–193.

الإمارات العربية المتحدة وقطر)، إزداد من 12.7 مليون برميل يوميًا العام 1973 إلى حوالى 15.5 مليون برميل يوميًا العام 2008. وبلغ الإنتاج التراكمي لهذه الدول الأربع منذ بدء الإنتاج في كلٍ منها حتى نهاية العام 2007، حوالى 185 مليار برميل من النفط[19]. ولعلّ الجدول الآتي يوضح تطور الإنتاج التراكمي في الدول المشار إليها وفق ما يأتي:

الإنتاج التراكمي في دول الخليج النفطية[20]

الدولة	بداية سنة الإنتاج	الانتاج التراكمي (مليار برميل) حتى نهاية 2007
السعودية	1938	113.054
الكويت	1946	37.899
الإمارات	1962	25.658
قطر	1949	7.875
الإجمالي	-	184.486

يتضح من الجدول أنَّ حصة المملكة العربية السعودية من الإنتاج النفطي التراكمي تصل إلى أكثر من 61 % من إجمالي دول مجلس التعاون. وبذلك تحتل المرتبة الأولى عالميًا على صعيد إنتاج النفط. فالعام 2008 قُدر إنتاجها بنحو 12.8 % من الإنتاج العالمي، مقارنة بإنتاج الإمارات 3.6 %، والكويت 3.2 %، وقطر 1.5 %. وعليه يكون إجمالي الإنتاج اليومي للدول الخليجية الأربع نحو 21.1 % من الإنتاج العالمي، كما أنها مسؤولة عن أكثر من 25 % من الصادرات.

في حزيران/يونيو 2008 قررت السعودية رفع إنتاجها من النفط بمعدل 200 ألف برميل يوميًا، ليرتفع حجم إنتاجها اليومي إلى 9.650 ملايين

19- عبد الرزاق الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون**، في: إبراهيم شريف السيد و[آخرون] في: **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2009، ص 283.

20- عبد الرزاق الفارس، المرجع نفسه، ص 297، نقلًا عن:
Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin, 2007, (Vienna: Opec, 2007).

برميل. هذا مع العلم أن المملكة كانت رفعت إنتاجها اليومي من أيار/مايو إلى حزيران/يونيو 2008 بمقدار 300 ألف برميل في أعقاب زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن إلى الرياض في نيسان/أبريل. هذا، وسبق لمصادر سعودية رسمية أن أكدت عزم المملكة على زيادة إنتاجها من النفط زهاء 500 ألف برميل، ليصل إلى 10 ملايين برميل يوميًا، وهو معدل إنتاج غير مسبوق في تاريخها كما أنه الأعلى في العالم[21].

أما على صعيد المخزون الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي الست فقد ارتفع من 271.2 مليار برميل العام 1982 إلى 476.9 مليار برميل العام 2002، أي أنَّ نسبة الزيادة وصلت إلى أكثر من 175 % في عشرين سنة[22]. وثمة تقديرات للاحتياطي النفطي في الدول الخليجية الأربع بلغت نحو 478.720 مليار برميل حتى نهاية العام 2007 كما يوضح الجدول الآتي[23]:

تطور الاحتياطيات النفطية في دول الخليج

بين 1985 - 2007 (مليار برميل)

الدولة	1985	1988	2007
السعودية	171.490	254.989	264.210
الكويت	92.464	94.525	101.500
الإمارات	32.990	98.105	97.800
قطر	4.500	4.500	15.210
الإجمالي	301.444	452.119	478.720

مقارنةً بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة يمكن تسجيل الآتي:

21– صحيفة الحياة، بيروت، 27 تموز/يوليو 2008.

22– الملف الإحصائي (ملف الطاقة)، المستقبل العربي، العدد 297، تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ص 194 – 195.

23– ورد في عبد الرزاق الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية...**، مرجع سابق، ص 298، نقلًا عن: OPEC. Annual Statistical Bulletin. 2007.

أولًا: على صعيد الإنتاج

إنتاج دول مجلس التعاون والولايات المتحدة كنسبة مئوية من الإنتاج العالمي بين العامين 1990 و2002 [24]

العام	1990	2002
دول مجلس التعاون	% 17.7	% 19.8
الولايات المتحدة	% 13.6	% 10.4

يتضح من الجدول أنّ الإنتاج النفطي الخليجي يكاد أن يكون ضعفي إنتاج الولايات المتحدة للعام 2002.

ثانيًا: على صعيد الاحتياطي النفطي

الاحتياطي المؤكد من النفط في دول مجلس التعاون والولايات المتحدة كنسبة مئوية من إجمالي الإحتياطي العالمي بين 1982 و2002 [25].

العام	1982	2002
دول مجلس التعاون	% 40	% 45.5
الولايات المتحدة	% 5.2	% 2.9

يتضح من الجدول أن النفط الأميركي يتجه بسرعة نحو النضوب إذ تشير التقديرات إلى أن العمر النفطي المتوقع للولايات المتحدة لا يزيد عن 11 سنة في ظل الوتيرة الحالية للاستهلاك (عمر النفط = نسبة الاحتياطي إلى الانتاج السنوي). أما في بلدان مجلس التعاون فإن الاحتياطي المؤكد فيها للعام 2002 يزيد بأكثر من 15 مرة الاحتياطي الأميركي، إضافة إلى أن عمر النفط الخليجي يصل إلى أكثر من مئة سنة في الإمارات والكويت، وإلى 86 سنة في السعودية وإلى 58 سنة في قطر.

24– محمد مراد، السياسة الأميركية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، طبعة أولى، 2009، ص 297 – 298.

25– المرجع نفسه، ص 299–300.

أما المقارنة بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي فهي تظهر فجوة رقمية كبيرة، ذلك أنَّ هذه الأخيرة لا تعتبر من الدول المنتجة للنفط أو من الدول التي تختزن احتياطيات نفطية.

وتتضح أهمية النفط الخليجي أميركيًا وأوروبيًا إذا ما عرفنا حجمي الطلب الأميركي والأوروبي على النفط مقارنة بأحجام الطلب العالمي للعام 1999.

أحجام الطلب العالمي على النفط العام 1999 [26]

البلد	النسبة المئوية من حجم الطلب العالمي
الولايات المتحدة	% 25
أوروبا	23.7
اليابان	13
بقية دول آسيا واستراليا	15
سائر دول العالم الأخرى	23.3

تظهر النسب الواردة في الجدول أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى عالميًا على صعيد حجم طلبها النفطي، تأتي أوروبا في المرتبة الثانية وبحجم طلب لا يقل كثيرًا عن الطلب الأميركي.

أما ترتيب الدول العالمية المستهلكة للنفط الخليجي فقد جاء العام 1999 وفق ما يأتي:

الدول الأكثر استهلاكًا لنفط دول مجلس التعاون لعام 1999 [27].

الدولة	حجم مستورداتها من نفط دول مجلس التعاون (%)
اليابان	18
الولايات المتحدة	12
الاتحاد الأوروبي	11

26– صالح بن عبد الرحمن، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص 13.
27– المرجع نفسه، ص 10.

يتضح من ترتيب الدول المستهلكة لنفط دول مجلس التعاون أن اليابان هي الدولة الأولى في العالم من حيث حجم استهلاكها بنسبة 18 % من نفط الدول الخليجية، في حين كانت حصتا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي متقاربة 12 % و11 % على التوالي؛ لكن هذا الحجم الاستهلاكي سوف يتصاعد في ظل تصاعد العجز في الميزان النفطي الأميركي والأوروبي على السواء منذ مطالع القرن الحالي.

وهذه صورة توضح تفاقم العجز في ميزان النفط الأميركي بين العامين 1971 و2030.

تطور العجز في ميزان النفط الأميركي (1971 - 2030)[28].

العام	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
نسبة العجز	% 26	% 37	% 43	% 58	% 64	% 69	% 74

هكذا، يتضح أن العجز النفطي الأميركي بات يقترب من 70 % في غضون السنوات الخمس القادمة (حتى 2015) وسوف يرتفع اعتماده على استهلاك النفط من الخارج إلى قرابة ثلاثة أرباع حاجاته الاستهلاكية؛ الأمر الذي يفسر الدوافع العميقة للحرب الاستباقية التي اعتمدتها الاستراتيجية الأميركية منذ مطالع القرن الحالي أي مع لحظة صعود المحافظين الجدد إلى سدة السلطة في البيت الأبيض، حيث دشَّن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن عهده بشن حربين متتاليتين الأولى على أفغانستان العام 2001 والتي كان من بين أهدافها الخفية الوصول إلى المخزون النفطي الهائل في بحر قزوين، والثانية على العراق واحتلاله العام 2003، والتي كان من بين أهدافها السيطرة الشركاتية الأميركية على نفط العراق، حيث تشير التقديرات إلى أنه يختزن أكثر من 400 مليار برميل كاحتياطي مؤكد من النفط وبعمر نفطي قد يفوق 500 سنة.

28– حسين عبد الله، **المخاطر المحيطة بنفط الخليج**، السياسة الدولية، السنة 244، العدد 171، يناير 2008، ص 36.

وبالمقابل، فإن دول الاتحاد الأوروبي تواجه عجزًا في موازينها النفطية تسعى لتعويضه بزيادة مستورداتها من الطاقة من الخارج. العام 2000 سجل العجز في ميزان النفط في الاتحاد الأوروبي 50 %، ارتفع إلى 70 % العام 2010 ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالى 90 % العام 2020 [29].

ولمَّا كان الاتحاد الأوروبي قد أعار اهتمامًا زائدًا تأمين إمداداته النفطية، فقد بذل جهودًا غير عادية لاستمرار هذه الإمدادات طرقًا وأسعارًا. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر العام 2000 تقدمت المفوضية الأوروبية بمشروع يستهدف صوغ "استراتيجية لتأمين عرض الطاقة" يتضمن عدة عناصر أساسية أهمها[30]:

1. التحكم في معدلات نمو الطلب.
2. اعتماد آليات قوية لبناء مخزون استراتيجي حده الأدنى بين 90 - 120 يومًا.
3. بحث الوسائل اللازمة لزيادة نسبة مساهمة الطاقة النووية في المعروض من الطاقة.

هكذا، بات يتضح، في ظل مؤشرات العجز المتفاقم في موازين النفط الأميركي والأوروبي، أنَّ أمن النفط الخليجي هو حاجة أميركية بقدر ما هو حاجة أوروبية في ذات الوقت. أما أمن النفط فهو أمن مزدوج: الأول، أمن الطرق، أي تأمين تدفق النفط من منابعه الإنتاجية وخطوط مروره البحرية وصولًا إلى أسواقه الاستهلاكية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها. والثاني، أمن الأسعار، أي المحافظة على أسعار تحت السيطرة تلتزمها الدول المنتجة والدول المستهلكة على السواء. وقد برزت مسألة أمن الأسعار في إبان الحظر النفطي العربي الذي اعتمدته الدول العربية المنتجة

29– حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2004، ص 520.
30– المرجع نفسه، ص 520.

للنفط في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، حين قطعت الإمدادات النفطية عن الدول المساعدة والمؤيدة لإسرائيل وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية ودول غرب أوروبا. إلا أن النتائج التي تركها الحظر النفطي العربي جعلت من العامل النفطي يتقدم سائر العوامل الأخرى في العلاقات الغربية الخليجية، لا سيما أنَّ الحاجة إلى النفط أخذت بالتزايد وبأسعار ارتفعت قياسيًا في أعقاب الحظر، الأمر الذي ترك تداعيات سلبية على حركة المراكمة الرأسمالية في بلدان رأسمالية المركز الأميركي والأوروبي. لذلك أصبحت أهمية المنطقة بعد العام 1973 تنبع من الاقتصاد كأولوية وفي ضوء إعادة ترتيب الأولويات في استراتيجيتي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه الخليج وسائر المنطقة العربية.

ثالثًا: عسكرة الخليج وتحويله إلى سوق حيوية للأسلحة الأميركية والأوروبية

كانت منطقة الخليج العربي أكثر مناطق العالم لجهة اللاإستقرارية التي عرفتها سواء بتحولها إلى ساحة مركزية للصراع الدولي بين القوى الكبرى اللاهثة وراء النفط والمواقع الجيو – استراتيجية من جهة، أم بالحروب الثلاث التي جرت على أرضها في أقل من ربع قرن بين العامين 1980 و2003 وهي الحروب الأكثر وقعًا في العالم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية من جهة أخرى. أما الحروب الثلاث فكانت: حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية – الإيرانية (1980 - 1988)، وحرب الخليج الثانية أو حرب "عاصفة الصحراء" التي اشتركت فيها ثلاثون دولة أجنبية وعربية بقيادة الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت (كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 1991)، وحرب الخليج الثالثة (20 آذار– 9 نيسان 2003) التي انتهت باحتلال أميركا للعراق.

تركت الحروب المشار إليها فجوات عميقة من اللاإستقرارية الأمنية والسياسية والاقتصادية ما زالت المنطقة الخليجية ومعها المنطقة العربية برمتها تعيش تداعياتها الضاغطة والتي قد تدفع ببروز العديد من الأزمات الإقليمية والدولية.

أما الولايات المتحدة فقد وجدت في اللاإستقرارية العربية، والخليجية خصوصًا، ما يستجيب لسياستها الرامية إلى توفير مظلة أمنية مباشرة للنفط الخليجي من جهة، وإلى عسكرة البلدان الخليجية عن طريق دفع أنظمة الحكم القائمة فيها إلى اعتماد سياسة دفاعية تقوم على تزوُّد الأسلحة الحديثة وخصوصًا الأميركية منها، وعلى تخصيص موازنات إنفاق دفاعي بمبالغ طائلة، الأمر الذي جعل من منطقة الخليج تتحول إلى أهم سوق حيوي للسلاح الأميركي، وكذلك الوجود العسكري الأميركي الأكثر تكثيفًا في العالم.

كانت حرب الخليج الثانية (1991) علامة تحوُّل بارزة في الوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، ولا سيما أنه انتقل إلى مرحلة التمركز في قواعد عسكرية دائمة، إذ من المعروف أنَّ الولايات المتحدة كانت قد وجدت صعوبات كثيرة قبيل شن تلك الحرب على العراق، حيث اضطرت إلى استخدام كل إمكاناتها العسكرية والمدنية خلال ستة أشهر، لنقل نحو 370 ألف جندي أميركي[31] لضمان الفوز بالحرب. لذلك، قررت أميركا أن تستقر في الخليج بشكل دائم، الأمر الذي يكشف عن نوايا مبيَّتة بشأن الإعداد لعمليات عسكرية لاحقة في المنطقة، وهذا ما حصل فعليًا في الحرب التي شنَّتها الولايات المتحدة على العراق والتي انتهت إلى احتلاله بالكامل في نيسان/أبريل 2003، ومن دون الاستناد إلى أي تفويض دولي بذلك.

لقد تحول شكل الوجود العسكري الأميركي في الخليج بعد العام 1991 من

31– القوات الأميركية (والأجنبية) الموجودة في الخليج حتى العام 2003، معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير اللبنانية، العدد 51، شباط/فبراير 2008، ص 24.

"تسهيلات عسكرية روتينية" إلى قواعد عسكرية ثابتة أبرزها خمس قواعد رئيسة "تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية"، وتتمركز في هذه القواعد قوات أميركية، وتدار من قبلها "بموجب اتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة"[32].

أما القواعد االخمس فهي[33]:

1. قاعدة "الجفير" في البحرين.
2. قاعدة "خور العديد" في قطر.
3. قاعدة "علي سالم" ومعسكر "أريفجان" في الكويت.
4. قاعدة "مصيرة" في عُمان.

أما السعودية، وهي الدولة الأكبر وزنًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تمنح الولايات المتحدة قبل العام 2003، حق إنشاء قواعد عسكرية ومخازن أسلحة ومعدات على أراضيها. لكن المملكة التزمت، بالمقابل، معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة تعهدت بموجبها هذه الأخيرة بإقامة نظام دفاعي جوي حديث، إضافة إلى إعدادها للسعودية جيشًا وطنيًا من 90 ألف جندي خلال خمس سنوات (1991 - 1996) لم يلبث أن ارتفع العام 2001 إلى 126500 جندي بالإضافة إلى 75 ألفًا هو عديد الحرس الوطني السعودي، إلى جانب 7500 عسكري يشكلون ما يُسمى "قوات درع الجزيرة" وهي تتكوَّن من "لواء مشاة" جميع عناصره من دول مجلس التعاون الخليجي الست[34].

ومن دول الاتحاد الأوروبي ذات الحضور العسكري في السعودية هناك فرنسا التي تحتفظ بـ170 عسكريًا وبخمس طائرات من نوع ميراج C2000،

32- المرجع نفسه، ص 24.
33- المرجع نفسه، ص 24.
34- المرجع نفسه، ص 24-25.

وبست طائرات نقل وتموين. أما بريطانيا فإن وجودها العسكري في السعودية كان يقتصر على 200 عسكري و6 طائرات مقاتلة من نوع تورنادو (1A-GR)[35].

لكن عشية الحرب على العراق (آذار/مارس 2003)، طغى الوجود العسكري الأميركي في دول مجلس التعاون الخليجي على ما عداه من سائر الدول الأوروبية. ففي 21 آذار/مارس 2003، أي في بداية الحرب على العراق، نشرت جريدة "لوموند" (Le Monde) الفرنسية، تحديدًا للقواعد والتسهيلات المنتشرة (للقوات الأميركية) في أقطار مجلس التعاون على الشكل الآتي[36]:

في الكويت:

- معسكر لسلاح البر مع مخازن معدّة سلفًا في كل من قاعدتي "علي سالم" و"اريفجان".
- قاعدة لوجستية في الأحمدي.
- قاعدة جوية في معسكر لسلاح البر في "الغديري".

في المملكة العربية السعودية:

- قاعدة جوية ولوجستية في "جدة".
- قاعدة لوجستية في "العقبة".
- قاعدة لسلاحي الجو والبر في "مدينة الملك العسكرية".
- قاعدة جوية في "الظهران".
- قاعدة جوية ولوجستية في "قاعدة الأمير سلطان".

35– المرجع نفسه، ص 25.

36– المرجع نفسه، ص 27. أنظر أيضًا: ياسين سويد، **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2004، ص 116.

في قطر:

– قاعدة جوية ولوجستية في "العُديد".
– معسكر "السيلية" القيادي.
– مخازن معدَّة سلفًا في "الدوحة".

في البحرين:

– قاعدة جوية ولوجستية في "المنامة".

في الإمارات العربية المتحدة:

– قاعدة جوية في "الظافر".
– قاعدة لوجستية في كل من: "ميناء زايد"، و"جبل علي"، و"جبي" و"الفجيرة".

في عُمان:

– قاعدة لسلاحي الجو والبر، مع مخازن معدَّة سلفًا في "ثمريت".
– قاعدة جوية، مع مخازن معدَّة سلفًا، في "مصيرة".
– قاعدة لسلاحي الجو والبر، مع قاعدة لوجستية ومخازن معدَّة سلفًا في "السيب" و"مسقط".
– قاعدة جوية ولوجستية في "المثنى".

هكذا، يتضح من خارطة الانتشار العسكري الأميركي في الخليج، بأنَّ أمركة الأمن الخليجي باتت ثابتًا استراتيجيًا في السياسة الأميركية الخارجية في حين أن الوجود الأوروبي ظلَّ وجودًا صوريًا ومقتصرًا على كلٍ من بريطانيا التي شكَّلت خروجًا على دول الاتحاد الأوروبي بشأن تحالفها الحربي مع الولايات المتحدة واحتلال العراق العام 2003، وفرنسا التي لم يطرأ تطور ذو شأن على حضورها العسكري في الخليج، فهي "كانت مستبعدة وممنوعة من الالتفات إلى الرمال المذَّهبة في الجزيرة والخليج"، لكنها، مع وصول

الرئيس ساركوزي إلى سدة الجمهورية، نالت ترخيصًا أميركيًا بإقامة قاعدة عسكرية دائمة في "أبو ظبي"[37] في دولة الإمارات العربية المتحدة، بمعزل عن الرأي السيادي لهذه الأخيرة.

كان على دول مجلس التعاون الخليجي أن تدفع قسمًا مهمًا من عائداتها النفطية بدل تكلفة الوجود العسكري الأجنبي وبشكل خاص الأميركي الموجود على أراضيها. والأمر الملفت هنا، أنه في أعقاب كل طفرة سعرية للنفط كانت تأتي حرب إقليمية تتطلب مزيدًا من الإنفاق، الأمر الذي يذهب بالقسم الأعظم من العائدات التي سبق وتجمعت بفعل ارتفاع الأسعار. فالطفرة السعرية الأولى (1974 - 1979) أعقبتها الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات متواصلة، والطفرة الثانية (1986 - 1989) أعقبتها حرب الخليج الثانية حرب عاصفة الصحراء (1991)، التي انتهت إلى وجود عسكري أميركي مكثَّف في سائر الدول الخليجية الست، والطفرة الثالثة (2003 - 2008) تزامنت مع حربي أفغانستان والعراق اللتين ما زالت تداعياتهما متواصلة حتى الآن.

تطور الإنفاق العسكري الخليجي بعد اندلا ع الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980، وذلك لسببين رئيسين: الأول، تخوُّف الدول الخليجية من اتساع دائرة الحرب بحكم التماس الجغرافي بين دول المنطقة، والثاني، دعم دول مجلس التعاون للعراق ماليًا وعسكريًا من أجل تمكينه من مواصلة الحرب، وتسجيله نصرًا حاسمًا على إيران مانعًا عليها تصدير شعاراتها الثورية إلى الخليج وباقي المنطقة العربية. فالعام 1985 سجَّل الإنفاق العسكري السعودي 19.6 % من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة؛ وفي عمان 20.8 % والكويت 9.1 %، والإمارات العربية المتحدة 7.6 %، وقطر 6 % والبحرين 3.5 %[38].

37– السفير، تاريخ 2008/1/16.

38– الملف الإحصائي، المستقبل العربي، العدد 194، نيسان/ابريل 1995، ص 164.

عاد الإنفاق العسكري الخليجي ليرتفع بوتائر متسارعة في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت (2 آب/أغسطس 1990) والذي تطوَّر إلى حرب أميركية أطلسية على العراق (1991)، ومن ثم فرض الحصار العسكري والاقتصادي عليه قرابة الثلاث عشرة سنة وصولًا إلى احتلاله بالكامل في نيسان/أبريل 2003. ولعلّ الجدول الآتي يوضح أحجام الإنفاق العسكري في دول مجلس التعاون خلال عشر سنوات (1998 - 2007) وفق ما يأتي[39]:

تطوُّر الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي بين 1998 - 2007 (مليون دولار أميركي)

العام / الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البحرين	207	340	337	355	357	491	491	486	528	543
الكويت	2735	2958	3082	3029	3126	3369	3679	3909	3909	4400
عُمان	1774	1769	2439	2488	2562	2695	3030	3652	3905	3813
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العربية السعودية	20513	18260	20125	21434	18817	18956	21074	25393	28926	33793
الإمارات العربية	2986	2950	2876	2836	2862	2807	2585	2559	-	-
المجموع	28215	25997	28559	30142	27724	28318	30859	35999	37268	42549

ملاحظة: الأرقام بالأسعار الثابتة للعام 2005 بينما العام 2007 هناك أرقام بالأسعار الجارية على الشكل الآتي: البحرين 570، الكويت 4801، عُمان 4101، السعودية 35484، مجموع الدول الأربع: 49956 مليون دولار[40].

يمكن أن نسجل بشأن الجدول الإستنتاجات الآتية:

1. إنَّ الإنفاق العسكري الخليجي في خمس دول (باستثناء قطر) بلغ 28.215 مليار دولار أميركي العام 1998 إرتفع إلى 42.549 مليارًا

39– التسلح ونزع السلاح الأمن الدولي، معهد سيبري (Sipri) الكتاب السنوي، 2008، إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2008، ص 358–359.

40– المرجع نفسه، ص 347.

العام 2007 بالأسعار الثابتة أو 49.956 مليارًا بالأسعار الجارية.

2. الإنفاق العسكري التراكمي للدول الخمس المشار إليها في الجدول بلغ، في غضون عشر سنوات (1998 - 2007) ما جملته 315.610 مليار دولار، هذا مع العلم أنَّ الإنفاق في دولة قطر والإمارات العربية المتحدة لم يُسجل في عداد الإنفاق الخليجي العام للعامين 2006 و2007.

3. كان الإنفاق العسكري السعودي هو الأعلى، حيث سجل قرابة 35 مليار دولار أميركي العام 2007 أي بزيادة وصلت إلى حوالى 17 % عمَّا كان عليه الإنفاق للعام 2006. هذا، وهناك صفقة أسلحة وقعتها الحكومة السعودية مع الحكومة البريطانية في أيلول/سبتمبر 2007، وهي تتعلق بشراء السعودية 72 طائرة قتال من طراز يوروفايتر تايفون وهي الصفقة السعودية – البريطانية الأكبر منذ صفقة الأسلحة المسماة "اليمامة" العام 1985، وثمة صفقات أخرى جرى التفاوض بشأنها مع كلٍ من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا[41].

أما أحجام الإنفاق العسكري في الدول الخليجية مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ منها، فقد سجَّل بين 1998 و2006 النسب المئوية الآتية[42]:

العام / الدولة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
البحرين	4.8	4.9	4	4.2	4	4.8	4.3	3.6	3.5
الكويت	8.8	7.6	7.2	7.7	7.2	6.5	5.9	4.7	4
عُمان	12.5	11.4	10.6	12.2	12.3	12.1	12	11.8	11.2
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	14.3	11.4	10.6	11.5	9.8	8.7	8.4	8	8.5
الإمارات	5.1	4.3	3.4	3.4	3.3	2.8	2.3	1.9	-

41– المرجع نفسه، ص 321.
42– المرجع نفسه، ص 371–372.

يتضح من أرقام الجدول أنَّ الإنفاق العسكري الخليجي كان عبئًا على الاقتصاد المحلي، لا سيما في دولة عُمان والمملكة العربية السعودية. ففي عُمان بلغ الإنفاق حوالى 12.5 % من إجمالي الناتج المحلي العام 1998، وقد حافظ على النسبة ذاتها تقريبًا على مدى السنوات ما بين 1998 و2006. أما السعودية فبعد أن كانت نسبة الإنفاق 14.3 % من إجمالي ناتجها المحلي العام 1998 عادت لتسجل 8.5 % من هذا الناتج العام 2006، لكن ينبغي الأخذ بالاعتبار أن هذه النسبة الأخيرة لا تعني تراجعًا في معدلات الإنفاق العسكري، لا سيما إذا ما عرفنا أنَّ صعودًا خطيًا كان قد شهده تطور الناتج المحلي الإجمالي فيها بسبب الطفرة السعرية التي شهدها سوق النفط بعد العام 2003، والتي وصل فيها سعر البرميل الواحد إلى حوالى 150 دولارًا في أواسط العام 2008. لقد شكَّل إنفاق السعودية حوالى 39 % من المجموع الإقليمي للإنفاق العسكري في الشرق الأوسط العام 2007 [43]، وعليه احتلَّت السعودية المرتبة الثامنة في العالم وكانت ضمن الخمس عشرة دولة الأولى عالميًا التي استأثرت بالإنفاق الأعلى في العالم وسجَّلت ما نسبته 83 % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي للعام 2007 [44].

كان القسم الأعظم من الإنفاق العسكري الخليجي يذهب إلى إعداد الجيوش الوطنية وتجهيزها من جهة، وعلى تزود الأسلحة المتطورة وخصوصًا من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

على صعيد إعداد الجيوش الوطنية فقد زادت الدول الخليجية من تعداد جيوشها من 174800 جندي العام 1990 إلى 217000 جندي العام 2000

43– المرجع نفسه، ص 319–320.
44– المرجع نفسه، ص 284.

أي بزيادة بلغت 42200 جندي أي ما يعادل قرابة الربع (25 %) خلال عشر سنوات[45].

ولمَّا كان حجم القوات المسلحة في دول المجلس الست لا يساوي أكثر من 42 % من حجم القوات الإيرانية، وحوالى نصف القوات المسلحة العراقية قبل احتلال العراق في نيسان/أبريل 2003، فإنَّ هذا الأمر كان الدافع الأقوى للبلدان الخليجية إلى الاعتماد على ما يمكن تسميته بـ "الوازن الخارجي" الذي يستطيع توفير الأمن لهذه الدول ويحميها من مخاطر اندلاع مواجهات إقليمية في المنطقة. "وفي الأمد القريب يبدو أن هناك تطابقًا بين وجهات النظر الرسمية في البلدان الخليجية وبين صانعي القرار الأميركي من حيث أن الولايات المتحدة هي الحامية الوحيدة لمنطقة الخليج العربي"[46]. ومن ناحية عملية هناك اجتماعات دورية تعقد بين مسؤولي دول مجلس التعاون ووزير الخارجية الأميركي مرتين في العام، الأولى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من كل عام، والأخرى في ربيع العام التالي. كما يقوم إما وزير الخارجية الأميركي أو وزير الدفاع بزيارات دورية لمنطقة الخليج لاستشفاف آراء الزعماء الخليجيين في ما يسميه الأميركيون "بالتهديدات الموجَّهة" لدول مجلس التعاون.

أما على صعيد التسلح فقد شكَّلت السوق الخليجية مركز الاهتمام الأول للدول المصدرة للأسلحة وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي. فالعام 2006 أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي صفقات تسلح وصلت قيمتها إلى 35 مليار دولار توزَّعت كالآتي: 13 مليارًا للشركات البريطانية، 12 مليارًا للشركات الأميركية و10 مليارات للشركات

45- صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون**، مرجع سابق، ص 5.
46- المرجع نفسه، ص 5.

الفرنسية[47].

وإذا كان الخليج قد بات مصدرًا استراتيجيًا لأمن الطاقة الأميركية والأوروبية نظرًا إلى مركزيته النفطية في العالم، فإنه من جهة أخرى بات سوقًا استراتيجية لاستيعاب الأسلحة العالية التكنولوجية والمصنَّعة في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، لا سيما الكبرى منها بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا وسواها..

بعد النفط والغاز، دخلت المنافسة الأميركية – الأوروبية على تسويق السلاح إلى البلدان الخليجية لتضيف إشكالية أخرى إلى العلاقات الأميركية – الأوروبية بشأن تغاير وجهات النظر في تحديد العلاقة بين حكم القانون والأمن الدوليين. وقد برز هذا الخلاف إلى السطح في إبان حرب الخليج الثانية (1991) بظهور اعتراض فرنسي على الحرب، وفي حرب الخليج الثالثة (حرب احتلال العراق 2003) برز موقف فرنسي – ألماني واضح داخل مجلس الأمن بعدم التصويت على قرار يمنح الولايات المتحدة غطاءً دوليًا لشنّ الحرب على العراق واحتلاله.

رابعًا: الاستثمارات المتبادلة بين دول مجلس التعاون وكلٍ من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي

اتخذت حركة الاستثمارات بين دول مجلس التعاون الخليجي وكلٍ من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، اتجاهًا بينيًا قائمًا على التبادلية في التوظيفات المتنوعة لرؤوس الأموال والأصول المستثمرة.

ولما كان النشاط الاستثماري الخليجي في الخارج وثيق الارتباط بالمستوى السعري للنفط، فإنَّ الطفرات السعرية التي عرفتها أسواق النفط، ومنها السوق

47– شحاتة محمد ناصر، **الخليج والطفرة النفطية الثانية: أولويات الإنفاق**، السياسة الدولية، العدد 171، يناير (كانون الثاني) 2008، ص 64.

الخليجية، بين العامين 1974 و2008، أسهمت في تكوين فائض مالي تراكمي توزع بين رفد الموازنات الحكومية من جهة، والتوظيفات الاستثمارية في الخارج من جهة أخرى.

بين العامين 2003 و2008 عرفت سوق النفط الطفرة السعرية الثالثة، حيث تصاعد فيها السعر من حوالى 24 دولارًا للبرميل العام 2002 إلى حوالى 147 دولارًا في تموز/يوليو 2008 ليعود فينكسر إلى أقل من 40 دولارًا في مطلع العام 2009 [48]. أما السبب الأبرز في التصاعد غير المسبوق للأسعار النفطية في الفترة المشار إليها فيعود إلى حربي الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق واحتلالهما بين العامين 2001 و2003.

لقد ارتفعت قيمة الصادرات الخليجية من النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG)، من 123.4 مليار دولار العام 2002 إلى 421.10 مليارًا العام 2007. والعام 2008 سجَّلت ما قيمته 614 مليارًا على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط في الربع الأخير من العام نفسه، والذي كان بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انفجرت بحدة في أيلول/سبتمبر 2008. وبذلك، فإن صادرات دول مجلس التعاون تكون قد ارتفعت حوالى ثلاثة أضعاف ونصف العام 2007 عن مستواها العام 2002، هذا مع الإشارة إلى أن قيمة الصادرات الخليجية في الأشهر السبعة الأولى من العام 2008 قاربت المستوى الذي بلغته العام 2007 بكامله[49].

ولمزيد من توضيح انعكاس الطفرة الثالثة على تراكم الأصول الخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي نورد الجدول الآتي:

48– علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة (حالة أقطار مجلس التعاون)، في: إبراهيم شريف السيد و[آخرون]، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2009، ص 64–68.

49– المرجع نفسه، ص 77–79.

الصافي التراكمي للأصول الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي حتى العام 2007 (بمليارات الدولارات)[50]

البلد	العربية السعودية	الإمارات العربية	الكويت	قطر	البحرين	عُمان	المجموع
الصافي التراكمي	540	850	280	85	15	25	1795

هناك توقعات بازدياد حجم هذه الاستثمارات خلال النسوات الخمس القادمة إلى ما بين 3 - 5 تريليونات من الدولارات. أما التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات فهو وفق الجدول الآتي:

التوزيع الجغرافي لأصول بلدان مجلس التعاون الخليجي حتى العام 2007 (نسبة مئوية)[51].

البلد	النسبة %
الولايات المتحدة	56.6
الاتحاد الأوروبي	18.9
البلدان العربية	11.3
بلدان آسيوية	11.32
مناطق أخرى	1.9

تشير أرقام الجدول إلى أن الولايات المتحدة تستأثر بالحصة الأكبر من حجم الاستثمارات والأصول الخليجية، بحيث أنّ حصتها قاربت الثلاثة أضعاف حصة الاتحاد الأوروبي، إلا أن ثمة إحصاءات أخرى تقدر حجم الاستثمارات الخليجية لدى دول الاتحاد الأوروبي بين 150 - 200 مليار دولار[52]، وهي تشكل حوالى 40 % من إجمالي الاستثمارات الخليجية في

50– Institute of international finance "**Summary Appraisal**", gulf cooperation council countries. 21 December 2007, pp. 8-9.

51– Ibid, pp. 8-9.

52– حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا**، مرجع سابق، ص 520.

العالم[53].

لقد تنوعت الاستثمارات الخليجية في الخارج بين استثمارات خاصة وأخرى رسمية، وهي إما في صورة موجودات عينية أو أسهم استثمارات في سندات حكومية[54]. وهناك دراسة أوضحت أنَّ الحصة الخليجية في سندات الدين الحكومي الأميركي قصير الأمد، ارتفعت من 1.4 % العام 2001 إلى 7.9 % العام 2006، بينما ارتفعت الحصة في السندات الطويلة الأجل من 14 % إلى 20 % خلال الفترة نفسها[55].

وإذا كانت الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قد بلغت أرقامًا مليارية كانت ترفدها باستمرار مراكمات الفوائض النفطية، فإن حجم التوظيفات الاستثمارية، بالمقابل، لكلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سجَّلت حوالى 200 مليار دولار حتى العام 2007، وأنَّ المملكة العربية السعودية استأثرت وحدها بنحو 85 مليارًا منها العام 2007 بعد أن كانت 38 مليارًا العام 2006 [56].

أسهمت الإيداعات الخليجية في تمكين الرأسماليات الغربية، لا سيما رأسمالية المركز الأميركي، من تنشيط حِراكها التراكمي وتحريك دورة الاقتصاد الأميركي عن طريق فتح مجالات جديدة للوظائف مقابل الخفض في معدلات البطالة، ذلك أن كل مليار دولار يدخل أميركا كودائع أو استثمارات، بإمكانه خلق 20 ألف وظيفة عمل في الولايات المتحدة[57]

53– علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي...**، مرجع سابق، ص 239.

54– حنان رجائي عبد اللطيف، **الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية**، السياسة الدولية، السنة الخامسة والأربعون، العدد 175 يناير (كانون الثاني)، 2009، ص 177.

55– محمد سعد أبو عامود، **الخليج والاندماج في الاقتصاد العالمي: قطر والبحرين نموذجًا**، السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008، ص 54.

56– حنان رجائي عبد اللطيف، **الاقتصادات الخليجية...**، مرجع سابق، ص 177.

57– خليل جهشان، **العلاقات الخليجية–الأميركية** في: أدمون غريب و[آخرون]، الوطن العربي في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 2002، ص 121.

فكيف إذا كانت الودائع الخليجية مليارية أو تريليونية سنويًا؟

إنَّ القسم الأعظم من الأرصدة الخليجية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي مستثمرة في أدوات مالية عائدها منخفض ومخاطرها متزايدة خصوصًا في ظل الأزمة الراهنة التي تعصف بالنظام الرأسمالي وتنذر بسقوطه التاريخي وخاصة في مكان تركّزه المكثف أي في الولايات المتحدة التي باتت تعاني منذ فترة عجزًا كبيرًا في ميزانها التجاري؛ الأمر الذي سيكون له نتائج مدمرة على قيمة الدولار بوصفه عملة عالمية، ما قد يؤدي إلى ظهور عملات قطبية منافسة من بينها اليورو الأوروبي والين الياباني.

من هنا، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعيد النظر في توظيف عوائدها النفطية خليجيًا وعربيًا وعالميًا، وأن تخرج من علاقتها القدرية بالرأسمال الأميركي وأن تفك ارتباطها بالدولار عن طريق تنويع العملات الأجنبية. كل ذلك يتطلب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للاستثمارات والأصول المالية وفي فتح مجالات استثمارية جديدة على قاعدة التكافؤ والانتفاع المتبادل.

خامسًا: المبادلات السوقية بين دول مجلس التعاون وكلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

لمَّا كانت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على مركزية النفط في بنيانها الاقتصادي العام، ولما كان النفط، وسيبقى إلى آماد بعيدة، يمثل عصب الصناعة، لا سيما في البلدان الأكثر تقدمًا مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وسواها، فإنه كان من الطبيعي أن تنشأ علاقات سوقية متميزة بين البلدان الخليجية من جهة، وسائر دول العالم سواء الصناعية المتقدمة أم النامية من جهة أخرى.

لقد زاد الاقتصاد النفطي الخليجي بوصفه اقتصادًا يكاد يكون أحادي التصدير إلى الأسواق العالمية، من درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون واندماجها في الاقتصاد العالمي. بين العامين 1998 و2005 سجل مؤشر اندماج الاقتصاد الخليجي، وهو ما يقاس بنسبة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأرقام الآتية:

درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بين (1998 - 2005)[58]

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
متوسط 1998 – 2001	1.22	1.29	0.51	0.79	0.81	0.69
متوسط 2002 – 2005	1.28	1.27	0.65	0.86	0.84	0.73

توضح مؤشرات الجدول أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأعلى في درجة اندماجها الاقتصادي (128 %) بين الدول الخليجية الأخرى كمتوسط بين العامين 2002 - 2005، تليها البحرين (127 %)، عُمان (86 %)، قطر (84 %) والكويت (73 %). والعام 2007 وصلت درجة الاندماج الخليجي إلى أكثر من 113 %، وهذه نسبة تعتبر مرتفعة بالمقاييس الدولية إذ في الدول الصناعية لا تزيد درجة الاندماج عن 40 %، وأكثر من ذلك قليلًا في بعض الدول النامية. وما يفسِّر هذا الارتفاع في مؤشرات الاندماج الخليجي في الاقتصاد العالمي هو اعتمادها على النفط كمصدر رئيس للتصدير إلى أسواق العالم من جهة، وفي توظيف عائداته في شراء كل حاجاتها من السلع الاستهلاكية، والسلع الصناعية الجاهزة، وفي استخدام العمالة الوافدة، إلى جانب استثمار فوائضه التراكمية في أسواق المال العالمية[59].

58– أحمد صدَّام عبد الصاحب الشبيبي، **واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي**، بحوث اقتصادية عربية، السنة الخامسة عشرة، العددان 43 – 44، صيف – خريف 2008، ص 74.

59– يوسف خليفة اليوسف، الإمارات العربية المتحدة: **منظمة التجارة العالمية وتحرير القطاع الزراعي**، بحوث اقتصادية عربية، السنة السادسة عشرة، العدد 45، شتاء 2009، ص 75.

تركزت مبادلات دول مجلس التعاون الخليجي باتجاه الكتل السوقية الوازنة عالميًا وفي مقدمها دول الاتحاد الأوروبي، واليابان، وبلدان جنوب شرق آسيا، والولايات المتحدة الأميركية إلى جانب دول عديدة أخرى عربية وعالمية.

العام 1990 توزَّعت الأهمية النسبية لمبادلات مجلس التعاون الخليجي مع الأسواق الرئيسة في العالم وفق الجدول الآتي:

الأهمية النسبية لمبادلات دول مجلس التعاون الخليجي مع الأسواق العالمية الرئيسة العام 1990 [60].

السوق	مبادلات مجلس التعاون (%)
الاتحاد الأوروبي	26
اليابان	22
بلدان جنوب شرق آسيا	17.5
الولايات المتحدة الأميركية	14
بقية دول العالم	20.5
المجموع	100

يتضح من الجدول أن الاتحاد الأوروبي احتل المرتبة الأولى بين الأسواق العالمية من حيث مبادلات التجارة الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي الست، في حين أنَّ الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الرابعة على هذا الصعيد بعد الاتحاد الأوروبي واليابان وبلدان جنوب شرق آسيا. إلا أنَّ الشراكة التجارية الخليجية – الأوروبية لم تكن متكافئة، فالعام 1990 احتلت اليابان المرتبة الأولى في حجم مستورداتها من دول مجلس التعاون (27 %)، في حين جاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الرابعة ولم تزد

60– بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية، 1997، ص 149.

مستورداته من دول المجلس عن 17 % مقابل 20 % لدول جنوب شرق آسيا التي جاءت في المرتبة الثانية[61].

وهذا بيان بحركة تطور المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون بين العامين 1995 - 2001:

تطور حجم التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي بين 1995-2001 (مليار دولار)[62].

السنة	صادرات الاتحاد	واردات الاتحاد	إجمالي التجارة	الفائض
1995	25.42	10.92	36.40	+ 14.79
1996	42.50	11.96	36.46	+ 12.54
1997	25.24	12.23	37.48	+ 13.00
1998	26.79	8.20	34.89	+ 18.50
1999	26.13	10.95	37.08	+ 15.17
2000	39.60	17.10	56.70	+ 22.50
2001	36.20	11.50	47.70	+ 15.50

تظهر أرقام الجدول أنَّ الاتحاد الأوروبي يعتبر شريكًا تجاريًا وازنًا مع مجلس التعاون الخليجي، ليس فحسب بالنظر إلى مقياس حجم الصادرات والواردات، ولكن أيضًا إلى مقياس حجم الفائض الربحي الذي يحققه الاتحاد. فالعام 1995 سجل هذا الفائض حوالى 15 مليار دولار ارتفع العام 2000 إلى 22.5 مليارًا ثم عاد إلى 15.50 مليارًا العام 2001، إلا أن الملفت في هذا الأمر هو أنه فائض دائم لصالح الاتحاد، من هنا، فالاتحاد الأوروبي ظلّ وما زال، يمثل الشريك الأول والأهمّ ليس إلى الدول الخليجية وحسب، وإنما أيضًا إلى المنطقة العربية برمتها. فالعام 2001 زاد حجم التجارة العربية غير

61– المرجع نفسه، ص 519.

62– حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا**، مرجع سابق، ص 519.

النفطية مع أوروبا على 100 مليار دولار؛ في حين بقي دون 60 مليارًا مع الولايات المتحدة، وهذا الحجم مؤهل للزيادة نظرًا إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه الاتحاد الأوروبي للمنطقة العربية، نتيجة التنافس الرأسمالي بينه وبين الولايات المتحدة للاستحواذ على أسواقها. وبشأن دول الخليج فهي، عدا عن كونها تمثل مركز الثقل النفطي في العالم، تحتل موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا يوفر له خاصية تجارية متميزة بسوقها الواسعة المستقبلة للمنتجات الأوروبية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي بمنزلة الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج بقيمة مبادلات تجارية إجمالية وصلت إلى نحو 50 مليار يورو العام 2001، وهو ما يعادل حوالى 50 % من حجم تجارة الاتحاد مع الوطن العربي[63].

وإذا كان الميزان التجاري الأوروبي قد سجَّل فائضًا ربحيًا مستمرًا من جرَّاء مبادلاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه، بالمقابل، كانت هناك إشكالية حالت، وما زالت تحول حتى الآن، دون قيام علاقات مبادلات متكافئة بين الطرفين، تعود هذه الإشكالية إلى المساعي المستمرة من قبل الدول الخليجية لتنويع مصادر إيراداتها في محاولة منها لتجاوز أحادية المورد الريعي النفطي، وذلك عبر تطوير مصادر إنتاجية صناعية وزراعية.

في ضوء هذا التوجه في السياسات الاقتصادية الخليجية تمكنت الدول المعنية، وخصوصًا السعودية، من تطوير نوعي لصناعاتها البتروكيميائية، بحيث بلغت مستويات عالية كمًا ونوعًا، وأيضًا من حيث القدرة الإنتاجية المتوافرة. فالعام 1990 سجل حجم الصناعة البتروكيميائية في دول مجلس التعاون 6.920 مليون طن ارتفع إلى 13.480 مليون طن العام 1995؛ في حين أنتجت السوق الأوروبية 64.695 مليون طن و75.385 مليون طن العامين 1990 و1995 على الترتيب. وبذلك تكون المقارنة النسبية بين مجلس

63– شريط عابد: **أثر ظهور اليورو على الاقتصادات الدولية والعربية**، بحوث اقتصادية، السنة الرابعة عشرة، العدد 38، ربيع 2007، ص 62–63.

التعاون والسوق الأوروبية المشتركة على الصعيد الإنتاجي من الصناعة البتروكيميائية 11 % و 18 % على التوالي للعامين 1990 و1995 [64].

هكذا، برزت إشكالية الصناعات البتروكيميائية بين الجانبين، وقد وصل الأمر باللوبي البتروكيميائي الأوروبي، وهو لوبي له أصوات عديدة في البرلمان الأوروبي وفي المفوضية الأوروبية وفي جمعية المنتجين البتروكيميائيين في أوروبا (APPE)، إلى أن برز كأحد أهم الأصوات المطالبة بحماية الصناعات البتروكيميائية، وهي الصناعات التي قُدر حجم أعمالها بأكثر من 200 مليار دولار، تصبح، على الرغم من ضخامتها، هشة وسريعة العطب إذا ما تعرضت لمنافسة مفتوحة من قبل صادرات مجلس التعاون الخليجي [65].

وفي مسعى مشترك لتبديد المخاوف التي كانت تقلق البتروكيميائيين الخليجيين والأوروبيين، توصل الطرفان إلى إبرام "اتفاق تعاون" تمَّ التوقيع عليه بالأحرف الأولى في 24 آذار/مارس 1988، وتمَّ إقراره بصيغته النهائية في بروكسل في 15 حزيران/يونيو، ودخل حيّز التنفيذ اعتبارًا من الأول من كانون الثاني/يناير 1990. وقد أعقب هذا الاتفاق انعقاد عدة مؤتمرات لتطويره وإيجاد آليات عمل لترجمته على أرض الواقع [66].

وقد نجحت الجهود المبذولة من الطرفين إلى تحقيق نتائج باهرة على صعيد تطوير التبادل التجاري بعد التوصل الى تسوية مرضية بشأن الصناعات

64– بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية**...، مرجع سابق، ص 239.

65– من وقائع حلقة دراسية عُقدت في بروكسل في 15 كانون الأول (ديسمبر) 1988، أنظر عرضًا لها في:
Le Pétrole et Gaz Arabes (1 janvier 1989), pp. 35 - 36.
ورد في: بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية**...، مرجع سابق، ص 145–144.

66– أهم هذه المؤتمرات:
مؤتمر غرناطة 15–22 شباط/فبراير 1990.
مؤتمر مسقط 17 آذار/مارس 1990.
مؤتمر الدوحة/قطر تشرين الأول/أكتوبر 1992.
للمزيد من التفاصيل أنظر: بشارة خضر، المرجع نفسه، ص 146 – 147، وكذلك مجيد هادي مسعود، **المؤتمر الثاني للصناعيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظرائهم الأوروبيين**، المستقبل العربي، السنة الخامسة عشرة، العدد 169، آذار/مارس 1993، ص 157 – 165.

البتروكيميائية. أما بشأن التعرفة الجمركية على الصادرات الخليجية إلى الأسواق الأوروبية، فقد أسفرت المباحثات التي تولتها منظمة التجارة الدولية مع دول الاتحاد الأوروبي وكذلك مع الولايات المتحدة واليابان، عن تخفيضات في التعرفة على صادرات الخليج البتروكيميائية بمقدار النصف تقريبًا، بحيث تقلَّصت من حدود 14 % إلى حدود 6.5 %[67].

مع الطفرة السعرية التي شهدتها السوق النفطية (2003 - 2008)، عاد الاهتمام الأوروبي ليجدد الحديث عن قيام منطقة تجارة حرة بين الجانبين. وقد برز على هذا الصعيد مقترحان رئيسان[68]:

الأول: أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية – الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية المزمع إقامتها العام الحالي (2010). أما النتائج التي يتوخاها الاتحاد الأوروبي من هذا الربط فتكمن بالآتي:

1- تمهّد لتطبيع العلاقات العربية – الاسرائيلية بحكم أنَّ إسرائيل هي "دولة" متوسطية، وبذلك يبدأ التطبيع اقتصاديًا ليتحول إلى تطبيع سياسي في ما بعد.
2- تربط الإتفاقية الدول الخليجية باقتصاديات منطقة اليورو الأمر الذي سيكون له نتائج مهمة على الجانبين الأوروبي والخليجي. أوروبيًا يتسع فضاء منطقة اليورو عالميًا، لا سيما في منطقة تركّز الثروة، أي المنطقة الخليجية بحيث تتحوّل من موقعها المالي البترودولاري إلى موقع بترويوري (نسبة إلى اليورو) جديد، وهذا ما سيساعد على تعزيز عالمية اليورو ويمنحه القوة في معركة المنافسة القطبية مع الدولار الأميركي.
3- التلازم بين اتفاقيتي التجارة الحرة الأوروبية – الخليجية والأوروبية

67– صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون...**، مرجع سابق، ص 8.
68– المرجع نفسه، ص 8.

– المتوسطية، يساعد الدول العربية غير النفطية وهي دول فقيرة إجمالًا، على التخفيف من درجة اعتمادها على المعونات الخارجية الأوروبية والأميركية.

الثاني: اقتراح بقيام منطقة تجارة حرة مستقلة خليجية – أوروبية، تنص على تقليص العوائق التجارية بين الجانبين، وتفضي إلى تنشيط التعاون في مجال الاستثمار، خصوصًا في استثمارات الطاقة والغاز في كلٍ من المملكة العربية السعودية وقطر. هذا الاقتراح ما زال قيد التفاوض بين الجانبين على الرغم من إصرار الجانب الأوروبي على توقيع اتفاق اتحاد جمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وتنفيذه، قبل الشروع بترجمة أي اتفاق مماثل مع دول الاتحاد الأوروبي، معنى ذلك أنَّ المنظور الأوروبي للتعاون الاقتصادي مع الدول الخليجية يقوم على أساس تكامل السوق الخليجية، الأمر الذي يسهل التفاعل في إطار سوق موحدة اقتصاديًا بدل أن يكون مع كل دولة على حدة.

أما المنظور الأميركي الاقتصادي والسياسي لدول الخليج العربية فهو ينطلق من اعتبارات استراتيجية في إبقاء هذه الدول مجرد ملحقات مواد أولية لرأسمالية المركز الغربي. لذلك راحت الولايات المتحدة تشجع إنشاء عدد من الفروع الصناعية[69] في بلدان الخليج، في إطار نظام رؤوس الأموال الخاصة، التي تقوم بإدارتها شركات ما فوق قومية.

إنَّ التخطيط الاقتصادي في دول مجلس التعاون يقوم على ارتباط وثيق باستيراد وسائل الإنتاج والتكنولوجيا من الولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة الأخرى الأمر الذي يجعل الاقتصاد الخليجي عاجزًا

69– جماعة من الاختصاصيين السوفيات، خصائص ومميزات التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية في الخمسينيات – السبعينيات، ترجمة إخلاص علي، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص 37.

عن المنافسة من جهة، ومستخدمًا لدى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية المتطورة، كعامل تحفيزي لنظامها الرأسمالي من جهة أخرى. في ضوء هذه التبعية قامت العلاقة غير المتكافئة بين الخليج وأميركا على قاعدة المقايضة في التبادل: النفط بشروط أميركية مقابل تقديم السلع والتكنولوجيا بأكلاف خليجية باهظة[70].

أرست المقايضة المشار إليها آليات متشعبة من التبعية الخليجية لرأسمالية المركز الأميركي، التي ربطت، إلى حدٍ بعيد، بين استمرارها في المراكمة كشرط لتطورها وإعادة إنتاجها، وبين قدرتها على امتصاص الفائض النفطي الخليجي، وحجم تدخلها السوقي كبائع للتكنولوجيا إلى زبائن من أثرياء النفط سواء كان هؤلاء الزبائن عبارة عن دول حاكمة أم مؤسسات اقتصادية في القطاعين العام والخاص.

سادسًا: الخليج بين البترودولار والبترويورو

يمثل الخليج العربي أهمية خاصة من منظور المصالح الاستراتيجية للرأسماليتين الأميركية والأوروبية ممثلة بالاتحاد الأوروبي الذي بات يضم في عضويته 27 دولة حتى مطلع كانون الثاني/يناير 2007، وهو مرشح لضمّ العديد من الدول الأخرى في محاولة أوروبية جادة تقوم على تعزيز مشروع الاندماج والتكامل البيني وتطويره وصولًا إلى قيام القطبية الأوروبية على الصعيد الدولي.

من هنا، تبرز المنافسة الأوروبية – الأميركية للإستئثار بموقع متميِّز في السوق الخليجية بحكم أن هذه الأخيرة تمثل مصدرًا حيويًا للطاقة ولفائض مالي هو الأهم على صعيد الكتل المالية في العالم. هذه الكتلة باتت في صلب

70– المرجع نفسه، ص 37–38.

الاهتمامات الأميركية والأوروبية، من حيث أنها قد تكون أحد أهم العوامل المساعدة على تصحيح أداء النظام الرأسمالي، لا سيما في مواقع تركّزه في البلدان الغربية، ومساعدته على تجاوز أزمته الراهنة المتمثلة بحالة ضاغطة من الركود والإنكماش على المستويين الاقتصادي والمالي.

في الواقع، كان النظام الدولي يشهد مع توقيع معاهدة ماستريخت في هولندا (1992)، ميلاد قطبية جديدة هي القطبية الأوروبية التي لم يكن ظهورها الذي ترافق مع سقوط القطبية السوفياتية، محض صدفة، وإنما كان يعكس حضورًا أوروبيًا يسعى إلى نقل أوروبا من موقع التوازن القطبي بين العملاقين الأميركي والسوفياتي في ظل الحرب الباردة، إلى موقع التقاطب الدولي بعد هذه الحرب، بمعنى دخول أوروبا نادي القطبية الدولية المتعددة.

الهدف من وراء إنشاء الاتحاد الأوروبي يكمن في إثبات حضور أوروبا بخصوصيتها الحضارية ونفوذها التاريخي في الساحة الدولية، كما يهدف أيضًا إلى انتهاج سياسة أوروبية جديدة تعيد الانتشار الأوروبي كلاعب أساسي على المسرح الدولي. هذا التطور في مسيرة التكامل والاندماج والتوحد الأوروبي كان يحمل مؤشرات تنافس أوروبي–أميركي خفي في مناطق عديدة من العالم، لا سيما في المنطقة الخليجية منها، بحيث اختلفت السياسة الأميركية مع السياسة الأوروبية في المنطقة، وبخاصة مع فرنسا وألمانيا اللتين برزتا أكثر معارضةً للحرب الأميركية على العراق العامين 1991 و2003.

إلا أنَّ ثمة مسألة أساسية تستدعي التوقف بشأن مشروع أوروبا التكاملي التوحيدي وصولًا إلى قيام الكتلة الأوروبية الوازنة على الصعيد الدولي. وهي تتمثَّل بجملة من التحديات الضاغطة التي ما زالت تشكل حالة اعتراضية

لمسيرة الاتحاد الأوروبي في إنجازه خطوات متقدمة على طريق التكامل والتوحيد. هناك تحديات سياسية وسكانية وثقافية وقومية وإيديولوجية سأكتفي بالتوقف عند التحدي الاقتصادي وهو يندرج في تحديين إثنينن:

التحدي الأول: الاقتصاد الرأسمالي، ويتمثَّل بالطبيعة الرأسمالية للاقتصاد الأوروبي، وهي طبيعة لا تخرج عن البنية العامة للنظام الرأسمالي، على العكس فإنَّ الاقتصادات الأوروبية تحتل موقعًا متقدمًا في سلَّم الرأسمالية العالمية، وهي على تماس مباشر مع رأسمالية المركز في الولايات المتحدة الأميركية. أما مسألة المنافسة السوقية بين الرأسماليتين الأميركية والأوروبية، وبالتالي ظهور العملة الأوروبية الموحَّدة (اليورو) كوحدة نقدية مُزاحمة للدولار الأميركي في الساحة النقدية العالمية، فهي مسألة لا تخرج أبدًا عن القوانين التي حكمت تاريخيًا الطبيعة التطورية للرأسمالية في حركتها التراكمية الدائمة. من هنا، سادت مقولة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما زالت سائدة حتى اليوم مفادها بأنه "**عندما تعطس أميركا يصاب العالم بالزكام**"[71]، وهذا ما يظهر جليًا من خلال تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأميركي في خريف 2008 ثم أنسحبت على كل مستويات الهرم الرأسمالي العالمي بدءًا من قمته الأميركية نزولًا إلى سائر الدول الرأسمالية الأخرى ومنها دول الاتحاد الأوروبي.

جاء في وصف الرئيس الأسبق للبنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي "آلان غرينسبان" للأزمة المالية الراهنة بأنها "هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد، وستستغرق مزيدًا من الوقت، وأتوقع أنهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة"[72].

71– عَلَّة مراد، **الأزمة المالية العالمية... تأمل ومراجعة**، بحوث إقتصادية عربية، السنتان 16–17، العددان 48 – 49، خريف 2009 – شتاء 2010، ص،8.

72– ورد في المرجع نفسه، ص،8.

أبرز الترابطات بين الاقتصادين الأميركي والاوروبي كانت الآتية:

1. الطبيعة العالمية للاقتصاد الأميركي، فهناك أكثر من 70 % من الشركات الأوروبية، واليابانية تعرض سلعها في السوق الأميركية.
2. قيام معظم دول أوروبا، لا سيما تلك المنضوية في عضوية الاتحاد الأوروبي، باستثمار احتياطاتها المالية في شراء السندات من الخزانة الأميركية.
3. شبكات الترابط بين الأسواق الأميركية والأوربية سواء على صعيد المبادلات التجارية أم على صعيد الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال والتوظيفات المختلفة.
4. الترابط بين الدولار واليورو بوصفهما عملتين ذات فضاء عالمي، فالترابط قائم بالضرورة على صعيد أسعار الصرف والتحويل من دولار إلى يورو أو العكس.
5. في ضوء هذا التشابك الاقتصادي والمالي بين الاقتصادين الأميركي والاوروبي، كان من الطبيعي أن تنسحب تداعيات الأزمة الأكثر تركزًا في الولايات المتحدة الأميركية على سائر اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، أبرز التداعيات كانت على مستويين: الأول، على مستوى العملة الأوروبية الموحَّدة (اليورو)، الثاني، على مستوى دول العجز داخل الاتحاد الأوروبي والتي تمثل الأزمة اليونانية الأخيرة أحد أهم نماذجها.

أولًا: تأرجح قيمة اليورو:

خلال الفترة ما بين 1999 و2010 أي منذ دخول العملة الأوروبية (اليورو) في سوق التداولات النقدية وحتى اليوم، تطورت أسعار صرف هذه العملة

مقابل الدولار الأميركي وفق البيان الآتي[73]:

العام	اليورو مقابل الدولار	تأرجح القمية السعرية أرتفاعًا أو هبوطًا (%)
1999	اليورو يعادل 0.93 دولار	قيمة اليورو أقل بـ 7 % من قيمة الدولار
2002	التسعير الرسمي لليورو اليورو يعادل 1.17 دولار	قيمة اليورو أعلى بـ 17 % من قيمة الدولار
2005	واحد يورو يعادل 1.30 دولار	ارتفاع في قمية اليورو 11.1 % عن تسعيرة العام 2002 مقارنة بالدولار
2009	واحد يورو يعادل 1.52 دولار	ارتفاع في قيمة اليورو 23 % عن تسعيرة العام 2002 مقارنة بالدولار.
2010 (حتى شهر ايار)	واحد يورو يعادل 1.20 دولار	ارتفاع في قيمة اليورو 0.1 % عن تسعيرة العام 2002 مقارنة بالدولار.

تظهر أرقام الجدول أنَّ ثمة تأرجحًا في القمية السعرية لليورو مقارنة بالدولار الأميركي، فالعام 1999 أي عام الإعلان عن العملة الأوروبية الموحَّدة للإتحاد الأوروبي صُرف اليورو بأقل من 7 % من قيمة الدولار، والعام 2002 عندما بات اليورو العملة البديلة الوحيدة لدول الاتحاد الأوروبي (بإستثناء انكلترا) وُضعت التسعيرة الرسمية له 1.17 دولار أميركي أي بزيادة قدرها 17 % أعلى من قيمة الدولار، والعام 2009 سجَّل اليورو أعلى قيمة له مقابل الدولار بحيث وصل إلى 1.52 دولار أي بنسبة ارتفاع 23 % عن تسعيرته الرسمية العام 2002 لكنه في الاشهر الخمسة الأولى من العام الحالي 2010 عاد اليورو ليسجل تراجعًا مقابل الدولار، حيث وصل في أواخر شهر أيار إلى 1.20 دولار أي بنسبة زيادة لا تتعدى 0.1 % عن تسعيرته الرسمية لعام 2002. إن هذا التأرجح في سعر صرف اليورو إن دلَّ على شيء فإنما يدل على تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأوروبي من جهة، وعلى اختلالات اقصادية بين دول الاتحاد

73– محمد مراد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الأقتصاد، الإيديولوجيا، الأزمات**، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، طبعة أولى، 2010، ص 270.

الأوربي نفسه بين دول القوة (بريطانيا، المانيا، إيطاليا، بلجيكا،...) ودول العجز (اليونان، البرتغال، إسبانيا، دول شرق أوروبا الإشتراكية السابقة، دول البلطيق...) من جهة أخرى. تجلت أزمة اليورو في العديد من المظاهر الاقتصادية دلَّت عليها المؤشرات الرقمية الآتية[74]:

1. تراجع نسب النمو في منطقة اليورو بمعدل 0.5 % العام 2009 عن العام السابق أي 2008، في وقت سجل التراجع في الولايات المتحدة أكثر من 1.1 % وفي اليابان 0.1 %.
2. دخول منطقة اليورو، لأول مرة منذ قيامها العام 1999، مرحلة ركود فعلي، بينما أعلنت كل من إيطاليا والمانيا الدخول في مرحلة ركود رسمي.
3. أرتفاع معدل إفلاس الشركات والمؤسسات في بلجيكا بنسبة 18 % العام 2009 عن معدل العام السابق أي العام 2008.
4. بلوغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 7 %. وقد كشف استطلاع للرأي شمل 15 قطاعًا اقتصاديًا حيويًا في المانيا أنَّ نحو 215000 وظيفة مهددة بالإلغاء خلال العام 2009. وفي بريطانيا – الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي إلا أنها خارج منطقة اليورو– أرتفع معدل البطالة من 2.5 % العام 2008 إلى 5.7 % العام 2009، الأمر الذي كان سببًا إضافيًا مهمًا وراء إطاحة حزب العُمال في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ووصول حزب المحافظين إلى السلطة بعد غياب لأكثر من أربعة عقود سابقة. هذا، وهناك توقعات في تفاقم التدهور في سوق العمل في بلدان اليورو وغيرها من البلدان المتقدمة ليصل معدل البطاقة إلى 7.9 % في الربع الأول من العام الحالي 2010.
5. إفلاس العديد من الشركات الأوروبية، وخصوصًا الصناعية منها

74– علَّة مراد، **الآزمة المالية العالمية**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 48 – 49 خريف 2009 – شتاء 2010، ص،17 – 18، أنظر أيضًا، **تفاقم البطالة في العالم أولى نتائج الأزمة المالية**، الجزيرة. نت (الاقتصاد والأعمال) تاريخ 23 تشرين الثاني ،(نوفمبر 2008).

التي تعتمد بنسبة تفوق 70 % على ترويج منتجاتها داخل السوق الأميركية.

6. تفاقم الخسارة في فرص العمل في غير مدينة أوروبية، ففي مدينة بروكسل– العاصمة البلجيكية – سجلت خسارة أكثر من 14000 فرصة عمل في مدينة واحدة العام 2009.

التحدي الثاني: تفاوت في المواقع الاقتصادية بين دول القوة في الإتحاد ودول العجز. بين العامين 1992 و2007، بات الاتحاد الأوروبي يضم 27 دولة متباينة من حيث مستوياتها ومعدلات نموها الاقتصادي. لذلك، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه، بعد تفجَّر الأزمة المالية العالمية في أيلول/سبتمبر 2008، محاصرًا بين المشاكل الداخلية الناجمة عن زيادة أعضائه والتوسع في جغرافيته السياسية من ناحية، وبين الانعكاسات السلبية لانكماش الطلب على سائر دول المنظومة الرأسمالية ومنها دول الاتحاد الأوربي من ناحية أخرى.

تقدم الأزمة اليونانية دليلًا كافيًا على وجود حالات تعثر اقتصادي بين دول العجز في الاتحاد الأوربي. أما أسباب هذه الأزمة فأبرزها ثلاثة:

1) عدم التزام عدد من دول الاتحاد الأوروبي ومن بينها اليونان، أحكام معاهدة ماستريخت التي قضت بإنشاء الاتحاد الأوروبي العام 1992، وذلك لجهة عدم تجاوز السقوف أو الحد الأقصى للعجز المالي والمديونية العامة للحكومات الراغبة في الإنضمام إلى الاتحاد. فقد تفجَّرت الأزمة اليونانية مع إعلان الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بأنَّ حجم العجز المالي يعادل نسبة 12.7 % من إجمالي الناتج المحلي للعام 2009، وأنَّ الحكومات السابقة عمدت إلى التضليل وتزييف الاحصاءات، وساعدها في ذلك أجهزة جمع البيانات الاحصائية التابعة

للإتحاد الأوروبي نفسه[75].

2) سجَّل الدين العام في اليونان حتى نهاية العام 2009 أكثر من 300 مليار يورو، الأمر الذي يضع الدولة اليونانية في دائرة الإفلاس ويهدد بالتالي بإلقاء سلبيات كثيرة على منطقة اليورو وعلى مستقبل الاتحاد الأوروبي اقتصاديًا وسياسيًا[76].

3) لم تبادر دول القوة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي وفي مقدمها المانيا إلى تقديم خطة إنقاذ اقتصادية للدول المتعثرة مثل اليونان، هذا، في وقت شهد ارتفاعًا في حدة الانتقادات إلى الدول – الأقطاب في الاتحاد بوصفها دولًا وظَّفت السوق الأوربية الموحدة لخدمة مصالحها الاقتصادية. وهنا، تقدم المانيا نموذجًا على تحقيق مكاسب مهمة لاقتصادها من جرَّاء زيادة صادراتها إلى أسواق الاتحاد، الأمر الذي أدى إلى تعاظم فائضها التجاري على حساب انكماش القدرة التنافسية للدول الأعضاء في منطقة اليورو، وبالتالي، وقوعها تحت عجز مالي متراكم ومديونية عامة عالية كما حصل تمامًا مع اليونان، والمرشح الحصول مع كل من البرتغال وأسبانيا، وربما مع دول أخرى في الاتحاد مثل البلطيق، ودول أوروبا الشرقية الخارجية من التجربة الاشتراكية في الحقبة السوفياتية السابقة، وهي دول فقيرة إجمالًا وتبحث عن سند اقتصادي لها داخل الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو.

فتحت الأزمة اليونانية مجالًا ساخنًا بين الدول الأعضاء لا سيما بين قطبي الاتحاد المانيا وفرنسا، بشأن كيفية انقاذ الاقتصادات المتدهورة، وإذا كان وزراء مالية دول منطقة اليورو قد اتفقوا على الخطوط الأساسية

75– نزيرة الأفندي، **الاقتصاد الدولي بين التأرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة**، السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد 180 ، أبريل/ نيسان 2010، ص،52.

76– المرجع نفسه، ص، 52.

لآليات تقديم مساعدات مالية لليونان للخروج من أزمتها، فإنَّ الإجراءات التي يتطلبها تنفيذ هذه المساعدات تجعلها أقرب إلى الدعم المعنوي منها إلى تقديم القروض الفعلية التي تقدر بين 20-25 مليار يورو[77].

أثارت الأزمة اليونانية مخاوف على الصعيد الإقليمي الأوروبي، وبخاصة في البرتغال وإسبانيا، وأشاعت جوًا من الحذر داخل فرنسا. يضاف إلى ذلك التوتر الاقتصادي ذي الأبعاد السياسية الذي شهدته العلاقات الإيسلندية مع كل من بريطانيا وهولندا، كل هذه الأمور كانت بمنزلة جهاز إنذار للعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والأخرى المتطلعة إلى الإنضمام لمنطقة اليورو، لإعادة التفكير في ما إذا كانت تريد تحمل تبعات العملة الأوروبية الموحدة ومسؤولياتها في ظل تصاعد موجات الاحتجاج والتظاهر والاضرابات التي عمت المدن اليونانية. وقد تردَّدت أصداء هذه المخاوف في دول البلطيق (ليتوانيا، لاتفيا، استونيا)، والتي من المقرر انضمامها إلى الاتحاد النقدي على مدى الفترة من 2011 إلى 2014.

وعلى الرغم من الركود الذي أصاب منطقة اليورو (عدد دولها حاليا 16 دولة من مجموع 27 دولة منضوية في الاتحاد الأوروبي)، وعلى الرغم من التراجع التنازلي الذي شهده سعر صرف العملة الأوروبية الموحَّدة، إلا أنَّ ثمة توقعات اقتصادية ترجح أن يتحول اليورو إلى قوة نقدية مزاحمة على تبوء المرتبة الأولى عالميًا خلال العقدين القادمين.

ومع أنَّ صادرات العالم ما زال 50 % منها بالدولار الأميركي، مقابل 35 % فقط باليورو، إلا أنَّ الولايات المتحدة تخشى أن تنقلب المعادلة لصالح اليورو، لاسيما بعد أن سجَّل هذا الأخير نجاحات يُعتدّ بها في مزاحمته

77– المرجع نفسه، ص، 51.

الدولار الأميركي في التجارة العالمية. وهناك توقعات تشير إلى أنَّ نصيب اليورو من الودائع في العالم سوف ترتفع إلى 30 % بدلًا من 14 % الموجودة حاليًا[78].

من هنا، تقوم سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية على الحدّ من فضاء اليورو والحؤول دون تحوله إلى قوة نقدية عالمية منافسة. فقد عمدت الإدارة الأميركية إلى إنشاء تكتل أميركي – كندي– مكسيكي مشترك (النافتا) للتصدي لتزايد نفوذ اليورو والاقتصاد الأوروبي. وفي استطلاع للرأي العام داخل دول الاتحاد، أجاب 65.5 % من الذين شملهم الاستطلاع عند سؤالهم عن احتمالات أن تصبح أوروبا قوة اقتصادية مسيطرة في العقد التالي، بأنَّ تلك الإمكانية عالية وممكنة، بينما قال 27.5 % بأنها متدنية وضعيفة التحقق[79].

وإذا كان للأزمة المالية من تداعيات سلبية على منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومن ضمنها منظومة الاتحاد الأوروبي، فإنَّ ثمة حوافز إيجابية سوف تنشأ عن الأزمة المذكورة، وهي حوافز ستكون دافعة لتقويم الاختلالات البنيوية والهيكلية للإتحاد الأوروبي ليس فحسب من أجل مواجهة التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، وإنما أيضًا من أجل تحقيق الأهداف البعيدة لمشروع التوحد والاندماج الأوروبي وصولًا إلى قيام الكتلة القطبية الأوروبية ككتلة لها حضورها الوازن على الصعيد الدولي.

إنَّ تجربة الاتحاد الأوربي هي من أبرز نماذج التعاون بين الدول من حيث صياغة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن حيث إحداث

78– أحمد سعيد نوفل، متحدون في التنوّع: الاتحاد الأوربي بين القدرات والتحديات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، ربيع 2010، ص،144.

79– المرجع نفسه، ص، 140–141.

التحولات النوعية في الجغرافية السياسية لأوروبا. فالاتحاد الأوروبي مؤهل لتشكيل تكتل إقليمي مشترك ومنظومة أوروبية موحَّدة قادرة أن تؤكد حضورها على مسرح المنافسة بين القطبيات والتكتلات الدولية الاخرى.

إنَّ صراع اليورو – دولار على غير منطقة عالمية ومنها المنطقة الخليجية هو صراع اقتصادي سياسي يعكس طبيعة الأنظمة الرأسمالية التي قامت استراتيجيتها تاريخيًا على توفير كل الشروط المساعدة على إعادة إنتاج دورتها في المراكمة الرأسمالية. من هنا، جاء قيام الاتحاد الأوروبي العام 1992، وكذلك، قيام العملة الأوروبية الموحَّدة "اليورو" العام 1999 ليعكسا طبيعة الواقع الأوروبي لجهة إدراك أهمية عنصر القوة الاقتصادية المتلازم مع الاندماج والتوحد السياسي من أجل ضمان الموازنة في المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية.

الأمن المائي في البلدان النامية في القرن الحادي والعشرين

د. كليب سعد كليب *

تمهيد

في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين طرح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام 1990 فكرة الأمن البشري كإطار يتجاوز المنظور الكلاسيكي لفكرة الأمن الوطني والذي كان محصورًا بالجوانب العسكرية والأمنية وما يتصل بها.

وفي وقت لاحق عرّف عددٌ آخر من التقرير المشار إليه (2006) الأمن البشري بأنه يتمّثل في توافر الحماية ضد ما لا يُمكن التنبوء به من أحداث يؤدي وقوعها إلى حدوث اضطراب في حياة البشر وسبل معيشتهم. وأعتبر أمن المياه أو الأمن المائي جزءًا لا يتجزأ من هذا المفهوم الجديد والشامل للأمن البشري إلى حد أن عدم توافر الظروف المؤاتية لتحقيق الأمن المائي يحول بالتالي دون تحقيق الأمن البشري أو انعدامه.

فما هو الأمن المائي؟ لماذا لم يتم التطّرق إلى هذا المفهوم

* أستاذ جامعي وباحث في الشؤون الإقتصادية

للأمن إلاّ في الفترة الأخيرة؟ ما هي الأسباب والعوامل التي تحول دون تحقّق الأمن المائي في البلدان النامية؟ ما هي آفاق تطوّر مشكلة إختلال الأمن المائي في هذه البلدان خلال القرن الحادي والعشرين؟ وكيف يُمكن التخفيف من حدة هذه المشكلة؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث.

أولاً: في مفهوم الأمن المائي

لقد تمّ النظر إلى الأمن المائي في الأساس على أنه الحال الذي يكون فيه عند كل شخص فرصة أو قدرة على الحصول على مياه نظيفة ومأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكّن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي توّفر المياه وتعتمد عليها في الوقت نفسه، بينما يؤدي انقطاع سبل الحصول على المياه إلى تعرّض البشر لمخاطر كبيرة تتعلّق بالأمن البشري أبرزها انتشار المرض وانقطاع سبل المعيشة[1].

تتفق هذه النظرة مع الإعلان الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي نصّ على أن "حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكان الحصول على المياه بشكل كافٍ وآمن ومقبول وبسعر مناسب مع القدرة على الوصول إليها وذلك لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي".

ويصبح الحصول على المياه وفق هذا المنطق حقًا من الحقوق الأساسية للإنسان، إذ "أنّ التمسك بالحق الإنساني في المياه هو غاية في حد ذاته ووسيلة لاستنهاض حقوق أكثر شمولاً وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيره من الوثائق الملزمة قانونيًا، بما في ذلك الحق في الحياة

1- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص3

والتعليم والصحة والمسكن اللائق"[2].

بالمقابل، يُعتبر انعدام الأمن المائي انتهاكًا قويًا لبعض أهم مبادئ العدالة الإجتماعية والمواطنة إذ من المفترض أن تكفل المواطنة العادلة لكل شخص الحق في قدر متكافئ من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك ممارستها بفاعلية، بينما يُعّد انعدام الأمن المائي تهديدًا لها لأنه يقلّل من تكافؤ الفرص الذي هو شرط أساسي لتحقيق العدالة الإجتماعية.

وفي وقتنا الحاضر لم يعد يُنظر إلى انعدام الأمن المائي من زاوية الندرة المادية للمياه والتي تعرف بعجز الموارد المائية عن تلبية الطلب فحسب، بل كنتاج لسياسات سوء إدارة الموارد المائية أيضًا.

كما أن تغيّر المناخ في العقدين الأخيرين، وما رافقه من تغيّر في أنماط سقوط الأمطار، وحدوث مظاهر طقس متطرّفة، وارتفاع مستوى البحر، سلّط الضوء بشكل جليّ على الخصائص التدميرية للمياه والتي تتجلّى في العواصف والأعاصير والفيضانات وحتى الجفاف. وهذا ما دفع علماء المياه إلى اعتبار أمن المياه مرتبطًا أيضًا بالقدرة على التنبؤ بالمخاطر وإمكان الحد من الضرر الناتج عن القدرات التدميرية للمياه.

وبهذا المعنى فإن أمن المياه أصبح يتمثّل بالقدرة على الحصول على المياه من أجل الاستهلاك البشري وكمصدر إنتاجي من جهة، وفي الحد من الإمكانات التدميريّة للمياه والحماية من المخاطر المرتبطة بها من جهة أخرى[3].

من ناحية ثانية، فقد أدّت الصرخات المدوِّية، والتي حذّرت في السنوات الأخيرة من حتميّة "نضوب المياه" في العالم، إلى توسيع دائرة الاهتمام

2- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 4، (مقطع مأخوذ من كلمة للأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان).

3- في الواقع كان تقدّم البشرية منذ أقدم العصور وحتى اليوم يتحدّد على ضوء نجاح المجتمعات أو فشلها في تطويع مصادر المياه مع الحد من طاقاتها التدميرية (إشارة من الباحث).

بأمن المياه حيث يعتبر العديد من المنظمات الدولية والجمعيات الحقوقية والبيئية أن الحق في الحصول على المياه وتكافؤ الفرص في الحصول عليها ضمن الجيل الحالي يجب أن لا يعرّض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها من هذا المورد الحيوي. وينسجم هذا الطرح مع إحدى الخلاصات التي خرجت بها قمة الأرض الأولى التي عقدت في ريو دي جانيرو العام 1992 حين اعتبرت "أن كوكب الأرض ليس ملكية خاصة للأجيال الحاضرة، بل هي تشغلها على سبيل الإستعارة من الأجيال القادمة"[4].

ثانيًا: لماذا موضوع الامن المائي الآن

تعتبر المياه من أهم مكوِّنات الإنسان العضوية ككائن حي، ومن أهم مرتكزات حياته الاجتماعية. فالمياه حاجة بيولوجية ضرورية لحياة الانسان إن بشكل مباشر من خلال الشرب، أو غير مباشر عبر استنبات النبات وتربية الحيوان اللازمين لغذائه، كما أن أكثر من ثلثي جسم الانسان نفسه يتكوّن من الماء.

يحتاج الناس إلى المياه بقدر حاجاتهم إلى الأوكسيجين إذ بدونهما لا يمكن أن تكون حياة. إلاّ أنّ المياه تمنح الحياة بمعنى أشمل بكثير، إذ أنها حاجة ضرورية للمحافظة على صحة الإنسان ووقايته من الأمراض والأوبئة. كما أنها أحد المقومات الرئيسة لرفاهية الإنسان وتقدمه لناحية استخدامها في ميادين الإقتصاد ومجالات الترفيه النفسي شتى.

لقد كان يُنظَر إلى المياه على أنها أحد الموارد الطبيعية المتجدّدة إذ أنّ الكميات المتوافرة منها على كوكب الأرض تمتاز بالثبات النسبي وتكاد تكون نفسها منذ آلاف السنين. ولقد عزّزت الدورة الهيدرولوجية للمياه

4- التقرير الأهلي اللبناني حول التنمية المستدامة تحضيرًا لقمة الأرض الثانية في جوهانسبرغ – ص9 – بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة اليونيسف آب 2002.

هذا الإعتقاد، إذ يتبخّر يوميًا من السطوح المائية جزء من الماء بفعل أشعّة الشمس، وتحرّك الرياح الهواء الرطب المشبع بالبخار إلى مناطق أخرى منخفضة الحرارة فيتكثَّف من جديد ويسقط على شكل أمطار وثلوج فيعوّض بذلك عن الجزء الذي استهلكه الإنسان[5].

إلاّ أن التزايد الكبير في عدد سكان العالم خلال المئة سنة الأخيرة بحيث بلغ في نهايتها أربعة أضعاف ما كان عليه في بدايتها، وارتفاع معدلات استهلاكهم للمياه بمعدل سبعة أضعاف في الفترة نفسها، أثارا شكوكًا كبيرة حول إمكان استمرار اعتبار المياه كمورد متجدِّد، ومدى كفاية المياه لحاجات البشر مستقبلاً[6].

لقد أتت التغيُّرات المناخية الأخيرة، التي نشرت الجفاف في أجزاء واسعة من الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، ودفعت حدود الصحراء أكثر من 500 كلم شمالاً نتيجة تصحّر حوالي 90000 كلم^2 من الأراضي الزراعية سنويًا، فجعلت من موضوع الحرمان من المياه واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين[7].

على الرغم من أن نقص المياه – شأنه شأن الجوع يعتبر واحدة من الأزمات الصامتة التي قلّما تلاقي الاهتمام الكافي من وسائل الإعلام العالمية، فإن ما ذكرته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة في السنوات الثلاث الأخيرة شديد الخطورة ويدعو إلى القلق. فقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر العام 2006 أن في العالم 1.1 مليار شخص لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من المياه النظيفة، و2.6 مليار

5- سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية**، كتاب عالم المعرفة، العدد 209، أيار 1996، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، ص 7.

6- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 137.

7- محمد رضوان الخولي، **التصحُر في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1990، ص 21 و29

شخص لا تتوافر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية، ويشّكل هذا الرقم الأخير أكثر من 50 % من سكان البلدان النامية. كما فاق – حسب الترتيب ذاته – عدد الذين يموتون سنويًا بسبب الأمراض الناتجة عن نقص المياه وتلوثها في العالم عدد الذين يموتون في الحروب والنزاعات المسلحة. كما يزداد سنويًا عدد المجتمعات التي ينخفض نصيب الفرد منها إلى ما هو أقل من 20 ليترًا في اليوم وهو ما يمثل الحد الأدنى اللازم للوفاء بأكثر احتياجات الانسان ضرورة. أما في حال احتساب احتياجات الأفراد من المياه لأغراض الاستحمام وغسيل الملابس فيرتفع الحد الأدنى اللازم للفرد يوميًا من المياه إلى 50 ليترًا.

ويعتبر الأطفال في البلدان النامية أبرز ضحايا أزمة المياه المعاصرة إذ يموت منهم حوالى 1.8 مليون طفل سنويًا (أي بمعدل 4900 طفل كل يوم) وهذا ما يجعل من النقص في الحصول على المياه النظيفة وتأمين الصرف الصحي الملائم مجتمعين ثاني أكبر قاتل للأطفال في العالم[8].

في الختام، باتت أزمة المياه تزيد من انتشار المظاهر الصارخة لعدم المساواة في فرص الحياة بين الأمم الغنية والفقيرة. كما أنها تحدث تفاوتًا كبيرًا في مستويات الحياة بين مواطني البلد الواحد خصوصًا في البلدان النامية حيث الأمن المائي في معظمها أصبح مختلاً أو مفقودًا.

ثالثًا: أسباب إختلال الأمن المائي في البلدان النامية

ثمة عوامل وأسباب عديدة تسهم في اختلال الأمن المائي أو فقدانه في البلدان النامية وأبرزها:

8- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص6.

1- ندرة المياه

يرى بعض الاقتصاديين أن مصدر القلق العالمي حول المياه يعود إلى ندرتها التي تزايدت مع زيادة السكان كما الطلب العالمي على استهلاكها. فهل هناك ندرة في المياه حقًا؟ وهل هي عالمية أم إقليميّة؟ وأخيرًا هل أسبابها مادية كالنقص في الإمدادات، أو إقتصاديّة، أو مؤسساتيّة كالسياسات العامة التي شجّعت على الاستخدام المفرط للمياه ... أو غير ذلك؟

تقدّر كمية المياه الموجودة على كوكب الأرض بحوالى 1400 مليون كيلومتر مكعب. الجزء الأعظم منها (97,5 %) هو من المياه المالحة التي تملأ المحيطات والبحار بينما لا تمثّل كمية المياه العذبة سوى نسبة (2,5 %)[9]. إلاّ أنّ أغلب المياه العذبة غير متاح في وقتنا الحاضر؛ فقسم منها مخزون في باطن الأرض على عمق يتجاوز مئات الأمتار (40%)، وقسم آخر متجمِّد في المناطق القطبية وأعالي الجبال الشاهقة (40%). أما الجزء المتاح فهو محدود جدًا ويقرب من (20 %) من إجمالي المياه العذبة أي حوالى (0,05 %) من إجمالي مياه الكرة الأرضية.

يقوم النظام الهيدرولوجي لكوكب الأرض بضخ حوالى 44000 كيلومتر مكعب من المياه ونقلها إلى اليابسة سنويًا، أي ما يعادل 6900 متر مكعب لكل فرد من سكان الكوكب الأرضي. وعلى الرغم من ضياع جزء كبير من هذه المياه في الفيضانات التي لا يمكن التحكُّم بها، أو في مواقع بعيدة عن متناول يد الإنسان، إلاّ أنّ ما يتوافر للفرد من المياه في العالم يبقى أكثر من 1700 متر مكعب وهو المعدَّل الوسطي الذي يعتبره علماء المياه الحد

9- د. محمد عبد الفتاح القصاص، التصحّر، كتاب عالم المعرفة، العدد 242، شباط 1999، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص 68

الأدنى المطلوب للفرد للوفاء بحاجات الزراعة (الغذاء)، ودعم الصناعات والمحافظة على البيئة[10].

يعتبر العلماء أن توافر المياه في بلد ما بما هو أقل من 1000 متر مكعب للفرد سنويًا هو ندرة للمياه، بينما يعتبر توافرها بأقل من 500 متر مكعب للفرد في السنة ندرة مطلقة[11]. مع الإشارة إلى أن كمية المياه المتوافرة لا تعدّ المؤشر الوحيد على ندرة المياه، فجودة المياه تعتبر عاملاً مؤثرًا كذلك بالنسبة إلى حجم المياه المتاح للاستخدام.

إذًا لو نظرنا إلى المياه على مستوى العالم ككل يمكن القول أنّ المتوافر منها ما زال يكفي ويفيض عن الوفاء بجميع احتياجات البشرية، فلا مشكلة ندرة على الصعيد العالمي حتى الآن. إلاّ أنّ المياه، مثلها مثل العديد من مصادر الثروة العالمية، لا تتوزّع بصورة عادلة بين بلدان العالم أو حتى بين أقاليم البلد الواحد (وهذا ما سنتطرق إليه لاحقًا). وفي هذه الحال لا تتمكّن البلدان والأقاليم التي تشكو من الإجهاد المائي من الاستفادة من فائض المياه الموجود في البلدان والأقاليم ذات المتوسطات العالمية العالية بالمياه.

كما أن الحصول على المياه كمورد إنتاجي يتطلَّب توافر الهياكل الأساسية اللازمة لذلك، فيما يتفاوت توزيع هذه الهياكل ومدى تطورها بين البلدان وداخل البلد الواحد. كما تتفاوت أيضًا قدرة البلدان على تخزين المياه وعلى الحد من الضرر الناتج عن قدرتها التدميرية.

في الختام، يمكن القول إنّ ندرة المياه موجودة إنما يقتصر وجودها حتّى الآن على بعض البلدان والأقاليم. واللافت هنا أنه في حين تنعم

10- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 134
11- المصدر نفسه، ص 135

بلدان الشمال في شمال القارة الأميركية وغرب أوروبا ووسطها وصولاً إلى اليابان بمعدلات مائية عالية بشكل عام، فإن غالبية البلدان التي تشكو من الندرة أو الاجهاد المائي تنتمي إلى دول الجنوب أو ما اتفق على تسميته بالبلدان النامية خصوصًا في قارتي آسيا وإفريقيا على الرغم من وفرة مخزون المياه في هذه الأخيرة.

على العموم يمكن القول إنّ ندرة المياه في العديد من البلدان النامية هي نتاج بعض العوامل أبرزها:

أ- تسارع الزيادة السكانية

لقد تطور سكان كوكب الأرض من 1 مليار نسمة العام 1800 إلى 3 مليارات نسمة العام 1950، وإلى ما يقرُب من 6 مليارات نسمة في وقتنا الحاضر، أي أن سكان العالم الذين استغرق وصول عددهم إلى 1 مليار نسمة عشرات آلاف السنوات منذ بداية الحياة البشرية حتى العام 1800، إزدادوا حوالى 5 مليارات نسمة خلال مائتي عام فقط. وإذا اعتبرنا أن كمية المياه المتاحة كانت ثابتة فيكون نصيب الفرد العالمي من المياه قد انخفض إلى 6/1 ما كان عليه العام 1800.

ب- إزدياد سكان المدن وعمليات التحضّر

يزداد سكان المدن إلى إجمالي سكان الدولة بصورة مستمرة في كل بلدان العالم ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه وجعل عنصر الندرة أكثر حدَّة. كما تؤدي الندرة إلى اعتماد المدن على مصادر مياه أكثر كلفة لأن المصادر المحليّة تصبح إما مستنزفة أو ملوّثة.

ج- إرتفاع مستويات المعيشة

يؤدي التقدم الحاصل في مجالات التنمية الاقتصاديّة إلى تحسن مستويات المعيشة فتتغيَّر أنماط الاستهلاك ويزداد الطلب على المياه.

د- الزراعة الكثيفة

يحتاج بعض الزراعات بطبيعتها إلى كميات كبيرة من المياه، فإنتاج كيلوغرام واحد من الأرز، كمثال، يتطلَّب ما يراوح بين 2000 و5000 ليتر من المياه، وإنتاج طن واحد من قصب السكر يتطلَّب ثمانية أضعاف كمية المياه المستخدمة في إنتاج طن من القمح. ولقد أدَّى التوسُّع الرأسي في الزراعة (الزراعة الكثيفة)، الذي أمكن بفضله تحقيق الثورة الخضراء والزيادة المستمرة في إنتاج الأغذية والمستندة إلى استخدام واسع للأسمدة، إلى التوسع في أعمال الري لضمان رطوبة التربة، ومواجهة عدم كفاية سقوط الأمطار.

وإذا علمنا أن إنتاج شريحة واحدة من اللحم يتطلَّب حوالى 11000 ليتر من المياه، وأننا سنكون بحاجة إلى حوالى 3500 ليتر من المياه لإنتاج غذاء يوفّر الحد الأدنى اليومي من الوحدات الحرارية للفرد (3000 وحدة حرارية)، لأدركنا الأسباب التي جعلت الزيادة في معدل استخدام المياه خلال المئة عام الأخيرة حوالى ضعفي معدل الزياة في السكان[12].

في الختام، وعلى الرغم من أن النسبة التي تستهلكها الصناعة من المياه قد تضاعفت أربع مرات خلال القرن العشرين، وعلى الرغم من التوسع الكبير في حصة المدن والبلديات، إلا أنّ الزراعة وبسبب التوسُّع في أعمال الري ما تزال تحتفظ بحصة الأسد من استهلاك المياه. وفي البلدان النامية ما تزال حصة الزراعة تمثل ما يربو على 80 % من استهلاك المياه، وتستهلك عملية إنتاج الغذاء ما يزيد بمقدار 70 ضعفًا عن الكميات المستخدمة في الأغراض المنزلية.

12- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 137.

هـ- انتشار التصنيع

تستهلك الصناعة كميات كبيرة من المياه. فإنتاج طن واحد من الصلب يحتاج إلى ما بين 8000 و12000 ليتر من المياه، وإنتاج السيارة يحتاج إلى 38000 ليتر. وحاجة الصناعة إلى المياه لا تقتصر على الصناعات المعدنية الثقيلة بل تشمل كل فروع الصناعة، فصناعة بذلة رجل واحد كمثال تحتاج إلى 665 ليترًا من المياه[13].

و- أسباب سياسية ومؤسساتية

يرى اقتصاديون آخرون عديدون أن السبب الرئيس لندرة المياه في الغالبية العظمى من الحالات هو سبب سياسي ومؤسساتي، ويكون في الغالب نتاج سياسات سوء إدارة الموارد المائية وليس نتيجة نقص مادي في الإمدادت. ويرى هؤلاء أنه على الرغم من أن متطلبات الأسر من المياه لا تُمثّل إلاّ جزءًا صغيرًا من استهلاك المياه (عادة أقل من 5 % من إجمالي الإستهلاك)، فهناك قدر كبير من عدم المساواة في فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي على مستوى الأسر داخل الدولة نفسها في البلدان النامية. ففي حين يتمتَّع سكان المناطق المرتفعة الدخل والمدن بإمكان الحصول على مئات الليترات من المياه تصل إلى بيوتهم يوميًا بأسعار منخفضة بواسطة المرافق العامة، فإن سكان الأرياف والأحياء الفقيرة في المدن يحصلون على ما هو أقل من 20 ليترًا من المياه (وأحيانًا أقل من 5 ليترات) في اليوم لكل فرد. ويصح الأمر نفسه، إلى حد كبير، في موضوع استخدام المياه من أجل الإنتاج إذ تقوم مضخات الري باستخراج المياه من مستودعاتها الجوفية ومجاري الأنهر على مدى 24 ساعة لصالح المزارعين الأثرياء فيما يعتمد

13- إيان. ج سيمونز، **البيئة والإنسان عبر العصور**، ترجمة السيد محمد عثمان، عالم المعرفة، العدد 222، حزيران 1997، ص 199، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

صغار المزارعين على سقوط الأمطار التي تشهد أحيانًا تقلُّبات شديدة.

وخلاصة القول إن الفقراء في البلدان النامية يحصلون على قدر أقل من المياه، ويدفعون ثمنًا أكبر في المقابل، ويتحمّلون وطأة تكاليف التنمية البشريّة الناجمة عن ندرة المياه. هذا بالإضافة إلى انتشار النزاعات التي تندلع في ما بينهم أحيانًا في إبّان عملية الحصول على المياه.

بسبب عدم قدرة بعض الأسر الفقيرة على تحمّل تكاليف توصيل المياه، أو بسبب عدم امتلاكها صكوك ملكية، فإنها تدفع في حال بُعد مرفق المياه عن أماكن سكنها أسعارًا تفوق من 5 إلى 10 أضعاف كلفة المياه التي كان من الممكن أن تحصل عليها في ما لو تم تأمينها من خلال المرافق العامة. وفي حالات أخرى، تعتبر الأسعار المنخفضّة للمياه وعدم اعتماد أسعار تصاعدية سببًا لزيادة الاستهلاك وعاملاً من العوامل التي تؤدي إلى ندرتها.

في كثير من الحالات أدّى توفير الكهرباء للمزارعين بشكل مجاني، أو من خلال إعانات إلى إلغاء دور الحوافز التي تؤدي إلى الحفاظ على المياه. فقد أدّت مجانية الكهرباء إلى زيادة تشغيل محطات استخراج المياه وانتشار زراعات كثيفة الاستهلاك للمياه (مثل إنتشار زراعة قصب السكر في بعض الأقاليم الهندية).

في مثال آخر للنتائج العكسية للإعانات، فقد تمّ استخدام جزء من عائدات النفط في المملكة العربية السعودية في ضخ المياه من أحد المستودعات غير المتجدّدة للمياه الجوفية لزراعة القمح في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، إلاّ أن كلفة إنتاج الطن الواحد من القمح الذي استخدم حوالى 3000 متر مكعب من المياه (أي ثلاثة أضعاف المعدَّل العالمي) إرتفعت إلى ما يوازي 4 - 6 أضعاف السعر العالمي للطن من هذه المادة.

كما يؤدي تسعير مياه الري بأقل من قيمتها الحقيقية، وأحيانًا بأقل من تكلفتها إلى تهديد استدامتها وإيجاد عقبات أمام الحفاظ عليها. ولا تقف تاثيرات إعانات المياه التي تقدمها البلدان عند حدودها الوطنية، إذ أن الدول عند تصديرها جزءًا من منتجاتها الزراعية تكون قد صدّرت أيضًا جزءًا من المياه المستخدمة في عملية الإنتاج. ومن ناحية أخرى، تقوم نظم المحاسبة الوطنية بتسجيل عمليات استخراج المياه الجوفية، وسحب مياه الأنهر والبحيرات كعناصر نمو في الدخل ولكنها تتجاهل ما يصيب المياه من تدهور أو استنفاذ ولا يتم تسجيله كخسارة إهلاك للأصول من الموارد الطبيعية.

2- التوزيع اللامتكافئ للمياه

إن الماء العذب المتاح ليس موزعًا توزيعًا عادلاً في مناطق العالم وأقاليمه المختلفة. فالمناطق الجافة التي تشكل حوالى 40 % من مساحة اليابسة لا تحظى بأكثر من 5 % من كمية المياه المتاحة في العالم. وفي هذه المناطق تبرز أزمة المياه على أشدّها. فالموارد المائية شحيحة، والتبّخر شديد إلى حدٍ يجعل الحياة النباتية والحيوانية تحت رحمة الندرة الشديدة للمياه. وفي هذه المناطق يستخدم بعض البلدان أكثر من 100 % من ثروتها المائية وتستنزف آبارها الجوفية بما يفوق قدرتها على التجدّد فتلجأ إلى تحلية مياه البحر المرتفعة الأكلاف (مثل بلدان الخليج العربي).

بالمقابل، فإن قرابة ربع المعروض عالميًا من المياه العذبة يقع في بحيرة بيكال في منطقة سيبيريا التي تتسم بندرة السكان. وتحظى أميركا اللاتينية وحدها بنسبة 31 % من موارد المياه العذبة في العالم، ويقدّر نصيب الفرد من المياه فيها بمقدار 12 ضعفًا مقارنة بنصيب الفرد في جنوب آسيا،

ناهيك من وفرة المياه في قارة أوروبا وفي أميركا الشمالية.

وعلى صعيد الدول، يحظى بعض الدول مثل البرازيل وكندا وإيسلندا بمعدلات مائية عالية جدًا للفرد، حيث يصل فائض المياه العذبة في كل من الدولتين الأخيرتين على التوالي إلى 90000 م^3 و500000 م^3 للفرد أي إلى حوالى 53 ضعفًا و300 ضعف للمعدّل العالمي لحاجة الفرد السنوية والذي تمّ تحديده بـ 1700 م^3، بينما ينخفض معدل المياه في بلدٍ مجهد مائيًا كاليمن إلى 198 مترًا مكعبًا للفرد.

في الصين والهند اللتين أصبحتا بلدين مجهدين مائيًا بفعل النمو الاقتصادي السريع الذي تعرفانه، تبرز مشكلة أخرى كبيرة تتمثَّل بسقوط 90 % من المتساقطات السنوية خلال مدة زمنية تقل عن 100 ساعة، الأمر الذي يسبّب حدوث أعاصير وكوارث طبيعيّة وفيضانات كثيفة خلال فترة زمنية قصيرة من العام مع حدوث جفاف طويل في بقية العام. وفي كل المنطقة يعتمد التوافر الفعلي للمياه طوال العام ليس فحسب على سقوط الأمطار وإنما كذلك على قدرة السعة التخزينية ودرجة تدفّق النهر وتجدّد المياه الجوفية.

وتتباين قدرة البلدان على تخزين المياه بشكل حاد. فبإمكان الولايات المتحدة الأميركية تخزين 6000 متر مكعبّ من المياه للفرد وأوستراليا 5000 متر مكعب مقارنة بـ 43 مترًا مكعبًا في أثيوبيا. وتبلغ فترة التخزين لنهر كولورادو 1400 يوم مقابل 30 يومًا تقريبًا لنهر السند[14].

غير أن المقارنات بين أوضاع تخزين المياه في البلدان المختلفة تكشف لنا عن جانب آخر من جوانب القدرة على تخفيف المخاطر. فبلدان، مثل

14- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 157 – 158

غانا وزامبيا، لديها مستويات مرتفعة للغاية من مخزون المياه للفرد هي في الواقع أعلى من مخزون الولايات المتحدة الأميركية ولكنها ذات قدرة محدودة على التخفيف من المخاطر بسبب ضعف الهياكل الأساسية فيها. فيتم توجيه الجزء الأكبر من القدرة التخزينية إلى توليد الطاقة بينما تنخفض استفادة أصحاب الحيازات الصغيرة في القطاع الزراعي إلى الحد الأدنى.

بإختلاف قدرة البلدان على التخزين والتخفيف من المخاطر تختلف معدلات استهلاك الفرد من المياه العذبة، فهي تصل إلى 1200 م^3 سنويًا في البلدان الصناعية بينما تنخفض إلى حدود 520 م^3 في البلدان النامية، وإلى أقل من 260 م3 في البلدان الأقل نموًا[15].

كما تبرز الفروقات في حصة الأفراد من المياه داخل الدولة الواحدة أحيانًا، فالفرد في شمال الصين يحصل على أقل من ربع ما هو متاح للفرد في جنوبها. وفي البرازيل التي تسجّل معدلات مائية عالية جدًا للفرد يعيش ملايين من السكان في "مضلّع الجفاف" الضخم وهو عبارة عن منطقة شبه قاحلة تضم تسع ولايات على امتداد حوالى 940000 كلم^2 في الشمال الشرقي للبلاد.

3- الهدر

يؤدي سوء استخدام الموارد المائية وعدم اعتماد الطرق العلمية الصحيحة في الري إلى إهدار حوالى 50 % من المياه المستهلكة. والجزء الأكبر من الهدر يحصل نتيجة رداءة أنظمة الري المستخدمة في الزراعة، إذ يضيع أكثر من

15- د. نجيب عيسى، **الأبعاد التنموية لمسالة المياه في الشرق الأوسط**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، 1994، ص 14، منشورات المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

60 % من مياه الري في بعض البلدان بسبب اعتماد طرق الري التقليدية (الري بالغمر). كما أن جزءًا من المياه الموزّعة تتمّ خسارته بسبب التّسرب وضعف صيانة السدود والأقنية وخزانات المياه. ولا تقتصر أسباب الهدر على العوامل التقنية وسوء إدارة المياه فحسب، فهي تكون ناتجة أحيانًا عن ظروف توفير المياه (خصوصًا مياه الري) بشكل مجاني أو بأسعار متهاودة الأمر الذي يترك المجال للإفراط في استهلاكها وضياع جزء كبير منها[16].

4- تلوّث المياه

تعتبر مشكلة التلوّث من أبرز مشكلات العصر حيث أنها باتت تطال كل المرافق والموارد إلاّ أننا سنحصر حديثنا بتلوُّث المياه الذي تكاد مشكلته، على الرغم من حداثتها النسبية، أن تتخطَّى في خطورتها مشكلتي الندرة والهدر معًا.

يؤثّر تلوث المياه على الناس في أنحاء العالم شتىّ ولكن أثره الأكبر على الإنسان يتركَّز في البلدان النامية وخصوصًا الأكثر فقرًا منها. فعلى الرغم من التحسُّن الذي طرأ في مجالي الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي في العقدين الأخيرين، لم تتعدِّل الصورة كثيرًا. ففي عالم يعيش فيه 2600 مليون نسمة، غالبيتهم في الدول النامية، من دون صرف صحي ينتهي الأمر بفضلات الإنسان في البرك والجداول ومصارف المياه وعلى الأرض المكشوفة. كما يتم تصريف أكثر من 90 % من المياه العادمة في المجاري والأنهار والمياه الساحلية من دون أي معالجة وهذا ما يؤدي إلى خفض مستويات الأوكسيجين المذاب إلى أدنى حد. ونتيجة لهذا التلوث،

16- الإقتصاد العربي، **التطورات والإتجاهات والمرامي**، التقرير السنوي العام للإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام 1998، ص 68 – 69

تنتشر الأمراض التي تنقلها المياه ومنها الإسهال والدوسنتاريا والديدان المعوية والتهاب الكبد في عدد كبير من البلدان النامية. وتؤكد تقارير عديدة أن 90 % من الأمراض في تلك البلدان سببها تلوث المياه.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية للعام 1998 أن أشد درجات التلوث خطورة كانت في تلك الفترة في شرق آسيا وفي إفريقيا. وقد ذكر المصدر نفسه أن الأنهار الآسيوية إحتوت من البكتيريا الناتجة عن فضلات الإنسان ما مقداره 50 ضعفًا عن البكتيريا الموجودة في مجاري الأنهار في البلدان الصناعية، وأن الإسهال والدوسانتاريا كانا يسببّان ما نسبته 20 % من مجموع الأمراض في البلدان النامية. وفي كل عام يؤدي تلوث المياه إلى حوالى ملياري حالة إسهال ينتج عنها وفاة خمسة ملايين شخص (منهم ثلاثة ملايين طفل). كما أدّت المياه الملوثة العام 1998 إلى 900 مليون حالة إصابة بالديدان المعوية و200 مليون حالة إصابة بالبلهارسيا[17].

كما ألحق تلوث المياه ضررًا بالغًا بمصايد الأسماك، وهي أحد المصادر الرئيسة لرزق الفقراء، إلى حد أن محاصيلها قد تدنّت بنسبة 40 % خلال التسعينيات من القرن العشرين[18].

في مجال آخر، ذكر تقرير التنمية البشرية للعام 2006 أن 70 % من المياه الموجودة في خمس من أكبر شبكات الأنهار السبعة في الصين شديدة التلوُّث حتى أنها لا تصلح للاستخدام البشري، وأن 14 % فقط من مياه الصرف الصحي في أميركا اللاتينية تتّم معالجتها بينما يتم التخلُّص من الباقي في الأنهار والبحيرات، أو يُترك ليتسرَّب إلى المياه الجوفية. ويتوّلد عن المواد الطبيعية الموجودة في المياه غير المعالجة مخاطر تهدد حياة الملايين من

17- تقرير التنمية البشرية للعام 1998، ص 68، منشور لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
18- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 40.

البشر. فلقد أدى استخدام المياه الجوفية غير المعالجة إلى تعرض ما يقدّر بحوالى 60 مليون شخص (يعيش أكثر من نصفهم في بنغلادش) بالتسمّم بمعدن الزرنيخ. كما أظهر بعض المعلومات أن التسمّم بالفلور منتشر في ما لا يقل عن 25 بلدًا في العالم وهو يطال عشرات الملايين من البشر.

5- إخفاق طرق إدارة المياه

إن توفير سبل الحصول على المياه يُعدّ واحدًا من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين. فقد دار جدال واسع منذ سبعينيات القرن العشرين حول المزايا النسبية لكل من القطاعين العام والخاص في إدارة المياه. ورأى البعض أن زيادة مشاركة القطاع الخاص تُعدُّ كوسيلة تلقائية للحصول على خدمات أكثر وأفضل لأن القطاع الخاص يمكنه توفير المياه بكفاءة أكبر، والحصول على مصادر للتمويل بصورة أفضل مع ضمان قدر أكبر من المساءلة والشفافية[19]. بينما رأى آخرون أن المياه سلعة ضرورية وأن الحق الإنساني في الحصول عليها يتناقض بصورة جوهرية مع مبادئ السوق فلا بد من أن يبقى توفير هذه السلعة منوطًا بالقطاع العام على الرغم من أشكال الإخفاق العديدة التي أصابته في هذا المجال.

لقد ازدهرت عمليات خصخصة قطاع المياه في تسعينيات القرن العشرين في العديد من البلدان إنسجامًا مع المناخ العالمي العام الذي كان يدعو إلى إعادة اعتماد الليبرالية الاقتصادية والحدّ من دور الدولة في الإقتصاد. فهل شكلت الخصخصة حلاً لمشكلة المياه؟

19- يجدر بالإشارة أن الشركات الخاصة كانت أكبر الجهات المزّودة المياه في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية على امتداد القرن التاسع عشر الذي شهد سيطرة واسعة لفكر الليبرالية الإقتصادية. إلاّ أنه منذ بدايات القرن العشرين حلّت الهيئات البلدية والمؤسسات العامة محل الجهات الخاصة في تأمين خدمة المياه (إشارة من الباحث).

نشير بدايةً إلى أن الخصخصة التامة التي هي عملية بيع وتصفية كاملة للأصول المملوكة للدولة كانت إجراءً نادر الحدوث في قطاع المياه في البلدان النامية، وربما تعتبر تجربة شيلي، التي خصخصت قطاع المياه بكفاءة عالية وإداء متميّز، هي المثل الأبرز في هذا المجال[20].

في الواقع شكلّت عقود الامتياز الشكل الأبرز للاستثمارات الخاصة في المياه في البلدان النامية، حيث كان بعض الشركات الخاصة الأجنبية والمحلية يتولَّى مسؤولية تمويل الشبكات وتشغيلها لفترة من الزمن قبل أن تعود ملكيتها للدولة. وقد نجح بعض تلك الإمتيازات في رفع مستوى الكفاءة وتقليل الكميات المهدورة وزيادة الإمدادات من المياه فضلاً عن تحسين الإيرادات وتوسيع مدى التغطية. ونسجّل في هذا المجال تجارب ناجحة في العديد من البلدان النامية كالمغرب والفيليبين وجنوب أفريقيا، بينما أخفقت في المقابل تجارب أخرى كما في بوليفيا وأندونيسيا والأرجنتين إثر إنهيار إقتصاد هذه الأخيرة العام 2001.

وقد ترتب على إخفاق بعض عقود الامتياز إحجام الشركات الخاصة عن الدخول في أي مشاريع مشابهة جديدة في البلدان النامية. فالشركات الخاصة عندما كانت تدخل كجهات مزوِّدة الخدمة في أسواق البلدان المتقدمة، كانت تَرِثُ هياكل وبنى تحتية متطورة نسبيًا (قد تكون بُنيت بفضل استثمارات عامة سابقة) تمكنّها من الحصول على المياه وتصريفها في سوق يتميَّز بمتوسطات مداخيل مرتفعة نسبيًا، بينما يؤدي وجود هياكل محدودة ومتداعية وإرتفاع مستويات الفقر في البلدان النامية إلى صعوبة التوفيق بين الجدوى التجارية وإمكان توفير المياه للجميع بسعر مقبول.

20- في الواقع إعتمدت دول متقدمة عديدة كفرنسا – التي كان لها تاريخ طويل مع الإدارة الخاصة للمياه – والمملكة المتحدة وغيرها هذا الشكل التام للخصخصة (إشارة من الباحث).

ويُعد التأجير أحد أشكال الشراكة الشائعة بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. وفي هذا الشكل تعهد الحكومة بعملية إدارة إحدى الخدمات العامة إلى إحدى الشركات الخاصة مقابل أجر محدّد يعتمد في معظم الأحيان على كمية المياه التي يتم بيعها بينما تبقى الأصول مملوكة لشركة قابضة تعمل لمصلحة الحكومة[21].

وتمثّل عقود الإدارة شكلاً آخر للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي عبارة عن ترتيبات تقوم بمقتضاها البلدية أو الحكومة بتحويل إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بملكية هذه المؤسسة. وبموجب هذا العقد تتقاضى الإدارة الجديدة بدل أتعاب الإدارة إلا أنّها لا تستفيد من الإداء المالي للمؤسسة الذي يذهب إلى الدولة.

في المحصلة كان لبعض برامج الخصخصة في قطاع المياه في البلدان النامية نتائج إيجابية، لكن الحصيلة الإجمالية لم تكن مشجعّة حيث ثَبُتَ أن الخصخصة ليست عصًا سحرية لتحقيق المساواة والكفاءة اللازمتين لتأمين المياه للجميع.

إلاّ أن الإخفاقات التي حصلت في عقود الامتياز وغيرها لا تمثل دليلاً كافيًا على انتفاء دور القطاع الخاص في هذا المجال، إنما تؤكد مدى الحاجة إلى مزيد من التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص. إذ أنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص وحده في البلدان التي تنخفض فيها معدلات التغطية لسببين: أولهما، تمتع قطاع المياه بالكثير من خصائص الإحتكار الطبيعي، لذا في حال عدم وجود قوة تنظيمية قوية لحماية المصلحة العامة من خلال فرض القواعد على الاستثمار والتسعير فإنه يُخشى حدوث أنواع

21- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 94.

من الاحتكار. وثانيهما، أنه في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر بين قطاعات السكان التي لا تصل إليها خدمة المياه يكون التمويل العام مطلبًا أساسيًا لزيادة إمكان الخدمة. كما أن النقاش في الخصخصة يمكن أن يؤجل أو يلغي الاهتمام بإصلاح المرافق العامة.

على العموم، وعلى الرغم من ازدياد عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمة المياه من شركات مياه خاصة من 51 مليونًا العام 1990 إلى حوالى 300 مليون العام 2002 فإن شركات المياه العامة ما زالت تحتفظ لنفسها بنسبة تتجاوز 70 % من إجمالي الاستثمارات عالميًا. وفي البلدان النامية ما زالت الجهات العامة توفر أكثر من 90 % من المياه التي يتم توصيلها من خلال الشبكات، في حين لا تصل نسبة السكان الذين يحصلون على خدمة المياه أو الصرف الصحي من شركات تابعة للقطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي إلى 3 % [22].

لقد استطاع بعض البلدان النامية إحراز تقدم سريع في عملية تزوّد المياه من خلال توافر قيادة سياسية مواكبة، ووضع أهداف قابلة للتحقيق، وضمان الاسترداد المستدام للتكاليف. كما أن مرافق عامة في بلدان نامية أخرى حققّت معايير تشغيل أفضل من تلك المعمول بها في بلدان متقدمة. فقد أثبتت تجربتا سنغافورة وبورتو اليغري في البرازيل خلال العقود الأخيرة أن المرافق العامة، حين يتم إصلاحها، يمكنها تحسين أدائها وتوفير المياه بسعر مناسب للجميع من دون تغيير في ملكية هذه المرافق.

إلاّ أن الصورة العامة لمرافق المياه العامة في البلدان النامية ليست كذلك، فالكثير من المرافق العامة في هذه البلدان يخذل السواد الأعظم من السكان

22- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 10 و89

حيث يجمع أداؤها بين عدم الكفاءة وعدم الخضوع للمساءلة من جهة، وضعف التمويل وعدم العدالة في التسعير من جهة أخرى، إذ أن المرافق العامة تكون متهمة بتوفير المياه بسعر زهيد للميسورين أكثر من اهتمامها بتوفير المياه بسعر مقبول للمعوزين.

من الواضح أن ضعف الجهات العامة المزوّدة خدمة المياه في البلدان النامية يعتبر جزءًا أساسيًا من المشكلة في مسألة توفير المياه. ومصادر هذا الضعف، وإن تباينت، فهي تكشف عن وجود أسباب تتكرَّر باستمرار مثل سوء الإدارة وتهالك الهياكل الأساسية من جراء عدم كفاية الاستثمارات وضعف الصيانة وقصور نظم إعداد الفواتير. وتؤدي العائدات المنخفضة بدورها إلى حلقة مفرغة من تدهور الأصول وفقدان المياه وقلّة الإستثمارات إلى جانب المزيد من التدهور في الهياكل الأساسية.

يُعدُّ التسعير الذي يحدّده المرفق العام جزءًا مهمًا من مشكلة التمويل إذ أنه لا يُغطي إلا جزءًا صغيرًا فحسب من تكاليف التشغيل. فخلافًا لواقع البلدان الغنية حيث تكون الاستثمارات في المياه وفيرة وهي تنبع من الاستثمار العام وحده أو من استثمار خاص تدعمه ضمانات من الحكومة، ترجع أوجه عدم الكفاءة في قطاعات المياه جزئيًا في البلدان النامية إلى النقص المزمن في تمويل الشبكات على مدار فترة طويلة من الزمن. ويبدو أنه من غير الممكن في هذه البلدان اعتماد سياسات تقضي باسترداد نسبة أكبر من التكاليف من الأسر القادرة على السداد الأمر الذي يؤدي إلى تعبئة العائدات لتمويل عمليات الصيانة وتغطية العجز الناجم عن عدم دفع بعض الأسر غير القادرة على السداد للمتوجبات المستحقة عليها.

من ناحية أخرى، إذا كانت إدارة المياه داخل حدود الدول على هذه الدرجة

من التعقيد فإن إدارة المياه العابرة للحدود أكثر تعقيدًا. فالمياه تُعّدُ مصدرًا من مصادر الترابط الإنساني بين الأمم وأداة نزاع وتوتر بين الشعوب في أنٍ واحد، لأن المياه تعبُر الحدود الوطنية للدول وتربط بين مستخدميها عبر الحدود في نظام من الترابط الهيدرولوجي. فاثنين من كل خمسة أشخاص في العالم يعيشون في أحواض مياه دولية يتشارك فيها أكثر من بلد، فهناك، على سبيل المثال، 9 بلدان تتشارك في نهر الأمازون و11 بلدًا في نهر النيل[23].

مع الترابط الهيدرولوجي يأتي ترابط أكثر عمقًا، لأن المياه كأحد الموارد الانتاجية تنفرد باستحالة إدارتها لغرض واحد فقط بسبب تدفقها بين مختلف القطاعات والمستخدمين، وطريقة استخدام أي نهر في البلدان المشاطئة لمنبع النهر سوف تؤثر على كمية وتوقيت ونوعية المياه التي تصل إلى المستخدمين عند مصب النهر. وهذا يؤثر أيضًا على مستودعات المياه الجوفية والبحيرات.

لقد أدى التعاون الناتج في إدراة المياه المشتركة إلى فوائد كبيرة على صعيد التنمية البشرية وتخفيف حدّة الصراعات بين الدول في البلدان المتقدمة خصوصًا في بلدان الاتحاد الأوروبي.

أما في البلدان النامية، وعلى الرغم من وجود بعض حالات التعاون البنَّاء القليلة كتجربة التعاون بين البرازيل والأوروغواي كمثال، فالإدارة غير المتكافئة للمياه العابرة للحدود أدت إلى زيادة انعدام الأمن المائي، وإلى وجود كوارث بيئية عالمية كتقلُّص بحر أرال وجفاف بحيرة تشاد وغير ذلك من الكوارث التي أصابت البحيرات والأنهار المشتركة نتيجة الاستخدام

23- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 19

المفرط للمياه كما في بلدان آسيا الوسطى وغيرها.

كما أن ضعف التعاون والتنسيق بين البلدان المشاطئة الأنهار الدولية يحول دون الوصول إلى تفاهمات تخفّف من حدة النزاعات على المياه، أو يزعزع تفاهمات واتفاقات سبق إقرارها.

6- تغيّر المُناخ

لقد مرّت الأرض طوال تاريخها بمراحل تأرجح فيها المناخ بين الفترات الباردة والدافئة، إلاّ أنها عرفت خلال القرون الأخيرة ارتفاعًا متزايدًا في درجات الحرارة أطلق عليه العلماء تسمية الاحترار العالمي.

وتغيّر المناخ، الذي كان يُعزى في الماضي إلى عوامل طبيعية عديدة مثل الفروقات المداريّة والتقلبات الشمسيّة والنشاط البركاني وبخار الماء والتركيز الجوي لغازات الدفيئة مثل ثاني أوكسيد الكربون وغازات دفيئة أخرى، بات يحدث اليوم بمعدلات أسرع وبأحجام وأنماط أقوى لا يمكن تفسيرها بالدورات الطبيعية فحسب.

وما يختلف في دورة الاحترار الحاليّة هو المعدل السريع الذي تزيد به تركيزات ثاني أكسيد الكربون، حيث زادت كمياته الجوية عن عصر ما قبل الصناعة بمعدل الثلث وهو معدّل لا سابق له طوال العشرين ألف سنة الأخيرة. وتشير الأدلة المأخوذة من بعض المقاطع الجليديّة إلى أن التركيزات الحالية من هذا الغاز تتجاوز المعدل الطبيعي للـ 650 ألف سنة الأخيرة من عمر الكون[24].

ومع أن دورة الاحترار الحالية ليست فريدة من ناحية الارتفاع في درجة الحرارة، إلاّ أنها متميّزة في جانب واحد مهم وهو أن دور البشر في تركيز

24- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007-2008، منشور لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ص 26

ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي في تغيّر المناخ بات أكبر من الماضي بكثير وحتى أكبر من دور العوامل الطبيعيّة.

فلقد كان الجنس البشري يطلق ثاني أكسيد الكربون بمعدلات بسيطة عن طريق الاحتراق والتغيّرات في استخدام الأرض في فترة امتدت لأكثر من 500 ألف سنة من قبل عصر الصناعة، إلاّ أن استخدام الفحم بدلاً من طاقة المياه في الصناعة منذ أواسط القرن الثامن عشر، ثم استخدام البترول منذ أوائل القرن العشرين وبعده الغاز الطبيعي ضاعف معدلات انبعاث هذا الغاز بمعدلات كبيرة.

وفي القرن العشرين أدّى بعض النشاطات البشريّة، وأبرزها ظاهرة البيوت الزجاجيّة، إلى زيادة معدّلات الغازات المتولِّدة – وأبرزها ثاني أكسيد الكربون والميثان والأوزون – في الغلاف الجوي بنحو 30 % عمّا كانت عليه قبل عصر الصناعة، وهذا ما أدّى إلى زيادة الاحترار العالمي.

يؤكد بعض التقديرات أن هناك احتمالاً بأكثر من 90 بالمئة بأن يكون معظم الاحترار العالمي الحالي مردّه إلى غازات الدفيئة الناتجة عن نشاط البشر، ويُستدّل على ذلك من استمرار ارتفاع درجة الحرارة على الأرض خلال العقدين الأخيرين في حين كانت المخرجات والاشعاعات الكونيّة القادمة من الشمس في طور الانخفاض[25].

وبالفعل لقد ارتفعت درجة حرارة الأرض على مدى المئة عام الأخيرة بمعدل 0.7 درجة مئويّة. وعلى أساس المقارنة بين العقود بلغ الاتجاه الخطي للاحترار العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ضعف الاتجاه الخطي للقرن المذكور بكامله. وربما كانت درجات الحرارة في النصف الثاني

25– تقرير التنمية البشرية للعامين 2008/2007، مصدر سابق، ص 26

من القرن العشرين هي الأعلى في أي فترة نصف قرن منذ 1300 عام[26]. كما اعتبرت إحدى عشرة سنة من أصل السنوات الإثنتي عشرة الممتدة ما بين 1995 و2006 الأكثر حرارة منذ العام 1850، واعتبر عقد التسعينيات من القرن العشرين الاكثر حرارة منذ القرن الرابع عشر.

بالإضافة إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، تبرز تداعيات التغيُّر المناخي الأخرى من خلال بعض الظواهر مثل: تسارع معدل ذوبان الصفائح الجليديّة في القطبين والهضبات الجبليّة الضخمة، ارتفاع منسوب مياه البحار، انخفاض الجريان السطحي للمياه ومنسوب المياه الجوفية، زيادة درجة التبخر وانتشار الجفاف خصوصًا في المناطق الجافة، حصول أحداث مناخيّة متطرفة، وغير ذلك.

لقد شكّل بروز الظواهر المشار اليها أعلاه في العقدين الأخيرين، وما رافقها من هزّات وزلازل وموجات تسونامي، تحذيرًا قويًا للبشريّة جمعاء من الخطر المحدق بالبشر، وأمنهم المائي إن لم يتمكَّن العالم من وقف التزايد المتسارع في درجة حرارة الأرض.

رابعًا: آفاق تطوّر مشكلة إختلال الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين

في مطلع القرن الحادي والعشرين أصبحت مسألة انعدام الأمن المائي تمثّل تهديدًا فعليًا لمستقبل التنمية البشرية بالنسبة إلى قطاع واسع ومتزايد من البشر لأن العوامل والظروف التي سببت هذا الإختلال آخذةٌ في التزايد والتفاقم.

فعلى صعيد زيادة السكان، من المتوقع إذا استمّرت معدلات الزيادة الحالية أن يصل تعداد سكان العالم إلى حوالى 8 مليارات نسمة بحدود العام 2025،

26- المصدر نفسه، ص 26.

وسترتفع نسبة سكان البلدان النامية من بينهم من 79 % إلى 82 % [27]. وتشير التوقّعات إلى أن سكان العالم سيصبحون بحدود 9,5 مليار نسمة العام 2050، منهم 8 مليارات في البلدان النامية. وتتطلَّب تغذية هذا العدد المتوقّع من البشر – الذي يزيد بحوالى 2,4 مليار نسمة عن العدد الحالي – بمستوى كافٍ ثلاثة أمثال الوحدات الحرارية التي تُستهلك الآن أي ما يعادل 10 مليارات طن من الحبوب سنويًا. ولإنتاج هذا القدر يتعيّن زراعة كل أراضي المحاصيل الموجودة في العالم حاليًا بمعدل إنتاجية يعادل ثلاثة أمثال متوسط معدل الإنتاجية العالمية الحالي. وهذا ما سيؤدي إلى استمرار وتزايد عملية استبدال الزراعات التقليدية ولا سيما البعلية منها بأخرى مرويَّة تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

وباتت نسبة سكان المدن إلى إجمالي سكان العالم، التي كانت قد ارتفعت من 2 % من سنة 1800 إلى 37 % العام 1970، تزيد عن 50 % في وقتنا الحاضر[28]. ونسبة سكان المدن في البلدان النامية التي لم تكن تصل إلى 31 % العام 1985 (مقابل 75 % في البلدان المتقدمة) من المتوقع أن تصل إلى 57 % العام 2025 [29]. ومن المعروف أنّه مع نمو ثروة العالم وتقدّم معدلات التصنيع وتحسّن مستويات المعيشة يزيد استخدام كل فردٍ من المياه بسرعة تفوق زيادة السكان.

تترّتب على زيادة السكان ونمو سكان المدن في البلدان النامية نتيجتان اثنتان:

27– تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 137.

28– صبحي عبد الحكيم من مقدمة كتاب سيرروي كالن، **عالم يفيض بسكانه**، ترجمة ليلى جبالي، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد 213، 1996، ص 24

29– محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد 230، شباط 1998، ص 30

أولاهما، أن البلدان النامية ستشهد تزايدًا في عمليات سحب المياه من المتوقع أن تزيد العام 2025 بنسبة 27 % عمّا كانت عليه أواسط التسعينيات من القرن العشرين، بينما ستشهد البلدان المتقدمة استقرارًا نسبيًا في معدلات السحب أو بعض الانخفاض أحيانًا[30].

والنتيجة الثانية أنه ستحدث عملية إعادة توزيع المياه لتتحوّل من التركيز على أغراض الزراعة إلى الصناعة والبلديات. وتشير التوقّعات إلى أن العام 2025 سيشهد انخفاضًا ثابتًا في معدلات استخدام المياه لري الأراضي على مستوى العالم ككل.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار أنّ معظم البلدان المجهدة مائيًا، وأكثرها من البلدان النامية، يشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة للغاية لوجدنا أن نصيب الفرد من المياه في هذه البلدان، وخصوصًا القاحلة منها، سيتناقص بمعدل سريع.

وإذا ما تخيّلنا استمرار المعدّلات الحالية في زيادة السكان فسيعاني حوالى 5 مليارات نسمة العام 2025 نقص المياه[31]. وسيكون من بينهم ما يزيد عن 3 مليارات نسمة في بلدان مجهدة مائيًا وسيهبط 14 بلدًا من درجة الاجهاد المائي إلى درجة الندرة المائية[32]. وبحلول العام 2080 يمكن أن يزيد عدد الذين يعيشون في بيئة نادرة المياه بما مقداره 1,8 مليار شخص إضافي[33].

30- نشير هنا إلى أنه على الرغم من تزايد أعداد السكان في الولايات المتحدة الأميركية بحوالى 40 مليون نسمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة فإن نسبة استخدام المياه قد انخفضت عما كانت عليه في بداية الفترة المذكورة (إشارة من الباحث).

31- د. وهيب عيسى الناصر، **الدفء العالمي ارتفاع حرارة الأرض**، مجلة عالم الفكر، العدد 32، الربع الأول من العام 2004، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ص 165 - 166.

32- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 136.

33- تقرير التنمية البشرية للعامين 2008/2007، مصدر سابق، ص 8.

إذن سوف يشكّل عدد السكان المتزايد والنمو السريع في أعداد سكان المدن في البلدان النامية عبئًا ثقيلاً على موارد المياه. فالتدفقات الطبيعية التي تأتي من الأنهار والمخزنّة في البحيرات، وفي طبقات المياه الجوفية هي التي تحدِّد معايير توافر المياه. وحيث أنّ التدفقات المستقبلية من المياه سوف تكون ثابتة بشكل أو بآخر فإن الإستهلاك الزائد سيؤدي إلى استنزاف الأصول المائية ومراكمة دَيْن هيدرولوجي لا يمكن سداده. في الواقع، يعاني بعض البلدان النامية أزمة دين هيدرولوجي تراكمت عبر عدة عقود خَلت. ومن المتوقع أن تزداد هذه الأزمة في المدى المنظور حدةً ونطاقًا، ولقد بلغت درجة من الحدّة تبدو معها البيئة وكأنها بلغت حدًا من عدم القدرة على تقديم أي خدمة بفعل تراكم الديون المائية.

ينعكس الإجهاد المائي على الإجهاد البيئي الذي يتمثّل بجفاف عشرات الأنهار (النهر الأصفر في الصين مثلاً)، وتقلّص العديد من البحار الداخلية والبحيرات (كبحر أرال وبحيرة تشاد وغيرهما)، وتناقص مناسيب المياه الجوفية. ففي الهند مثلاً ينخفض مستوى المياه الجوفية بأكثر من متر كل عام الأمر الذي يهدّد الإنتاج الزراعي مستقبلاً.

ولا يخفى ما لبعض الحلول والأجراءات التي اعتمدها بعض البلدان النامية بهدف تعزيز الإمدادات من المياه مثل تحويل مجاري الأنهار، وتشييد السدود والبحيرات، وإزالة ملوحة مياه البحر المرتفعة التكاليف، من تأثيرات سلبية على البيئة والمناخ والتنوّع البيولوجي حيث يصار إلى استخدام مياه السدود والبحيرات للشرب بعد معالجتها في وقت تهمل فيه الينابيع الطبيعية وثروات المياه الجوفية فتتلوَّث نتيجة تسرّب مياه الصرف الصحي وبقايا الترسبات الكيميائية الزراعية.

لقد أدّى إنشاء السدود العملاقة إلى نزوح ما بين 60 و80 مليون شخص من أماكن سكنهم خلال الخمسين سنة الأخيرة من دون أن يحصل كثيرون منهم على تعويض عادل. كما تسبّب الكثير من السدود بأضرار اجتماعية وبيئية بالغة أبرزها ترسّب الطمي وارتفاع ملوحة التربة والقضاء على الغابات، بالإضافة إلى طمر بعض الأراضي الزراعية الخصبة في الأودية بينما يصار إلى استصلاح أراضٍ نصف قاحلة لتحويلها إلى أراضٍ زراعية. فلقد أدّت عملية إزالة الغابات والحرائق إلى القضاء على ثلث مساحة الغابات التي كانت موجودة على سطح الأرض وأحدثت تغييرات جوهرية على المساحات الباقية ما أدى إلى زيادة تغيّر المناخ وتناقص إمدادات المياه وحصول فيضانات تعقبها سنوات من الجفاف. ومن المتوقّع أن تؤدي التغييرات البيئية وتغيّر المناخ إلى حصول تأثيرات سلبية على صحة الإنسان واتساع عمليات التصحّر وارتفاع درجة تلوث المياه بمعدلات كبيرة.

1- سيناريو تغيّر المناخ

إن الإحترار العالمي يحدث بالفعل منذ بداية الحقبة الصناعية، وقد أدَّت النشاطات البشرية المختلفة في القرن العشرين إلى زيادة معدل انبعاث غازات الدفيئة وارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدلات متسارعة خصوصًا في العقدين الأخيرين من القرن المذكور.

لا يوجد حدٌّ دقيق يفصل بين تغيّر المناخ الخطير والآمن، إلاّ أن علماء المناخ يُجمعون على تحديد حافة الخطر بارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل درجتين مئويتين عمّا كانت عليه في بداية عصر الصناعة[34]. لذا فقد تمّخض عن مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو

34- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007 / 2008، مصدر سابق، ص 44

العام 1992، عقد إتفاقية إطارية حول تغيّر المناخ أرست المبدأ الداعي إلى تثبيت نسبة الغازات المنبعثة من ظاهرة البيوت الزجاجية عند مستويات تحول دون تأثير الإنسان على المناخ. وتمّ تشجيع البلدان المتقدمة على بذل الجهود الممكنة كافة لتثبيت نسبة انبعاثات الغازات بحلول العام 2000 عند المستويات المسجلّة العام 1990 [35].

نتيجة القناعة بوجود دليل علمي قاطع يربط بين الارتفاع في درجة الحرارة والزيادة في تركيز غازات الدفيئة فقد قضى بروتوكول كيوتو حول المناخ العام 1997 (والذي وضع موضع التنفيذ العام 2005) بضرروة الحد بنسبة 2,5 % سنويًا من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون ابتداءً من العام 1990 وحتى العام 2012/2010. إلاّ أن الانبعاثات الإجمالية العالمية للغاز المشار إليه إستمرت في الارتفاع ولم يحد منها إلاّ الركود الإقتصادي الذي حصل في بعض البلدان في عقد التسعينيات من القرن العشرين قبل أن تعاود الارتفاع والتسارع بعد العام 1999 بسبب النمو الاقتصادي السريع في بعض الاقتصادات الناشئة خصوصًا في الصين والهند.

كما أن بعض الدول الصناعية وقّع على البروتوكول ولكنه لم يصدّق على المعاهدة التي تم إبرامها في حينه (الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا)، وبعض آخر لم يلتزم كفاية مضمون الاتفاق. كما أنه لم يتم اتخاذ سوى القليل من التعديلات على سياسات الطاقة المعتمدة في البلدان الصناعية، ولم يتم توفير الدعم اللازم لاعتماد التكنولوجيا النظيفة في الطاقة.

في كانون الأول/ديسمبر من العام 2009 أفضت قمة كوبنهاغن عن المناخ إلى خيبة أمل كبيرة حيث لم يحقق الاتفاق الذي خرجت به القمة الأهداف

35- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، مصدر سابق، ص 158 – 159

المطلوبة لتقليص انبعاثات غازات الدفيئة في المدى القريب، كما فشل في تحديد جدول زمني للتوصل إلى اتفاق ملزم حاليًا أو في نهاية العام 2010 أي في قمة المناخ المقررّة في مكسيكو. وتوقَّع تقرير حديث لوكالة رويترز أن تكون الانبعاثات من غاز ثاني أوكسيد الكربون قد ازدادت العامين 2008 و2009 على الرغم من الركود الاقتصادي إذ مقابل انخفاض هذه الانبعاثات في الدول الصناعية الغربية بمعدل 2,2 % العام 2008، وربما بمعدل أكبر العام 2009 ما يجعلها أدنى بـ 6,7 % عمّا كانت عليه العام 1990، إزدادت الانبعاثات في دول أخرى عديدة مثل روسيا (بمعدل 1,9 %) والصين والهند وغيرها[36].

في وقتنا الحاضر، وقبل سنتين اثنتين من انتهاء العمل بمضمون بروتوكول كيوتو بيّن تقرير حديث صادر عن معهد الأرصاد الجوية الأميركي أنّ الأرض شهدت هذا العام (2010) أعلى معدل درجات حرارة لشهر آذار/مارس منذ بدء تسجيل بيانات الأرصاد الجوية العام 1880. ويؤكِّد التقرير أن معدّل درجات حرارة الأرض والمحيطات في آذار/مارس 2010 وصل إلى مستوى قياسي هو 13,5 درجة أي بإرتفاع قدره 0,77 درجة من معدّل القرن العشرين لهذه الفترة من العام[37]، بينما بلغ معدّل درجة حرارة الأرض والمحيطات عن الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2010 مقدار 13 درجة مئوية[38].

إن ما ورد في التقرير يؤكد أنّ مناخ الكرة الأرضية (اليابسة والمحيطات) قد اقترب من المرحلة الحرجة لتغيّر المناخ الخطر التي تؤدي إلى دمار بيئي يصعب تجنبّه وإلى انتكاسات سريعة في التنمية البشرية وتهدّد مصير البشر

36- جريدة الحياة، 23 نيسان/أبريل 2010

37- في التفاصيل وحسب التقرير نفسه أن درجة حرارة سطح مياه المحيطات وحدها ارتفعت بمقدار 0,56 درجة عن معدل القرن الماضي الذي كان 15,9 درجة. بينما إرتفعت درجة حرارة الأرض اليابسة 1,36 درجة فوق المعدل (5 درجات). (إشارة من الباحث)

38- جريدة الحياة، العدد 17179، 17 نيسان/أبريل 2010

وأمنهم المائي.

2- أعراض التغيّر المناخي

يُشكّل تغيّر المناخ أحد التهديدات الرئيسة لتوافر الأمن المائي في البلدان النامية. وإذا كان احتساب التوقيت الدقيق ومدى حدّة تهديد المناخ هو خارج قدرة الإنسان على التنبؤ، إلاّ أن احتمال وقوعه ليس بعيدًا عن الواقع بل بات وشيكًا، إذ يتوقَّع معظم علماء المناخ أنّ درجة حرارة الكرة الأرضية تتجه إلى بلوغ المرحلة الحرجة عند ارتفاعها بمعدل درجتين مئويتين عما كانت عليه في بداية الحقبة الصناعية. ويؤكد بعض العلماء أنّ درجة حرارة الكوكب الأرضي ستزداد بمعدل أكبر إلى 3 أو 4 درجات وربما خمس درجات مئوية قبل نهاية القرن الحادي والعشرين الأمر الذي يؤدي إلى دمار إيكولوجي واسع في حال استمرار الأسباب المؤدية إلى ذلك.

ومن المعروف أنّ حجم الضرر الذي يُمكن أن يُحدثه تغيّر المناخ على البيئة والإنسان وأمنه المائي سيسلك خطًا بيانيًا تصاعديًا بعد حافة المرحلة الحرجة، غير أننا سوف نحاول رصد الأعراض الأولية التي يُمكن حصولها في حال وصولنا إلى مرحلة المناخ الخطر مع التأكيد على أنه لا يُمكن رؤية الوجه الإنساني لتغيّر المناخ وأعراضه والتأثيرات الناتجة عنه بمعزل عن التأثيرات الأخرى (غير المناخية). كما أن هناك تأثيرات مُناخية أخرى ستستجد في المستقبل وستعدُّ سببًا رئيسًا للمعاناة الانسانية والفقر وانعدام الفرص. وممّا لا شك فيه أن أعراض التغيّر المناخي والتأثيرات الناتجة عنها ستترك آثارها على الانسانية بأكملها إنما ما يصيب البلدان النامية سيكون أكثر حدة.

ويُمكن إيراد هذه الأعراض على النحو الآتي:

أ- تصاعد الكوارث المناخية

تشكِّل الأحداث المناخية القاسية مصدرًا للقلق المتزايد في أنحاء العالم كافة. وفي العقود الأخيرة ارتفع عدد الأشخاص الذين تأثروا بالكوارث المناخية بشكل مستمر حيث بلغ عدد الكوارث المبلَّغ عنها بين العامين 2000 و2004 ما معدله 326 كارثة مناخية كل عام أثرّت على حوالى 262 مليونًا من البشر، أي أكثر من ضعفي العدد المبلّغ عنه في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين[39]. وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمناخ الذي اختتم أعماله في جنيف في 2009/9/4 إلى أن الكوارث الطبيعية كلّفت العالم العام 2008 وحدها 269 مليار دولار[40].

ومع أن الكوارث المناخية ليست محصورة في البلدان النامية، إلاّ أنه بسبب ارتفاع عدد سكان البلدان النامية، وارتفاع معدلات الكثافة السكانية في بعضها، وضعف الهياكل الأساسية لحصر المياه، وضعف القدرة على التنبؤ بحصول الكوارث، تتأثَّر الأغلبية الساحقة من السكان بهذه الكوارث.

ب- زيادة الإجهاد المائي

سيكون لتغيّر المناخ نتائج حاسمة بالنسبة إلى توافر المياه في البلدان النامية. وتؤكد توقعّات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ أن هطول الأمطار سيتزايد على خطوط العرض العليا في العقود القادمة، بينما سينخفض على خطوط العرض شبه الاستوائية ما يُعّد استكمالاً لنمط الجفاف الحالي في بعض مناطق الجنوب. ومن المتوقَّع أن تؤدي زيادة الاحترار فوق المعدل العالمي إلى موجة جفاف واسعة في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء

39- تقرير التنمية البشرية للعامين 2007 - 2008، مصدر سابق، ص 65
40- جريدة الحياة، 5 أيلول/سبتمبر 2009

الكبرى، وفي مناطق واسعة من شرق آسيا وجنوبها وبعض مناطق أميركا الجنوبية.

من جهة أخرى، ذكر تقرير حديث شاركت في وضعه ثلاث منظمات هندسية بريطانية أن كمية المياه المستخدمة لانتاج مواد الغذاء والسلع التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية تزيد من حدة أزمة المياه في هذه الأخيرة. كما ذكر أن ثلثي الماء المستخدم لصنع المستوردات البريطانية يأتي من خارج حدودها، وأن الطلب العالمي على الغذاء والطاقة سيزداد 50 بالمئة عندما يتجاوز عدد سكان الأرض 8 مليارات نسمة فيما ترتفع الحاجة إلى المياه العذبة 30 %. ويضيف أن الماء "المضمر" أي كمية المياه المستخدمة لزرع المكوِّنات وإجراء مجمل العمليات التي تصنع فنجانًا من القهوة تصل إلى 140 ليترًا من الماء المضمر، ويحتوي قميص (تي شيرت) قطني على نحو ألفي ليتر[41]. ومن المعلوم أن نبتتي البن والقطن تنتشران بشكل واسع في دول الجنوب.

ج- ذوبان الصفائح الجليدية في القطبين

سيؤدي ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض إلى تسارع ذوبان الصفائح الجليدية في القطبين الشمالي والجنوبي. وما يشهده العالم من تغيير في الأنظمة الإيكولوجية يؤكد أن تغيّر المناخ لم يعد تهديدًا مستقبليًا محتملاً بل وشيك الوقوع، إذ ارتفعت درجة الحرارة السطحية خلال الخمسين عامًا الأخيرة في المناطق الممتدة من ألاسكا إلى سيبيريا بنسبة 3.6 درجة مئويّة أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي. وقد انخفض الغطاء الثلجي بمقدار 10 % على مدى الثلاثين عامًا الأخيرة بينما انخفض الغطاء الجليدي

41- جريدة الحياة، العدد 17182، 20 نيسان/أبريل 2010

البحري بنسبة تراوح بين 15 و20 %.

ومن المتوقع أن يزيد متوسط درجات الحرارة السطحية بمقدار 3 درجات مئوية أخرى بحلول العام 2050 مع انخفاضات درامية في جليد البحار الصيفي[42]. مع الإشارة إلى أن الألواح الجليدية على الهضاب الجبلية الضخمة على اليابسة كالهيملايا والأنديز وغيرهما آخذة في الذوبان أيضًا، حيث يذكر أن الألواح الجليدية في الهيمالايا تتراجع بمعدل 10 إلى 15 مترًا سنويًا، وهذا سيؤدي إلى تهديد للأمن المائي في آسيا الوسطى وشمال الصين والجزء الشمالي من جنوب آسيا كما في معظم دول أميركا الجنوبية.

د- انحسار الأنهار الجليدية

يشكل ذوبان الأنهار الجليدية تهديدات فعلية لأكثر من 40 % من سكان العالم معظمهم في البلدان النامية. فهي تذوب بالفعل بمعدل متسارع، ومن غير المحتمل أن يتراجع هذا الاتجاه في العقدين أو الثلاثة القادمة. وهناك الآلاف منها يقع 2400 كلم^2 منها في الهيملايا وحدها و2500 كلم^2 في الأنديز. وتعد هذه الأنهار بنوكًا واسعة تحفظ فيها المياه بصورة ثلوج وجليد خلال الشتاء ويتم إطلاقها في الصيف فيتم الحفاظ على الأنظمة النهرية من خلال التدفق البطيء للمياه التي هي شريان الحياة للأنظمة البيئية والزراعية الواسعة.

ومع ذوبان الجليد سيحصل تدفقات مائية ضخمة لبعض السنوات يعقبها جفاف طويل يطال مئات الأنهار والبحيرات الداخلية ما يشكل استنزافًا للأصول المائية في أجزاء واسعة من العالم يقع معظمها في البلدان النامية. ومع ذوبان الجليد إن استمر بالمعدلات الحالية فإن ثلثي أنهار الصين

42- تقرير التنمية البشرية للعامين 2008/2007، مصدر سابق، ص 92 و93

الجليدية، مثلاً، ستختفي بحدود العام 2060، وكلها بحلول العام 2100 [43].

في المحصلة، فإن الجفاف كالفيضانات والأعاصير كلها تؤدي إلى استنزاف حياة الناس. والقلة المفرطة، كما الزيادة المفرطة، في المياه تعتبر سببًا في معظم الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن المائي. ويجدر بالاشارة أن الأنهار الجليدية الاستوائية تتراجع أيضًا حتى بدرجة أكبر من تلك التي في الهيملايا. وتشير عمليات المسح التي أجراها بعض الجيولوجيين أن معدل تراجع الأنهار الجليدية في أميركا اللاتينية يتزايد (خصوصًا في البيرو وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور). فمن المعروف أن المساحة السطحية للأنهار الجليدية في البيرو قد تناقضت منذ سبعينيات القرن الماضي بمعدل 20 إلى 30 بالمئة. ويتوقَّع بحث أجراه البنك الدولي أن العديد من الأنهار الجليدية الأكثر انخفاضًا في سلسلة جبال الأنديز ستكون مادة لكتب التاريخ في خلال عقد واحد[44]. وسيؤدي ذوبان الجليد إلى تكوّن بحيرات جليدية أكبر ستؤدي هي بدورها إلى تزايد خطر حصول فيضانات وانهيارات أرضية وانزلاقات طينية وانفجارات سدود. والإشارات واضحة بالفعل، فالعديد من الأحواض التي تغذِّيها الأنهار الجليدية شهدت زيادة كبيرة في جريان المياه في السنوات الأخيرة وهو ما أدَّى إلى عمليات انجراف تربة واسعة حصلت خلال السنة الأخيرة في كل من البيرو وتشيلي.

في الختام يمكن القول إنه مع انحسار الأنهار الجليدية يجري استنفاذ مخزون المياه في العالم على نطاق واسع. فالسكان الريفيّون في معظم مناطق آسيا الوسطى وجنوب آسيا وأميركا اللاتينيّة والمقدر عددهم باكثر من ملياري نسمة يعتمدون في تأمين سبل معيشتهم على وجود الأنهار الجليديّة.

43- تقرير التنمية البشرية للعامين 2008/2007، مصدر سابق، ص 85

44- المصدر نفسه، ص 86.

هـ- ارتفاع مناسيب البحار ومظاهر الطقس المتطرفة

سيكون ارتفاع مناسيب البحار أحد اقوى المحدّدات لأمن المياه بالنسبة إلى قطاع عريض من سكان العالم في القرن الحادي والعشرين. فمستويات منسوب البحار ستواصل ارتفاعها في القرن الحالي بفعل استمرار التغيّر المناخي الناتج بشكل أساسي عن الاحترار العالمي. وسيؤدي التفكك المتسارع للغلاف الجليدي للقطاع الغربي من القطب الجنوبي إلى مضاعفة الارتفاع في منسوب سطح البحار بمقدار خمسة أضعاف أعلى من السقف الذي حدَّده الفريق الحكومي الدولي المعني بتأثير المناخ[45]. وهذا ما سيحدث تاثيرات عديدة على ما يقرب من مليار نسمة من سكان البلدان النامية وبأشكال مختلفة ومنها: إغراق بعض السواحل بمياه البحر، تسرُّب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية الساحلية ما يؤدي إلى زيادة ملوحة التربة، نقص شديد في المياه العذبة، نقص في كميات الأمطار وانحصارها في فترة زمنية اقصر، ازدياد سرعة تبخير المياه من اليابسة وهذا ما يؤدي إلى وصول كميات أقل من مياه الأمطار إلى الأنهار[46]، إعادة توطين سكان السواحل المهدَّدة بالغرق، غرق بعض الجزر في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي (جزر المالديف .... وغيرها).

من ناحية أخرى، من المرجَّح أن تصبح الأعاصير المدارية والرعدية أكثر حدة مع زيادة حرارة المحيطات التي امتصت أكثر من 80 % من الحرارة المتزايدة المتولّدة من جرَّاء الاحترار العالمي وسوف تكثر أحداث القحط والفيضانات والعواصف القويّة التي تنتشر عبر أجزاء واسعة من العالم.

45- تقرير التنمية البشرية للعامين 2008/2007، مصدر سابق، ص 88.

46- بالمقابل سيؤدي ارتفاع درجة حرارة الجو إلى زيادة تبخير مياه المحيطات في العالم الأمر الذي يسبب زيادة كثافة دورة المياه وزيادة المتساقطات في الأجزاء الشمالية من اليابسة (إشارة من الباحث).

ومع زيادة الحرارة بأكثر من درجتين مئويتين ستكون البحار الأكثر حرارة مصدرًا لعواصف استوائيّة أكثر عنفًا.

و- تراجع الانتاجية الزراعيّة

خلافًا للمتوقَّع بالنسبة إلى البلدان المتقدمة الواقعة بأكثريتها في الجزء الشمالي من اليابسة والتي ستنال مقادير أكبر من مياه الأمطار، ومن محاصيل الحبوب، فإن انعدام الأمن المائي في البلدان النامية سيؤدي في الغالب إلى نقص كميات المياه واضطراب توقيت التدفقات المائية إلى تراجع كبير في مناسيب المياه الجوفية ما يعرّض الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية إلى أضرار بالغة. وهذا ما يزيد من اعتماد البلدان النامية على واردات الأغذية من الحبوب من الدول المتقدمة.

ز- انهيار الانظمة الايكولوجية

مع تزايد معدلات درجات الحرارة فوق طاقة 2 درجة مئوية ستصبح أعداد أكبر من الكائنات معرّضة للانقراض. وستعاني أنظمة الشعاب المرجانية التي تتدهور بالفعل انكماشًا واسعًا يؤدي إلى تغيّر الإيكولوجيات البحرية مع خسائر كبيرة في نظام التنوع الحيوي. وهذا ما سيؤثر على مئات الملايين من البشر الذين يعتمدون على الأسماك في معيشتهم وتغذيتهم.

ح- تزايد المخاطر الصحيّة

سيؤثر تغيّر المناخ على صحة البشر في عدة مستويات، إلاّ أن حجم التأثير في البلدان النامية وخصوصًا الأكثر فقرًا سيكون أكبر حيث من المتوقَّع تفشي بعض الأمراض التي ستنجم عن نقص المياه وسوء التغذية. وتقدّر أوساط الأمم المتحدة أن عددًا إضافيًا من الناس يبلغ بين 220 و400 مليون سيكون معرضًا لخطر الإصابة بمرض الملاريا.

خامسًا: إمكانات التخفيف من إختلال الأمن المائي في البلدان النامية

على االرغم من الصورة غير المتفائلة التي قدّمها البحث إلاّ أننا نرى أنه ما زال بالإمكان عمل الكثير للحوؤل دون تفاقم الاختلال المائي في البلدان النامية وتجنب المخاطر الهائلة التي يمكن أن تواجه الأجيال القادمة. فالعالم لا يُعاني حتى الآن نفاذ المياه كما سبق وبيّنا، إلاّ أن هناك العديد من البلدان التي أصبحت تُعاني نفاذ الوقت لحل مشاكلها، فبعضها يُعاني نقص المياه وبعض آخر يشكو من الإجهاد المائي، وثالث وصل إلى مرحلة ندرة المياه.

إختلال الأمن المائي هو أحد التهديدات التي شاركنا كبشر في صنعها، وفي وسعنا أن نختار بين مواجهة هذا التهديد ومحوه من الوجود أو تخفيفه والحدّ منه على الأقل، أو أن ندعه على حاله فيتزايد ويتحوّل إلى انعدام للأمن المائي يُحدِث دمارًا واسعًا لمقومّات حياة البشر والكائنات الحية الأخرى ووجودهم.

مواجهة هذا التهديد متعددّة الأشكال والمستويات والأساليب، منها ما هو شخصي يمكن أن نقوم به كأفراد كأن نغيّر نظرتنا إلى المياه فنعتبرها موردًا قابلاً للنضوب فنحافظ على استدامتها من خلال تغيّر أنماط استهلاكنا لها. ومنها ما هو وطني يتمثل بالخطط الوطنية التي تعتمدها المجتمعات وحكومات البلدان. ومنها ما هو دولي يتطلَّب تعاونًا دوليًا صادقًا وفعالاً وملزمًا كالتعاون من أجل الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة التي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة كوكبنا الأرضي.

على المستوى الوطني

تتمثل نقطة البدء في محاولة الوصول إلى معالجات في ضرورة التعامل

مع المياه باعتبارها موردًا نادرًا أي بافتراض أسوأ الاحتمالات والعمل على أساسه. كما أنّ اعتماد مفهوم الإدارة السليمة المتكاملة للمياه التي تنظّم استهلاك موارد المياه في إطار الحدود البيئية لتوافرها مع تأمين وصولها إلى الجميع بأكبر قدر ممكن من المساواة في الفرص يشكل المدخل العملي لنجاح هذه المعالجات.

إنّ أي خطة وطنية يتم اعتمادها لمعالجة مشكلة اختلال الأمن المائي في بلدٍ نامٍ، على الرغم من التباين في ظروف البلدان المائية، يجب أن تنطلق من إعتماد السياسات الآتية:

أ- إعتماد إستراتيجية وطنية تنظم استخدام المياه بما يتناسب مع مدى توافرها ومع حاجات الاستدامة البيئية

ويتطلّب تحقيق هذا الهدف قدرًا كبيرًا من المعلومات حول مصادر الموارد المائية المتاحة والكامنة. كما يتطلّب إعتماد سياسات في التوزيع تأخذ بعين الإعتبار أن العنصر البيئي هو عنصر مستخدم للمياه أيضًا.

ب- خفض الإعانات العكسية وإعادة النظر في سياسات تسعير المياه

لقد ثُبت عُقم بعض سياسات الدعم التي تمّ اعتمادها في بعض البلدان والتي لا تتناسب مع مبادئ الجدوى الاقتصادية الوطنية، لذا لا بد من إلغاء كل أشكال الدعم التي تقدِّمها الدولة للأفراد لاستخراج المياه عبر تخفيض أسعار الكهرباء أو غير ذلك، كما لا يُمكن استمرار التعامل مع المياه باعتبارها سلعة مجانية. لذا لا بد من اعتماد استراتيجية للتسعير تعكس القيمة الحقيقية للمياه في الدولة على ضوء درجة توافرها.

ج- الحد من سوء إستخدام المياه وتلوّثها

إنطلاقًا من اعتبار أن ما يصيب المياه من استنفاذ وتلوّث وتدهور هو إهلاك لهذا المورد الطبيعي الذي يجب تسجيله في خانة الخصوم في نظام

المحاسبة الوطنية للدولة، لذا يجب إجبار الصناعات الملوّثة على إزالة ما أحدثته في البيئة من تلوث وتغريم من يقوم بتلويثها. ومن شأن اعتماد سياسة حكومية صارمة في هذا الشأن الحد من استهلاك المياه ودفع الشركات إلى البحث عن تكنولوجيات تحدّ من تلويث المصادر المائية.

د- تنظيم إستخراج المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية موردًا بيئيًا استراتيجيًا احتياطيًا يفترض استعماله عند تدهور مصادر المياه الأخرى، لذا وجب الحفاظ على هذا المصدر المائي لاستخدامه في الظروف القاهرة وتنظيم استخدامه من خلال عملية مراجعة وطنية على معدلات إعادة تغذية مستودعات المياه الجوفية واستخراج كميات منها.

هـ-زيادة الوعي البيئي

تشكّل المياه والأراضي الرطبة والنظم الأخرى القائمة على المياه بيئة مثالية لنمو الخيرات الاقتصادية والتنّوع الإحيائي الضروري لاستمرار الحياة البشرية. ويشكّل الحفاظ على الغابات الموجودة والقيام بعمليات تشجير جديدة مدخلاً لإحياء البيئة وتجدّدها وللحفاظ على مصادر الثروة المائية. لذا لا بد من انتهاج سياسة بيئية توجيهية تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها.

سوف يكون على بعض البلدان النامية، أو التي قطعت شوطًا مهمًا من النمو وأصبحت تدعى اقتصادات ناشئة، والتي بنت صناعات وطنية خاصة بها أو استقبلت صناعات ثقيلة ملوّثة صدّرتها إليها الدول المتقدمة في إطار نزع الصناعات غير النظيفة التي اعتمدتها هذه الأخيرة ... سيكون عليها بذل جهود أكبر للحفاظ على البيئة فيها. وما تجربة كل من الصين والهند إلاّ

خير دليل على ذلك حيث باتت عشرات الأنهار ملوّثة تمامًا وأخرى قد جفّت ولم تعد تصل إلى البحر.

و- تعزيز عرض المياه

سيكون على بعض البلدان النامية تعزيز جانب العرض من إمدادات المياه بغية كسر حدة اختلال المعادلة حاليًا لجانب الطلب سواء بأساليب تقليدية مثل تحويل بعض الأنهار واستحداث بعض الأقنية ... وغير ذلك، أو باعتماد أساليب غير تقليدية مثل تحلية مياه البحار وإعادة تدوير المياه المستعملة ومنها مياه الصرف.

وقد يجد بعض البلدان أنّ الأفضل لها استيراد بعض السلع الزراعية التي تتطلب كميات كبيرة من المياه. فتكون بذلك قد استوردت المياه مع السلع التي تتضمنها من بلدان أخرى قد تكون مصادر المياه فيها أكثر وفرة.

ز- خفض الطلب على المياه

يعتبر خفض الطلب على المياه أحد الأساليب الضرورية لكسر حدة اختلال الأمن المائي، ويكون ذلك عبر استبعاد بعض الصناعات المستنزفة لطاقة المياه والتخفيف من استعمال الأسمدة الكيمياوية في الزراعة إذ أنها تتطلب كميات كبيرة من المياه واعتماد أساليب حديثة في الري (مثل الري بالتنقيط) والاتجاه نحو الزراعات العضوية كون حاجتها إلى المياه أقل، مع الإقرار بأن مردودها هو أقل نسبيًا من حيث كميات الانتاج إلاّ أنه لا بد من التوقف عند ملاحظتين إثنتين:

الأولى هي أنّ قيمة المدخلات التي تستخدم في الزراعة العضوية أقل بينما يعتبر مردودها المالي على صعيد الوحدة المنتجة أعلى. والثانية أنّ كميات من المنتجات الزراعية المنتجة وفق الأساليب التقليدية في البلدان النامية تتعرض إلى الكساد ويتم إتلافها أحيانًا بسبب عدم وجود أسواق تصريف.

ومع إتلاف هذه المنتجات يتم إتلاف كميات المياه التي استخدمت في إنتاجها.

ح – تطوير الهياكل الأساسية

تعتبر عملية تنمية الهياكل الأساسية لتخزين المياه وللحد من الفيضانات ركيزة حيوية للتحكّم بالمياه، مع الإشارة إلى أنّ لوجود هياكل تخزين صغيرة أهمية كبيرة بسبب قربها من المواطنين.

ط– تنظيم نمو السكان

مع العلم أنّ بعض البلدان النامية ما يزال منخفض الكثافة السكانية نسبيًا إلاّ أنه بات من الضروري الحد من الزيادة السكانية التي باتت تضغط على الموارد المائية والموارد الاقتصادية بشكل كبير.

ي– الحد من النزوح الريفي

يأخذ النزوح من الأرياف في البلدان النامية منحى شديد الخطورة في العقود الأخيرة. فهو بالإضافة إلى مساهمته في تكوّن مدن الصفيح في ضواحي المدن يسهم في زيادة الطلب على المياه في المدن التي تعاني أصلاً شح المياه وتلوث بعضها.

ك– الإبقاء على دور رئيس للدولة في معالجة اختلال أمن المياه

مع تأكيدنا أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بشكل عام وقطاع المياه بشكل خاص، إلا أن مستوى الحدة التي بلغها اختلال الأمن المائي من جهة وضعف الهياكل التجهيزية المطلوبة لحصر المياه وتزايد أخطار الفيضانات وغيرها من الكوارث تتطلّب إعطاء الدولة دورًا أساسيًا في المعالجات.

ل– التكيّف مع التغيّرات المناخية والتعامل مع عدم التأكد

يتمثل التكيّف في إدراك حقيقة التغيرات المناخية والتعامل معها بقدرٍ

كبير من المرونة والمسؤولية لتخفيف تأثيراتها السلبية. وقد قطعت الدول المتقدمة شوطًا كبيرًا في هذا المضمار إن لجهة التعرّف المُبكر بطبيعة التغيّرات المتوقعة وحجمها، أو لجهة الاستعداد لمواجهتها والتخلّص من أخطارها. وتشكل تجربة هولندا في تشييد منازل سكنية تتصل قعورها المجوّفة بقنوات تصريف المياه التي يمكن أن تنتج عن الفيضانات مثالاً عن مستوى التقدم الذي بلغته الدول المتقدمة على هذا الصعيد.

أما في البلدان النامية وهي الأكثر تعرضًا للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المتغيرات المناخية فإنّ الخطوات التي أعتمدت للتكيّف مع هذه المتغيرات ما تزال خجولة وقليلة الفاعلية. بل يمكن القول أن الناس في هذه البلدان راحوا يتكيّفون مع تغيّر المناخ بالفطرة وبمعارفهم المحدودة عنه.

وانطلاقًا من القناعة أنّ التكيف هو أولاً وآخرًا تدريب يستهدف تحجيم نطاق الخسائر والأضرار فإنّ الجهود الفردية المبعثرة تبقى غير كافية إن لم تقترن بإهتمام رسمي ومساندة واحتضان من الجهات الرسمية والحكومات ومساندتها من قبل المجتمع الدولي.

م- البحث عن مصادر بديلة للطاقة

أصبح من الضروري أن تنتهج االدول النامية سياسة جدية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة المعتمدة حاليًا. فمصادر الطاقة الأحفورية مثل البترول والفحم وغيرها تصدر إنبعاثات كثيرة. ويمكن تبديل النمط الانبعاثي لثاني أكسيد الكربون من خلال استخدام قدر أقل من البترول وقدر أكبر من الأيثانول، أو باعتماد مصادر للطاقة أخرى كالوقود الإحيائي وتجربة البرازيل تشكل أحد أبرز الأمثلة على ذلك.

2- على الصعيد الدولي

إن مشكلة اختلال الأمن المائي في البلدان النامية ليست مشكلة وطنية لبلدٍ ما أو إقليمية تخص مجموعة من البلدان المتجاورة بل هي مشكلة

عالمية وكونية بامتياز تطال نتائجها أكثر من ثلاثة أرباع سكان المعمورة. وليست آثار هذه المشكلة عالمية فحسب بل إنّ أسبابها عالمية في الغالب. فعلى الرغم من وجود بعض الأسباب المحلية لهذه المشكلة في بلدٍ ما إلاّ أنّ الأسباب والعوامل العالمية هي الأكثر تحديدًا وفاعلية. كما أنه قد لا يكون لبعض البلدان النامية دورٌ في نشأة هذه المشكلة وأسبابها أو قد يكون دورها ضعيف للغاية.

فالإحتباس الحراري الذي يشهده العالم وتنعكس معظم آثاره على البلدان النامية مصدره الأساسي الانبعاثات الصادرة عن البلدان المتقدمة. والقضاء على الغابات المطيرة في الأمازون وغيرها والتي هي بمنزلة رئة العالم تنفّذه الشركات المتعددة الجنسية للدول الصناعية الغربية. حتى أن الأمطار الحمضية التي تسقط في بلد آسيوي أو إفريقي نامٍ مصدرها الجزء الشمالي للكرة الأرضية الصناعي المتقدم.

ومن المؤكد أن الدول الصناعية الغربية التي تتحمّل القدر الأكبر من المسؤولية في اختلال الأمن المائي في البلدان النامية لن تكون بمنأى عن النتائج الكارثية التي يمكن أن تنتج عن الاستمرار في ارتفاع درجة حرارة الكون. لذا وبغض النظر عن حجم المسؤولية ودور كل طرف فيها، فإن معالجة مشكلة اختلال الأمن المائي في البلدان النامية تتطلّب تضافر جهود الأمم والشعوب كافة.

لقد كانت الاستجابة الدولية لمواجهة الأخطار الناتجة عن تغيّر المناخ ضعيفة وغير كافية. وبروتوكول "كيوتو" الذي دخل حيّز التنفيذ العام 2005 بهدف وضع حدود تقيّد انبعاثات الغازات هو خطوة مهمة ولكنها غير كافية. وارتفاع صرخة الدول النامية التي شاركت في قمة كوبنهاغن في كانون أول/ديسمبر 2009 لم تستطع تغيير الصورة كثيرًا لأن دول الاتحاد

الأوروبي جاملت كثيرًا موقف الدولتين الأكثر إطلاقًا للغازات وهما الولايات المتحدة الأميركية والصين الأمر الذي حال دون إتخاذ موقف عالمي فاعل.

كما أن بروتوكول كيوتو يشكو من نواقص أساسية مثل غياب دول متقدمة أساسية وعدم مشاركة الدول النامية واقتصار نطاقه على جزء صغير ومتقلّص من الكربون وانبعاثات أخرى من غازات البيوت الزجاجية التي تزيد من الاحترار العالمي.

وتتطلب مرحلة ما بعد 2012 (عام انتهاء العمل بمفاعيل بروتوكول كيوتو) التأكيد على تحقيق الأهداف الطموحة التي تمّ التصديق عليها وأبرزها إبقاء سقف الزيادة في درجة الحرارة دون 2 درجة مئوية في 2012/2010 عمّا كانت عليه العام 1990. ولتحقيق هذا الهدف يجب تثبيت غازات البيوت الزجاجية عند معادل 450 جزءًا من المليون وأن تكون الإنبعاثات العام 2050 أقل ممّا كانت عليه العام 1990 وأدنى بـ 13 % من مستواها العام 2006. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف إجراء إصلاحات جوهرية في سياسات الطاقة العالمية ومنها:

أ- فرض ضريبة على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

ب-تقديم حوافز لتطوير تكنولوجيات تعتمد على مصادر نظيفة للطاقة ووضع إستراتيجيات لنقل هذه التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ج- تأمين مساعدات مالية للدول النامية لتمكينها من مواجهة مشاكل الإجهاد المائي التي ستأتي مصاحبة لتغيّر المناخ.

د- تحقيق التعاون الدولي لإبطاء وتيرة قطع الغابات. فغابات العالم مستودعات هائلة للكربون وقد تسبّب التوسع في قطع الأشجار خلال العقود الثلاثة الأخيرة بزيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل 20 %. لذا فمن شأن منع قطع الغابات التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

هـ- مساعدة الدول النامية في إعادة تأهيل الأراضي المهملة. فمادة الكربون يتم اختزانها أيضًا في التربة والكتلة الإحيائية. وبإمكان إعادة تأهيل الأراضي المعشبة المعرّضة للتآكل والأراضي الزراعية المتآكلة وتحويلها إلى غابات وبيئات زراعية غنية بمادة الكربون أن تسهم في تلطيف المناخ والحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

خاتمة

أصبح مفهوم الأمن المائي يتمّثل بالقدرة على الحصول على المياه من أجل الاستهلاك والانتاج وفي الحدّ من الطاقات التدميرية للمياه وفي حفظ حق الأجيال القادمة منها.

ولقد عانى بعض البلدان النامية، التي تنتشر على امتداد قارات آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، شحًا في المياه منذ القدم بينما كان بعضٌ آخر ينعم بوفرة كبيرة من هذا المورد الحيوي.

أمّا اليوم فغالبية البلدان النامية تشكو من قلة المياه وإن بدرجات متفاوتة. فبعض هذه البلدان يشكو من نقص المياه، بينما تفاقم هذا النقص عند بعض آخر ليتحوّل إلى إجهاد مائي. في حين زادت المعاناة عند بعض ثالث إلى درجة الندرة الحادة في المياه. كما أن غالبية هذه البلدان باتت تتعرّض لضغوط أكبر من حركات المياه الناتجة عن ظروف التغير المناخي. وهذا ما أدىّ إلى اختلال الأمن المائي في عددٍ كبير من هذه البلدان.

ولاختلال الأمن المائي في البلدان النامية أسباب عديدة: منها ما هو داخلي كتسارع الزيادة السكانية، نمو سكان المدن، إرتفاع مستوى المعيشة، التوجه نحو الزراعة الكثيفة، ضعف سياسات إدارة المياه، الهدر، التلوث ... وغيره، ومنها ما هو موضوعي مثل تغيّر المناخ الناتج بصورة أساسية عن

الاحتباس الحراري الذي لعبت إنبعاثات غازات الدفيئة دورًا أساسيًا في تشكّله.

وتنبئ الزيادة المتواصلة والمتسارعة في الاحتباس الحراري بمزيد من الاختلال للأمن المائي في البلدان النامية إن لم يُصَر إلى اعتماد بعض السياسات ومنها: إعتماد مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه، خفض الإعانات العكسية وإعادة النظر في سياسات تسعير المياه، تنظيم استخراج المياه الجوفية والحدّ من تلوّثها، تعزيز إمدادات عرض المياه وخفض الطلب عليها، تطوير الهياكل الأساسية للتخزين ... وغير ذلك.

كما تتطلّب المعالجة تعاونًا دوليًا صادقًا ومُلزمًا بين الأمم والشعوب كافة يفرض بعض السياسات ومنها: فرض ضريبة على مصادر انبعاث غازات الدفيئة وخصوصًا غاز ثاني أكسيد الكربون، تأمين حوافز لتطوير تكنولوجيا نظيفة والمساعدة في نقلها إلى البلدان النامية مع تقديم مساعدات مالية لهذه الأخيرة، الحد من قطع الغابات والمساعدة في إعادة تأهيل الأراضي المتآكلة ... وغير ذلك.

أطروحات المواطنة والطائفية في لبنان
الإمكان بين مستحيلين

محمود حيدر*

مسعى هذا البحث تظهير رؤية معرفية في ما يخص موقعية المواطنة في بلد متعدد الطوائف كلبنان. وما من شك في أن مسعىً كهذا لا يخلو من مخاطرة. فالقول فيه وحوله، أنَّى كان لون المقاربة، يستثير الإشكال واللَّبس، ويبتعث القولَ على القولِ، والحجةَ على الحجة. ثم إنّه يمضي ليفتح على أسئلة لا نهاية لها، وعلى إجابات لا تؤتي من يُلقَّاها بيقين. ولذا فالكلام على المواطنة والطائفية، أو على المواطن والطائفة، أو على دولة الطوائف في سلامها الأهلي وأزماتها. كل ذلك سيأتي على نصاب الظن والتقريب، أو على محمل الترجيح والاجتهاد.

المواطنة والطائفية، مفردتان شائعتان شيوع قاموس الأزمات في الثقافة التاريخية اللبنانية. إنهما مفردتان تتعدَّيان اللفظ العارض لتغدوا حقيقة واحدة مركبة توَرِّخ لما انصرم من تاريخ لبنان، مثلما تؤسِّس لحاضر ومستقبل وطن ما فتئ أبناؤه يختبرون أساسات نشوئه كل حين.

* رئيس مركز دلتا للصحافة والأبحاث المعمّقة ورئيس تحرير فصلية "مدارات غربية" بيروت- باريس

لا كلام إذًا على المواطنة في لبنان خارج حياض الطائفة حتى لتكاد تبدو الصلة بينهما كصلة الإسم بالصفة، أو كعلاقة المفهوم بظهوره الفعلي ومجال استعماله. وحين وضعنا المواطنة في موازاة الطائفية، فليس لنجعل منهما ثنائية متغايرة، وإنما لنتعامل معهما كقضية واحدة. فعندنا، منذ أن تشكَّل لبنان ككيان سياسي اجتماعي عبر ولاداته المتواترة (دولة لبنان الكبير 1920، وجمهورية الاستقلال 1943، وجمهورية الطائف 1989). لا شيء ينمو ويتحرك خارج أسوار الطوائف. بالطوائف رُفِعت قواعدُ الكيان الناشئ، وعلى صورتها رُسِمَت خريطة الدولة، وتوضَّح شكل السلطة، واكتمل نظام الاجتماع السياسي. حتى لقد صارت دولة الطوائف هي نفسها الدولة الطائفية، ذلك أن الطوائف لا تلد نظامًا سياسيًا دستوريًا إلا على شاكلتها تمامًا كالإناء الذي ينضح بما فيه فيكون الذي ظهر من ذاك الشيء هو جوهر الشيء نفسه. فلا ظهور لأي تشكيل سياسي أو اجتماعي يقدر على الحركة من دون أن يتصل بهذا القدر أو ذاك بشريعة المنظومة الطائفية وقانونها العام.

حتى الظهورات اللاَّطائفية، من أحزاب علمانية، ونقابات جماهيرية، واتحادات، وجمعيات أهلية، وسائر ما استحق مجازًا صفة «المجتمع المدني»، لم تفلح طوال تاريخ لبنان المعاصر في إنجاز فضيلة الاستقلال والتحوُّل إلى مجتمع مدني حقيقي. فعلى الرغم من فروسية أصحاب تلك الظهورات في خطابهم النقدي، وفي جرأتهم على افتضاح المفاسد الطائفية، بقيت الكتلة المدنية اللاّطائفية تنشط تحت سقف النظام الطائفي ومكثت دون القدرة على الدفع باتجاه الإصلاح السياسي الفعلي.

ليست المواطنة، بوصف كونها هوية اللبنانيين كأفراد يعيشون تحت رعاية الدولة الطائفية وعنايتها، سوى مادة هذه الدولة ونظامها. فالأمر هنا لا يتعلق بالإرادة والرغبة وحكم القيمة، بقدر ما يتصل بواقع التاريخ

الإجتماعي، وبنمط الحياة التي افترضها روح الدستور وتشريعاته.

ثمة من ذهب إلى بدعة القول بالمتعالي الطائفي، أي بأصالة الطائفة لجهة توليد الحقائق السياسية والثقافية والحقوقية. وذلك لسبب يعود إلى مركزية الطوائف في تشكيل الهندسة الإجمالية للروح الوطنية، وأن هذه المركزية سيكون لها أثرٌ حاسمٌ في إثبات موقعية المواطنة في الحياة اللبنانية. ومع أن مثل هذه القول يفتح على حقل فسيح من النقاش، فهو يقترب إلى حد بعيد ومعقول من الصورة التاريخية للبنان. ولقد رأينا كيف فعلت الطائفية فعلتها لتحيل تلك الموقعية إلى فصل حميم من فصول حركتها. ثم ليظهر لنا كم لسلطان الطوائف من شأن حاسم في تشكيل حياة مواطنيه. وإذ نتأمل مزايا المواطنة في لبنان سنلاحظ أن اللبناني يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد:

- فهو في سياق الانتماء الطائفي، مواطن في طائفته، يدين بالولاء لقياداتها المدنية والدينية ولأجهزتها القضائية ولتقديماتها الخيرية والاجتماعية.
- وهو أيضًا يعيش مواطنة جغرافية مثقلة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث.
- وهو أخيرًا مواطن لبناني ينتمي قانونيًا وحياتيًا إلى الجمهورية اللبنانية، ومؤسساتها الدستورية والإدارية والقانونية[1].

غير أن المفارقة المذهلة في هذا المقام، هي أن الجمهورية اللبنانية في الوقت الذي تفرض قوانينها على مُواطِنِها في كل الحقول، فإنها لا تعترف به كمواطن إلا بصفة كونه منتميًا إلى طائفته أولًا، أو آتيًا بشهادة من تلك الطائفة تصدِّق انتماءه إليها...

1– ملحم شاوول، **مفهوم المواطنة في التجربة الغربية والتجربة اللبنانية**، مقالة مشاركة ضمن كتاب بعنوان: «إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، تحرير جاك قبانجي، دار الفارابي، بيروت 2009، ص 85.

ولذا فمن البيِّن أن كل كلام على المواطن لا يستقيم إلا على خط موازٍ للطائفة التي ينتسب إليها، بالولادة أو بالولاء... ثمة صلة توليدية بين المواطن والطائفة، وبين المواطنة والطائفية، حتى ليَستوي القولُ على نفسٍ واحدة، بحيث يسري ذلك كقانون صارم على كل طائفة من الطوائف الثماني عشرة في لبنان والتي هي عبارة عن عديد أبنائها المنضوين تحت لوائها السياسي الجغرافي. في حين أن هؤلاء الأبناء ليسوا في الواقع سوى مواطنين مشوا تحت رايات طوائفهم كممر إجباري للعبور إلى الوطن.

تلك هي الصورة الأولية التي تنطوي عليها الرابطة المعقَّدة بين الدولة والمواطن والطائفة في لبنان. لكن ما يفترضه فهم التكوين التاريخي لهذا البلد وأحوال المواطنة فيه، هو معاينة مسارات الطوائف، وأثر منظومتها السياسية والقانونية في ترسيخ البنيان الكلي للدولة الطائفية، والمجتمع الطائفي.

- 1 -

- **عشر أطروحات في مركزية الطوائف**

لقد وجدنا لنقترب من فهم تعقيدات «الفيزياء التاريخية» للبنان أن نعاين تأسيساته الطائفية التي عليها – كما نفترض– يمكن أن تتوافر على ما يدنو من خريطة معرفية تُفيد مسعانا في هذا البحث. وللدخول في مثل هذه المعاينة نقترح جملة من الأطروحات تضيء على الدور المركزي التكويني الذي اضطلعت به الطوائف في نشوء لبنان.

الأطروحة الأولى: **الطائفية مقولة لبنانية بامتياز**. إنها (الطائفية) أمرٌ ذاتي وجوهري في نشوء الكيان السياسي للبنان وقيامته. وبهذا المعنى هي ليست حالة عارضة يمكن إلغاؤها وإثبات بديلها اللاطائفي عبر اتفاق بين ممثلي الطوائف المكوِّنة للكيان. ولمّا كانت الطائفية بهذه الصفة، أي أمر ذاتي يقع

في أصل ظهور لبنان، فإن أي مسعى لنزعها كناظم للحياة السياسية فيه، يعني منطقيًا نزع أصل هذه الظهور، وهذا محال منطقيًا وعمليًا.

الأطروحة الثانية: الطوائف في لبنان ليست مجرد تفريعات مذهبية لكل من الديانتين الإسلامية والمسيحية، وإنما هي وحدات سياسية واجتماعية وثقافية شكَّلت مجتمعة أساس ظهور الجمهورية الأولى في الربع الأول من القرن العشرين المنصرم.

الأطروحة الثالثة: إن طوائف لبنان لا دين لها وهي تخوض غمار اللعبة السياسية. بمعنى أن الحاكم على سلوك ممثليها في الحكم ومؤسسات الدولة هو الاعتبار السياسي الدنيوي، في حين لا يتعدَّى تدخل عاملي الدين والشريعة في ممارسة السلطة حدود السماح للمؤسسة الدينية بالوعظ وممارسة الطقوس والشعائر. وبهذا المعنى لا يمكن قراءة الدستور اللبناني، سواء ذاك الذي ورد في اتفاق الطائف أو النصوص الدستورية التي سبقته، إلا بصفة كونه دستورًا هو أقرب الى الوضعية العلمانية منه إلى ذاك الذي نجده لدى الدولة الدينية.

الأطروحة الرابعة: الدولة بالنسبة إلى الطوائف التي اجتمعت لتؤسس لبنان التاريخي ليست سوى إطار ناظم للميثاق السياسي في ما بينها. وكلما كان يحل العنف على لبنان ويستوطن فيه، تعود الدولة بما هي وعاء للسلام السياسي إلى صمتها وانتظارها، حتى إذا تعب المتحاربون ووهُنَت أحوالهم، وأدرك نظام الصراعات الدولية والإقليمية أن لعبته في لبنان قد أُشبِعَت، كانت الدولة هي المآل والمستقر. ثم لتتحوَّل في اللحظة التالية إلى وعاء يحوي الجميع ولكن على قاعدة التوافق وعدم الغَلَبة.

الأطروحة الخامسة: **الطائفية بوصفها إيديولوجيا لبنانية**. ليست الطائفية عندنا في لبنان مجرد كلمة اعتدنا على التوقف أمامها كأمر مذموم. الطائفية فكرة وسياق ونظام حياة. ولأنها كذلك، فعليها ابتنى أهل كل

طائفة مصالحهم وأهدافهم وسياساتهم. فقد كان من البدهيات أن يتخذ الاجتماع السياسي اللبناني من لقاء الطوائف خريطته الفكرية الهادية. لعل العنصر التأسيسي في تشكّل الإيديولوجية الطوائفية هو اليقين بأن لبنان قام ويستمر على أصالة طوائفه. والأصالة هنا تعني أنه باجتماع الطوائف ووئامها فحسب، ينبسطُ الحقل الذي ينتج ويعيد إنتاج الدولة ومؤسساتها. ذلك ما يُعرب عنه سلوك الطوائف بعضها حيال البعض. فهو سلوك يجري على أساس خريطة معرفية وضعها المؤسسون الأوائل عرفت بالصيغة، أو ما يسمى بالميثاق الوطني 1943. وإذن، فلا تملك أي طائفة مغادرة تلك الخارطة، أو خوض اللعبة خارجها، وإلاّ اعتبر ذلك انقلابًا على ما يستحيل الانقلاب عليه. وهذا ما لم يحصل في تاريخ لبنان، على الرغم من الحشد الهائل من الاضطرابات السياسية والأزمات الاجتماعية والحروب الأهلية. فغداة كل اضطراب أو أزمة أو حرب أهلية، تعود كل طائفة الى الاعتصام بالتقليد، أي بصيغة التسوية، ثم تروح تتعامل بعضها مع بعض بروح الوفاق والوئام وكأن أنهر الدم التي جرت هي وجه من وجوه الممارسة السياسية. تلك الخريطة التي أشرنا اليها هي التجلّي الثقافي لما سُمي بـ"الايديولوجيا اللبنانية».

الأطروحة السادسة: حوَّلت الطوائفُ لبنانَ، خصوصًا في أزمنة الحرب والنزاعات الأهلية، إلى مقولة أمنية. لكل طائفة، بما هي وحدة إيديولوجية وسياسية وثقافية، استراتيجيات أمن خاصة بها. العلامة الفارقة لهذه الإستراتيجيات أنها تحتجب في أوقات السلم السياسي، ثم لا تلبث أن تظهر إلى الملأ وتدق النفير، كلما لاحت أزمة أو اقتربت البلاد من حرب أهلية. ولنا في هذه الأطروحة تفصيل إضافي:

ظهرت صورة لبنان بعد نهاية حربه الأهلية (1990 - 1989) مركَّبة على نشأة أمنية غالبة. ذلك ما ذهبنا إليه بعد ذلك الزمن بقليل من أن لبنان تحوَّل

بعد الحرب إلى مقولة أمنية[2] حيث يترجَّح الأمني فيها على السياسي ليجعل له سقفًا سميكًا يستحيل خرقه بيسر. فلقد صار كل ما هو خارج اعتبارات الأمني ومقاييسه وشرائطه أمرًا لا يعوَّل عليه. في حين أن القطيعة المفترضة بين الما قبل (زمن العنف) والما بعد (زمن السلم السياسي) لا تتراءى إلا على قشرة الخطاب السياسي المعلن. وكان على الهيئات السياسية الحاكمة يومئذٍ أن تزيِّن سلوكها السياسي بالتفاؤل إذ بين يديها ميثاق سياسي أمني دستوري هو اتفاق الطائف، سوف يتحوَّل في خلال وقت قصير إلى منظومة إيديولوجية، وكذلك إلى سلطة معنوية شديدة القسوة على كل من ينقدها. بل لقد غدا مضمون الاتفاق وخطابه الإيديولوجي «قولًا ثقيلًا» يرتقي في غالب الأحيان إلى رتبة المقدَّس. في مناخ المقولة الأمنية صارت السلطة السياسية الطالعة من اتفاق الطائف أشبه بمستوعب شرعي لاستقبال محاربي الطوائف. وحصل هذا من دون أن يحصل بالفعل تطورٌ من شأنه ترتيب آليات مستقرة للعمل السياسي. والنتيجة غياب الكلام على حياة سياسية هادئة وسويَّة في ظل مقولة أمنية راحت تحايث كل صغيرة وكبيرة في إدارات الدولة ومؤسساتها الأمنية والقضائية والسياسية والاقتصادية، ناهيك من مؤسسات «المجتمع المدني» (أحزاب، نقابات، جمعيات أهلية إلخ)..

ولسوف تُستأنف المقولة الأمنية على امتداد السنوات العشرين التي أعقبت سلام الطائف، حينًا على مشهد العنف السياسي المستتر، معبِّرًا عن نفسه بأزمات في الحكم بين أطرافه وفي الشارع، وحينًا آخر على شكل انفجارات متعاقبة ومتفاوتة لبؤر أمنية في هذه المنطقة أو تلك. وعلى هذا النحو سيدخل اللبنانيون في وضعية اللاَّيقين والشك بسلام أهلي لم ينجز، ولم يجد سبيله إلى الاكتمال. ولقد أفضت تلك الوضعية إلى آثار نفسية وسياسية

2– محمود حيدر، اللاَّيقين السلمي – أحوال لبنان بعد الحرب، دار الفارابي، بيروت، 1997.

عوّقت التواصل المفترض بين فضاءات المواطنة. بل يمكن القول، إن هذه الوضعية السلبية نفسها سوف تضاعف من استشراء المقولة الأمنية بين صفوف المواطنين لتمكث في مساكنهم كخفير يراقب، ويحجب، ويمنع كل تطور يعيد الحياة لمواطنية لبنانية جديدة.

الأطروحة السابعة: أرض لبنان بوصفها جيوبوليتيكا طائفية. بسبب المقولة الأمنية سوف تُقفل النوافذ أمام نشوء ما يسمَّى بمجتمع المواطن. المجتمع الذي يعيش ويعمل ويتحرك خارج أفق الطائفة التي ينتسب إليها. لقد وجد هذا المجتمع – أي مجتمع المواطن– أنه محاطٌ بمنظومة طائفية تحول دون دخوله منازل الوطن المرتجى. ثم سيكون عليه أن يعود القهقرى إلى الماضي... إلى كهف المجتمع السياسي التقليدي المبني على تركيبة مثلثة الأضلاع هي: الطوائف والمناطق والعائلات. ولسوف نرى بالمعاينة كيف تحولت الجغرافيا السياسية – الاجتماعية للبنان، في أثناء الحرب الأهلية وبعدها، وبسببها، إلى «فدراليات» لكل منها أمنها وسياساتها ورؤاها وثقافاتها. ثم نشأت جغرافيات سياسية طائفية شديدة الخصوصية والفرادة. وأبعد من ذلك، ففي أحقاب معيَّنة ظهرت صورة كل محافظة من المحافظات اللبنانية الخمس، وكأنها تمكث على شيء من الاستقلال الذاتي حيث سترسو جغرافيات الطوائف على قواعد شبه «سيادية":

1- القوة التي تحوزها وتتمتع بها، وفق استيطانها الطائفي أو المذهبي.
2- الجاذبيات الاقليمية والدولية بما لها من تأثير على موازين الطوائف مجتمعة، وعلى ميزان كل طائفة بصورة مفردة.
3-- الدائرة الجغرافية التي تؤلِّف حياضها السوسيولوجي والأمني والسياسي.

لقد أفضت هذه الثلاثية إلى نشوء ما جوّزنا وصفه بـ«جيوبوليتيكا الطوائف» حيث ستسفر الظاهرة الجيوسياسية للطوائف عن امتدادات تتخطَّى مدى

الجغرافيا اللبنانية التقليدية على الرغم من عدم حيازتها الغطاء الشرعي المعلن من جانب المنظومتين الاقليمية والدولية المحيطة.

وسط مناخٍ متشظٍّ كهذا، لم يملك اللبناني أن يعثر، ولو نظريًا، على نعمة المواطنية الجامعة. ونشأ من جرّاء ذلك، حالٌ هو أدنى إلى الاستيطان الإكراهي داخل مساكن سياسية وأمنية طائفية، شكلت قواعد انطلاق باتجاه دولة افتراضية لا تجد من تنازلات زعماء الطوائف، إلاَّ ما يزيدهم قدرة على الاستقواء عليها...

الأطروحة الثامنة: زواج العلماني/الطائفي. لعل الشيء الذي يحيّر كثرة من اللبنانيين ولا يملكون جوابًا عليه، هو ذلك المركَّب العجيب من المساكنة بين العلماني والطائفي. فلا أحد من بين تلك الكثرة يستطيع أن يعيّن بدقة، طبيعة النظام السياسي في لبنان ولونه وماهيته. فلا هو على ما يتفق الجميع، نظام طائفي صافٍ، ولا هو كذلك نظام علماني بالمعنى الذي يُفهم منه فصل الدنيا عن الدين. ولا هو بطبيعة الحال نظام يتركّب على مصالحة معلنة بين دين ومجتمع ودولة يبلغ الاحتدام في ما بينهم حد الانتفاء المتبادل.الحاصل في لبنان هو ضرب من المفارقة، يظهر فيها الواقع السياسي الاجتماعي وكأنه جامع المتناقضات الثلاثة وحيث تتساكن العلمانية مع الطائفية من دون عقد. فليس هنالك من اعتراف علني بمثل هذا التساكن الذي بات أقرب إلى نمط الحياة اللبنانية العادية، بل إنه عرف تسالمت عليه الطوائف ولم يكن ثمة حاجة إلى جعله نصًا مكتوبًا، بل على العكس، وهنا المفارقة، فإن مجرد التفكير بنقله إلى مجال التداول قد يتحوَّل الأمر إلى خطبٍ جلل. ولأن الطائفية بحكم أبوَّتها المزعومة للكيان السياسي، وبما تملك من مساحات المكر والسعة، فقد استطاعت أن تؤمن للعلمانيين من أبنائها أمكنة للإقامة في منازلها. وفي المعايشة التاريخية اللبنانية ما يشير إلى حقيقة ميدانية

تبدو فيه الطائفية أشبه بمستوعبٍ عجيب يحوي ألوانًا وأفكارًا واعتقادات وأهواء لا حصر لها...

الأطروحة التاسعة: النزاع على التاريخ. عندما يصل اللبنانيون في مدارج حوارهم الوطني إلى الحديث عما يسمونه «التسوية التاريخية» سرعان ما تنعقد حَيْرَتُهم حول سؤال هو في غاية التعقيد: من أين يبدأ تاريخ لبنان؟ وكيف يُكتب هذا التاريخ على النحو الذي يكون بالنسبة إليهم معيارًا لإدراك ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم؟

في العادة لم يكد النقاش حول هذا الإشكال يبلغ مآلاته المرجوة، حتى كانت تعصف به ريح القطيعة، ثم ليتوقَّف عند حدود الجدل المستحيل. فلقد بدا تعطيل الكلام حول وجوب الإتفاق على تاريخ موحَّد للبنانيين أشبه بإجراء وقائي يجنِّبهم استحضار زمن مديد من المنازعات الأهلية.

هذا المحل من النقاش ليس جديدًا ولا طارئًا على تقاليد الثقافة السياسية في لبنان. والكلام المستأنف بين نخب الطوائف على إعادة هندسة الهوية الوطنية الجامعة لا ينفك يصطدم باستحالة الجواب عن السؤال المركّب المذكور آنفًا.

واقع الحال الآن هو أشبه بدوران في الفراغ. فلا شيء أمرُّ على اللبنانيين من الكلام على تاريخهم. فإنه مبعث كل خلاف حصل بينهم في الماضي وقد يحصل في المستقبل. وهو الذي يعيدهم إلى الانحباس ضمن حلقات لا حصر لها من السجال حول الهوية والمواطنة والانتماء والولاء. فضلًا عن أنه مبعث خلاف مستعصٍ حول طبيعة الدولة وصورتها في وطن متعدِّد الطوائف والمذاهب.

وللنخب الطوائفية اللبنانية مرافعات عزّت نظائرها لجهة ما تسبغه على تواريخها من صفات ميتافيزيقية سواء على صعيد كل طائفة بعينها، أو على مستوى لبنان ككيان طائفي فريد.

لكن النقاش في معرفة حقيقة تاريخ لبنان والتصالح عليه مستمر. وهو نقاشٌ غالبًا ما ينطلق من مسلَّمات عامة: فلو كان لأي مجموعة من البشر، في أي مكان، أن تخلق لنفسها شعورًا بكونها جماعةً سياسية، وأن تحافظ على مثل هذا الشعور، فلا بد من أن يكون لها رؤية موحدة لماضيها. وغالبًا ما يكون التاريخ المُتصوّر كافيًا لهذا الغرض في المجتمعات التي يسودها تضامن طبيعي، ومنها القبائل أو العشائر التي تزعم لنفسها تحدّرًا من أجداد أسطوريين وتكرم ذكرى أبطال خياليين(...) وهو ما يعزّز التلاحم بين العناصر التي تتكون منها القبيلة أو العشيرة الواحدة.

يقدم لبنان اليوم مثالًا ممتازًا للمجتمع السياسي المحكوم عليه بأن يعرف ويفهم الحقائق الصحيحة لتاريخه، إن هو أراد البقاء في الوجود. وليست مسألة كيفية حل التعقيدات الشائكة للنزاع الحالي في لبنان مسألة يقررها المؤرخون. لكن المؤكد هو أن أي تسوية سياسية في هذا البلد لا يمكن أن يكتب لها الدوام إن هي لم تأخذ مسائل التاريخ في اعتبارها. ومن قبل أن يأمل أهل لبنان في الوصول إلى درجة من التضامن الاجتماعي تمكنهم من الوقوف جنبًا إلى جنب كجماعة سياسية منسجمة وقابلة للديمومة، عليهم أن يعرفوا بدقة لماذا هم لبنانيون، وكيف أصبحوا لبنانيين، وهم لم يكونوا في الأصل إلاَّ مجموعة من الطوائف المتفرّقة صودف وجودها في بقعة واحدة من الأرض. وإذا لم يفعلوا ذلك –كما يبين المؤرخ كمال الصليبي – فإنهم سيستمرون في البقاء مجموعةً من العشائر البدائية المتنافرة أصلًا، تسمّي نفسها «عائلات روحية» من دون أن يكون لها بالضرورة أي علاقة بالروحانيات، وسيظلون جميعًا على حذر دائم يطلقون مجسّاتهم إلى العالم الخارجي في كل الاتجاهات لسبر ما يمكن الحصول عليه هنا أو هناك من مساعدة ودعم، استعدادًا لجولة أخرى من النزاع المكشوف[3].

3– كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة – الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزّان، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الرابعة 2007، ص 268.

الأطروحة العاشرة: الطائفية بوصفها حداثة. خلافًا للشائعة التي تُحيل الطائفية اللبنانية على ثقافات القرون الوسطى، ثمة من المؤرخين من ينسبها إلى الحداثة مؤيدًا رأيه بالقول: إن الطائفية هي مولود تاريخي ظهر إثر الاحتدام اللدود بين «العثمنة» في طورها الأخير، وامبرياليات الحداثة الأوروبية. جرى ذلك عمليًا قبل اندلاع النزاع الأهلي الدموي العام 1860 بين المسيحيين والدروز. والرواية، حسب هؤلاء، تبدأ قبل ذلك بسنوات كثيرة حين انفتح المجتمع المحلي اللبناني على خطابات الإصلاح العثمانية والأوروبية. ولعل المفارقة في هذه الخطابات أنها كانت ممتلئة بنبرة الحداثة، لكنها هي نفسها التي جعلت من الدين مسرح المواجهة الكولونيالية بين «غرب مسيحي» من جهة، و"إمبراطورية عثمانية مسلمة»، وجد فيها ذلك الغرب خصمه الدائم» من جهة ثانية. فلقد بدّلت تلك المواجهة على نحو عميق ما سبق أن اتخذه الدين من معنى في مجتمع جبل لبنان ذي المِلل المتعددة. ذلك أنها أكَّدت الهوية الطائفية معيارًا حيويًا وحيدًا للإصلاح السياسي، وأساسًا موثقًا أوحد للمطالب السياسية. والقصة باختصار هي الآتية: تعايش بين التقاليد وممارسات محلية – وقع فيها الدِّين في شراك علاقات اجتماعية وسياسية معقّدة– من جهة، وتحديث عثماني غدت له اليد العليا في إعادة صياغة التعريف السياسي الذي تُعرِّفُ به كل جماعة ذاتها بحسب ديانتها من جهة ثانية (...) ذلك يعني أن سرد حكاية الطائفية لا يكون ممكنًا إلا بالاعتراف المتواصل، والإشارة المستمرة إلى التاريخين المحلي والامبريالي (العالمي) اللذين تفاعلا – تصادمًا وتعاونًا على السواء– لإنتاج مخيَّلة تاريخية جديدة[4].

وفق هذه الرؤية لا تعود الطائفية مجرد فرضية، وإنما سيرورة واقعية لها زمنُها الذي استهلت به حكايتها. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى الطائفية في

4– اسامة المقدسي، ثقافة الطائفية– الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني، ترجمة ثائر ديب، دار الآداب، بيروت 2009، ص 21.

لبنان على أنها مولود جيوبوليتيكي حديث ظهر إلى الوجود بفعل تضافر مؤثرات إقليمية ودولية وجدت لها قابليات محلية في القرن التاسع عشر.

فلقد بزغت الطائفية اللبنانية كممارسة – كما يبيِّن مؤرخوها – حين نشب الصراع بين النخب المارونية والدرزية، وبين الأوروبيين والعثمانيين (وهو صراع أساسه طبقي اجتماعي وسياسي وثقافي) حول تحديد علاقة عادلة ومنصِفة لـ «القبيلتين» أو «الأمتين» الدرزية والمارونية بدولة عثمانية تستهدف التحديث. ثم بزغت تلك الطائفية كثقافة حين نُزِعَت الثقة عن النظام القديم في جبل لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، وهو نظام كان محكومًا بتراتب نخبوي، وكانت السياسة هي التي تحدِّد المنزلة والمقام في الدنيا، لا الانتماء إلى الدين. وهكذا فتح انهيار النظام القديم فضاءً لشكل جديد من السياسة والتمثيل يقوم على لغة المساواة الدينية. ولقد أعلى هذا التحول من شأن الطائفة بدلًا من المكانة النخبوية (الاجتماعية والطبقية)، وجعلها الأساس لأي مشروع من مشاريع التحديث والمواطنة والتحضُّر. وبالتلازم مع كل هذا، تطوَّرت الطائفية أيضًا كخطاب، أي كمجموعة من الافتراضات والكتابات التي وصفت هذه الذاتية المتغيِّرة ضمن سرد التحديث العثماني والأوروبي واللبناني[5].

الطائفية بوصفها معرفة وممارسة

سوف نقع في هذا المجال، على مُنفَسَحٍ آخر من النظر لا يرى الطائفية على أنها مجرد موروث عثماني، أو صيغة ثقافية قانونية من صيغ المعرفة الاستعمارية الغربية، ولا هي كذلك واقع يمكن ردّ جذوره إلى ماضٍ معين سابق على الحقبة الكولونيالية. إنها – بنظر أصحاب هذه الرؤية– مزيجٌ من إدراكات واستعارات ووقائع ما قبل كولونيالية (سابقة على عصر

5– راجع المصدر نفسه، ص 25، مقتبس من كتاب: Saree Makdisi, Romantic Imperialism: Universal Empire and the culture of Modernity, Cambrige University press 1998, pp. 176 – 182

الإصلاح العثماني) وما بعد كولونيالية (خلال عصر الإصلاح). بعبارة أخرى، فإن الطائفية – والكلام لهؤلاء – معرفةٌ «حداثية» لأنها أُنتِجَت في سياق الهيمنة الأوروبية والاصلاحات العثمانية، ولأن المفصحين عنها – على مستوى كولونيالي (أوروبي) وإمبراطوري (عثماني) ومحلي (لبناني) – يعتبرون أنفسهم حديثين يستخدمون الماضي التاريخي لتبرير مطالب راهنة وتطور مستقبلي. وبقدر ما تمثل الطائفية معرفة كولونيالية حقًا، فإنها تمثل أيضًا وجوهريًا معرفة عثمانية إمبراطورية، ومعرفة قومية محلية لا يتم إنتاجها بعد الكولونيالية أو ردًا عليها، بل بالتزامن مع المعرفة الكولونيالية ومُثُلها[6].

لقد أراد هذا التحليل التاريخي أن يُفسح عن المنطقة الرمادية التي انغمرت بها لحظات الاستبدال الاستعماري بين الإمبراطورية العثمانية المتهالكة، والشريكَين الامبرياليين الصاعدين بريطانيا وفرنسا. فلقد جرت الأمور على نحو بدت فيه المواجهة بين السلطنة العثمانية والمستعمرين الجدد (الفرنسيون والانكليز) وكأنها مسرح تفاعل ثقافي يستغله ساكنو الجبل اللبناني بطريقة محسوبة وواعية من أجل بلورة هوية كيانية ذات مضامين وشروط جيو–سياسية.

وهكذا فقد عمدت كل من بريطانيا وفرنسا، وبتواطؤ العثمانيين، إلى تنظيم أوجه مختلفة من المواجهة. وقد وفَّر هذا التنظيم للسكان المحليين في جبل لبنان سُبلًا لإعادة تأويل تاريخهم، وتعريفهم الخاص لأنفسهم كطوائف، ونظامهم الاجتماعي الصلب والجامد. ولا شك أن القوة اضطلعت بدور حاسم، ذلك لأن هذه المواجهة لم تكن متكافئة بأي حال من الأحوال، وغالبًا ما جرى دفعُ ذلك الدفق من الإيديولوجيات والممارسات التغييرية من الآستانة وباريس ولندن إلى جبل لبنان، حيث جاءت حصيلةُ هذا التبادل

6– المقدسي، المصدر نفسه، ص 26.

ظهور الطائفية بوصفها معرفة وممارسة على السواء[7].

إذا كانت الأسس والقواعد الطائفية قد رُسِمت وأُنشِأت وأصبحت واقعًا مُبيَّنًا بدولةٍ ومؤسساتٍ ودستورٍ وقوانين، وتحت رعاية الإرادتين الأوروبية والعثمانية وحمايتهما، فإنّ استمرارها لم يفارق الرعاية والتأثير الخارجيين. والذي جرى هو أن الطائفية راحت تستأنف ولاداتها بتسديد وتأييد من إرادات دولية وإقليمية تعاقبت على مدى الحقبة التي تلت الإستقلال. إن هذا سوف يُفضي إلى الاعتقاد بأن قواعد النظام السياسي الطائفي في لبنان لم تغادر الترتيبات التي آلت إليها خرائط المنازعات الخارجية ومؤثراتها منذ العام 1860، مرورًا بالسلسلة الهائلة من المنعطفات التاريخية التي شهدها القرن العشرون المنصرم وصولًا إلى أيامنا الحاضرة. ولسوف يظهر لنا بوضوح أن الجيوستراتيجيا المعاصرة، وخصوصًا مع نشوء دولة إسرائيل في فلسطين، تعاملت مع لبنان وأزماته على القاعدة إيّاها التي تعاملت فيها معه أمبراطوريات القرن التاسع عشر.

- 2 -

المواطنة في فلسفة الطائفية

سوف نفترض أنّ حزمة الأطروحات التي مرّ الكلام عليها تؤلف، على الجملة، مفاتيح معرفية للاقتراب من فهم المنطق الداخلي لتشكّلات وقائع المواطنة في لبنان. فالقول السياسي الطائفي المؤسِّس للكيان اللبناني سيكون له فعله الحاسم في بناء الشخصية اللبنانية وإعادة بنائها أفرادًا وجماعات. لقد أسَّس «قول الطوائف المأثور» قلعة ثقافية وإيديولوجية عملت جماعة من رواد الفكر الكياني اللبناني، ولاسيما في البيئة المسيحية، على بلورتها وتقديمها كأيقونة فلسفية مقدسة. على هذا النحو، جرى الكلام

7- المصدر نفسه ص 27.-

على فرادة لبنان وتحديدًا على فرادة الحيِّز الجغرافي الذي يسكنه مسيحيو جبل لبنان. وما ذهب إليه المؤرخ جواد بولس كان جلَّيًا من هذه الناحية لمَّا بيَّن «أن لبنان أمة جغرافية، وأن الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ، وأن التاريخ هو الذي يصنع السياسة». ولسوف نرى أيضًا كيف أن عقيدة سياسية كهذه قد ولّدت طرازًا خاصًا من مواطنية ذات طبيعة عنصرية استعلائية. ولئن كان لنا أن نبيِّن مرجعية هذه العقيدة فسيظهر ميشال شيحا كأحد أبرز واضعي بنائها الإيديولوجي. ومن المعلوم أنّ محور فلسفة شيحا هو تحويل الطائفية إلى نظام سياسي واجتماعي واقتصادي وإسباغ الشرعية الدستورية والأخلاقية عليه. ولمَّا لم يكن إدراك أي شأن من شؤون لبنان وفهمه منذ تأسيسه العام 1920، إلا انطلاقًا من المعتقد الطائفي الذي أقام شيحا بناءَه المعرفي، فإن إدراك طبيعة واقع المواطنة لن يغادر الحياض المتين لذلك المعتقد. وعلى نصاب هذا الإدراك، سوف يتسنى لنا فهم العلة الجوهرية التي تجعل الطائفية مرجعية متعالية لرعاية التسويات التي تعقب كل حرب أهلية، أو لاحتواء وضبط أي عاصفة سياسية كانت تضرب لبنان على مدى تاريخه الاستقلالي. لقد أرسى شيحا منظومة فكرية سوف تشكل مرجعًا ودليل عمل لعقود من الزمن. ولقد قدِّر له أن يضع موضع التنفيذ عددًا لا يستهان به من أفكاره. ويمكن التأكيد فوق ذلك كله أن فكره سيمارس تأثيرًا حاسمًا على الأجيال التالية، إذ كانت أفكاره وطروحاته وشعاراته محركًا للفكر السياسي والإقتصادي اللاحق، ومصدر إلهام للعديد من تلامذته الذين احتلوا المناصب الأولى في الدولة والإدارة[8]. والشيء اللاّفت في الأزمنة اللبنانية المتأخرة أنه كلما حلّ على اللبنانيين سؤال التسوية الداخلية استأنفوا جدلًا عظُمَ شأنه واتسع مداه حول صيغة الجمع في ما بينهم. وفي كل مرة كانوا ينعطفون فيها نحو ذلك السؤال، كان ميشال

8– فواز طرابلسي، صلات بلا وصل – ميشال شيحا والأيديولوجيا اللبنانية، شركة رياض الريس للكتب والنشر، 1999، ص 12.

شيحا يملأ مساحة بيّنة في ثقافتنا السياسية حتى ليكاد ذلك «الفيلسوف الكياني» أن يؤلف بين عقول أطياف لبنانية وقلوبها شتى خالف بعضها بعضًا، وكان لها أن تعود لتأتلف على «فضيلة التقليد». ولذا فإن الماضي السياسي الاجتماعي للبنان وعلى امتداد ستين عامًا سيجري على نصاب تلك الفضيلة. أما اللحظة اللبنانية الجارية، وإن اكتست طبقات الغموض الكثيف، فإنها لم تخلُ من النقاش على «الشيحوية» وكلماتها وتوجيهاتها، حيث كما لو أن «التسوية التاريخية» المأمولة لن تحيد عن تلك الكلمات والتوجيهات.

المدينة «الطائفية» الفاضلة

لقد نظّر شيحا للوطن اللبناني المتصوَّر، فَرَفَعَهُ إلى مقامين يبدوان متفارقين في شدة:

– أولهما مقام الأسطورة، حتى ليظنّ القارئ أنه بإزاء بيت مشيّد بالشعر، أو حيال مكان جيو– ميتافيزيقي، لا يشبه أمكنة الدنيا، ولا تشبهه هي في شيء.

– ثانيهما مقام الواقع، حتى يكاد المرء أن يحسب الرجل سياسيًا من طراز ماكيافيلي أو هوبز، أو ابن المقفّع، لكن على الطريقة اللبنانية التي عوَّدنا عليها سياسيو الطوائف منذ الاستقلال إلى ما بعد الطائف. إن هذا المفكر المسيحي الكلداني الذي جاءت عائلته من العراق سيكون سكرتير اللجنة التي وضعت مسوّدة الدستور اللبناني العام 1969، ثم ليكون من أبرز المخطِّطين الرئيسيين للبنية السياسية، والاقتصادية اللبنانية بعد الاستقلال. فلبنان بالنسبة اليه هو «بلد الحلم والواقع معًا''. لكأنما تريد فلسفته هذه أن تقيم لمدينته الفاضلة سياجًا من عقل صارم يحميها من مواتٍ أكيد. ولهذا راح يبيّن منذ العام 1942 أن الديمقراطية هي الصيغة الوحيدة التي تلائم لبنان،

ويقول: «لا بد من مجلس يكون مركز التقاء وتوحيد للطوائف في سبيل تحقيق إشراف مشترك على الحياة السياسية في الأمة. فحين يُلغى المجلس، يُنقل الجدل حتمًا إلى المحراب (من حرب) أو إلى ظلّه، فتتأخر بالتالي مسيرة التنشئة المدنيّة».. فـ"لا يناسب لبنان ركوب الرأس ولا مركب الانقلابات.. سيكون عليه أن يتجنب الطغيان، وسيطرة البعض على البعض الآخر، ليتفادى بالتالي كل أنواع الاضطرابات». وما لا ريب فيه أن «العقل التسووي» الذي دعا شيحا اللبنانيين إليه، ليعصمهم من كواره الزمن، هو المنجز الفلسفي – السياسي الذي سيؤلف بينهم ويدبّر لهم اجتماعهم وتوحّدهم. وبعد هذا فهو (المنجز) الذي يصون الإلفة من الفِرْقة، والتوحُّد من الانشطار والتشظّي. والأهم من ذلك كله أن هذا المنجز الفلسفي – السياسي نفسه، هو الذي آل إلى أن يكون دستورًا العام 1926، وميثاقًا وطنيًا حُمِلَ عليه الاستقلال العام 1943. بل ثمة من يمضي ليصل إلى اتفاق الطائف ليقول إن هذا الاتفاق انتزع من «الشيحوية» عصارة الفؤاد.

بهذه المواصفات رسمت «الشيحوية» ماهية بلد عجيب تركَّب على الكثرة والتعدّد، بعدما صارت هذه الثنائية السياسية تقليدًا، وصار التقليد سلطة معزّزة بالقانون. إنها سلطة «الكَثرة المركبة» نفسها التي افترض شيحا أنها تستطيع أن تؤمِّن للبلد أمنه وثباته فتعصمه من التذرُّر والإنفراط. كان ميشال شيحا مؤمنًا بأن لبنان «بلد يجب أن يدفع التقليد عنه شرَّ العنف». كما أنه وعى مبكرًا فرضية التناقض بين الطوائف، فأراد أن يؤسس لمنطق ينزع من الاجتماع السياسي العتيد عوامل انفجاره. غير أن الإختبارات الاولى للفلسفة الشيحوية سرعان ما وقعت في شرك منطقها المتناقض إذ سيتبيّن بعد سنوات قليلة من التجربة بهتان منطق يصرُّ على أن يستولد من مقدمات قضية مهزوزة، نتائج مستقرة.

إجتهادان متعاكسان

الأكيد أن «الشيحوية» لم تمضِ إلى القبر مع صاحبها، وسيكون لها مع كل «نائبة» تحل على لبنان نصيبٌ من الحضور. وعلى الرغم من تشكيك الكثيرين بجدواها كمرجعية فكرية لتسوية الأزمات الكبرى فلم يفلح المشكِّكون بعزلها عن ميادين الثقافة السياسية. فما يزال إلى يومنا ثمة ما يشبه حربًا فكرية باردة بين اجتهادين متفارقين، سوى أنهما ينتميان بهذا القدر أو ذاك إلى الأسئلة نفسها التي قدمها ميشال شيحا:

الإجتهاد الأول: إن لبنان بلد استثنائي كرّمته السماء، فعرضت عليه طوائفه، فكان بها وجودًا أصيلًا. ولبنان حسب هذا الإجتهاد سوف يصير، صارت الطوائف والمذاهب بالنسبة إليه علّتهُ الفضلى. بها يقوم ويترقى ويدوم، وطنًا لأهله المختلفين المتَّحدِين على عشق لا يزول.

والإجتهاد الثاني: إن لبنان قد لَعَنَتْهُ الحتميات التاريخية والجغرافية على السواء. وكانت النتيجة أن خلعت طوائفُهُ عليه لونها المخصوص، وراحت تنزع منه، منذ أول التقاء في ما بينها على أرض السياسة، إلى قطع صلات الوصل التي تجعله وطنًا جامعًا لمواطنيه. إن لبنان، على رأي أهل هذا الاجتهاد، ليس غير ماهية مخصوصة بالفقر، أي أنه بلد لا مِنْعة له إزاء الاضطراب فهو مقيم على قلق طوائفه إما لعلة في ذات كل واحدة منها، كما لو ان شعورًا يسكنها بأنها مغدورة من أخواتها اللاّتي يشاركنها باب الدولة العالي، وإما بسبب من لعبة انتهاب متبادل في ما بين الأخوات المتشاركات كلهن، أفضت إلى ثنائية الخوف والغبن حيث ترتَّب على هذه الثنائية من الآثار ما انتصبت بسببها جُدُرٌ حالت دون استنبات مواطنية حقيقية. وكان الحاصل من جراء هذين (العلة والسبب) أن تعرّض البلدُ لانفجارات دورية مدوية. ومع أن كلا الاجتهادين المنقضيَيْن قد هبطا الآن إلى ما دون الحد

السياسي الذي وضعه يسمى اتفاق الطائف، فهما ما يزالان على النشأة نفسها، أي بوصفهما مصدرين يغذيان سجالًا لا ينتهي حول مستقبل النظام والمجتمع والطوائف في لبنان.

إستئناف الوطن الطائفي

يظهر المشهدُ اللبناني المعاصر وكأنه استئناف صريح لحكاية الوطن الطائفي. وسيكون للبنانيين من أمرهم هذا حكمة: فالدولة في زمن ما بعد الحروب الأهلية والازمات السياسية الحادة، ذات دور ينبغي ألا تكون سواه: محطة لاستقبال محاربي الطوائف. لقد كان من مآثر «الدولة الجديدة» التي تولى أمرُها المحاربون أن فتحت أذرعها لحداثويي «الطوائف» في الاقتصاد، والمال، والسياسة، والثقافة، لتكون منزلهم الآمن، ولتصير القميص الذي يلبسونه بشغف ومسرّة، ثم لتمضي الأفكار والأحلام والآمال لتصاغ من جانب هؤلاء على نحو ما نشأ عليه البلد أول مرة مع أن لا شيء تبدّل في ماهيّة السلطة الطوائفية التي حفظت الكيان، ثم كانت سببًا في تقويضه غير مرة[9]. ومع ذلك ففي الأسئلة المحتجبة اليوم، أو في تلك التي تتهيأ للظهور، كان ثمة عودة إلى الكلام على «الشيحوية» من دون استئذان. كما لو أن المنطق اللبناني الشائع يفترض المماهاة مجددًا بين القيامة اللبنانية المفترضة ورؤى ميشال شيحا.

بعد الحرب الأهلية وبالأخص مع بداية التسعينيات بانَ لنا المشهد على أتمّه حيث ذهبت النخب إلى استعادة «الرؤى الشيحوية» قصد تعيين دور ووظيفة للبنان جديدة. وكل هذا ضمن توليف مزعوم من العقلانية الصارمة بين الأيديولوجيا الطوائفية والمال. لقد ابتعثت أزمنة الحرب وما بعدها حنينًا للتقليد، ثم لم يلبث هذا الحنين حتى تحول شيئًا فشيئًا إلى قوة تدفع

9– انظر مقدمة كتابنا اللأيقين السلمي – أحوال لبنان بعد الحرب، مصدر سبق ذكره.

ببلد مثقل بالأتعاب إلى فضاء «النيوليبرالية» اللاّمتناهي، حيث راحت هذه النيوليبرالية تنشئ الدولة وأحكامها على السيرة الأولى التي نهض عليها الوطن الطائفي. كان ميشال شيحا يعتز ويطمئن إلى كونه أبدع للبنان نظرية لاستقراره وازدهاره، هي نظرية الاعتصام بالتقليد اجتنابًا للعنف والحروب الأهلية. وساد ما يشبه الاعتقاد بأن طوائفية هذا البلد هي علّة وجوده، ولا صلاح إلا بها وعليها ومن خلالها كأن ثمة من ينبِّهُنا على الدوام أن كونوا على حذر من عنف واحتراب ولو بعد حين، إن أنتم مَسَسْتُم التقليد أو ألحَقْتُم بقواعده وثوابته الأذى. في ختام الفصل التاسع من كتابه «بيت بمنازل كثيرة"[10]، يتساءل كمال الصليبي وهو على شيء من عدم اليقين عن فرص النجاح التي كانت متوافرة أمام رعاية عقلانية للتقليد في مجتمع لا يلتزم فيه الجميع في الدرجة نفسها بالعقلانية، وفي وقت أعطيت فيه حتى للعقلانية تفسيرات سياسية مختلفة. لعل شيحا كان مهمومًا بالفعل بمثل هذا التساؤل، إلا أن قدرَهُ لم يسعفه ليظهر له الحصاد المرير، فها هو العنف ينفجر آخر الأمر ويطيح بالتقاليد التي كان لها وحدها في رأيه أن تحافظ على المثالية الفينيقية المتصوَّرة. لكن الصليبي يعود ليمنح شيحا حقه في «أنه كان على حق» – ولو لوقت معلوم – حين رأى أن العنف الكامن في لبنان لا يمكن احتواؤه إلا بالرأي السياسي الصائب. ولسنا ندري إن كان الفرقاء الإقليميون والدوليون الذين وضعوا أو باركوا سلام الطائف قد استمسكوا يومئذٍ بالرأي الصائب. غير أن السؤال الذي يبقى على أحواله الماضية مع جرعة زائدة من التعقيد هو حول ما إذا كانت الشيحوية وفلسفتها ودعواها إلى التقليد لا تنفك تنعقد على فضيلة التسوية التاريخية.

الطوائفي يشجب الطائفي

على الرغم من أن ميشال شيحا فَلْسَفَ الصيغة الطائفية بوصفها الطريق

10– كمال الصليبي، مصدر سبق ذكره، ص 226.

الذي ينبغي التزامه لحماية الكيان من الانفجار والتشظي، فإنه بعد فترة قصيرة من المعاينة لم يوفر تلك الصيغة من النقد. فبعد ثلاث سنوات على إعلان الاستقلال، أي العام 1945 حيث بدأت ممارسة الميثاق الوطني عمليًا من خلال رئاسة بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح، طرح ميشال شيحا في إحدى مقالاته سؤالًا يعكس قلقًا بيّنًا لديه، خصوصًا بعد أن لاحظ التسابق على الحقائب الوزارية بين ممثلي الطوائف: «متى تصبح هذي البلاد غير طائفية؟». ثم أجاب بصيغة التمني والحلم على الشكل الآتي: «يوم تنعقِدُ النية بجدٍّ على ألاَّ يبقى لبنان بلادًا طائفية سيكون لزامًا على كل طائفة القبول دون كثير من الصياح، أن يكون تمثيلها في بعض الأحيان أدنى من حجمها في أحيان أخرى... ويضيف متسائلًا، وأي ضير في أن تغيب عن الحكومة طائفتان أو ثلاث في وقت من الأوقات؟"[11].

غالب الظن أن فيلسوف الصيغة الطائفية كان محمولًا على الانفعال من جراء ما كان يراه من مشاجرات حول قسمة المغانم بين زعماء الطوائف في ذلك الوقت. ومع أن تعليقه المحموم جاء في لحظة ساخطة على مشهدية التنازع على السلطة، فإن كثيرين ذهبوا إلى أن كلامًا من ذاك النوع كان ينبئ بفداحة ما تنطوي عليه الطائفية من شرور على مستقبل الكيان. ومع ذلك بقيت الصيغة الطائفية في نظر أتباع المذهب الشيحوي مقوّمًا وجوديًا للبنان. وسنقرأ ما لا حصر من التنظيرات السابقة على الحرب الأهلية واللاَّحقة عليها مؤداها أن الطوائف المسيحية والإسلامية تشكل متحدات اجتماعية ثقافية كلية، لكل منها هوية خاصة تشكل إطارًا لانتماء هو الأقوى والأثبت من بين جميع الانتماءات الاجتماعية والسياسية بالنسبة إلى الأفراد والمجموعات في لبنان.

11– ميشال شيحا، السياسة الداخلية، ص 187.

الوطن الطائفي بما هو شرٌ لا مناص منه

لقد رسّخت التحولات المتعاقبة في تاريخ ما بعد الاستقلال قناعات مؤداها أن الطائفية ليست مجرد حالة عارضة على بنية الوطن والدولة، وإنما هي ركن جوهري في قيامة لبنان الحديثة والمعاصرة. واللاّفت أن هذه القناعات لم تتزعزع على الرغم مما تنطوي عليه النصوص الدستورية من بنود تغاير ذلك. فلقد أشار كل من الدستور اللبناني الصادر العام 1926 و«صيغة» الحكم التي اتفق عليها العام 1943 استكمالًا لـ«الميثاق الوطني» إلى أن اعتماد النظام الطائفي إنما هو تدبير انتقالي ومحدود وإن كان ضروريًا من الناحية السياسية. ومعلوم أن مهندسي هذه «الصيغة» طالما حذَّروا من المخاطر الملازمة لاعتماد النظام الطائفي وشدَّدوا على كونه تدبيرًا موقتًا. إلا أن الطائفية، خلافًا لحكمة هؤلاء، انتشرت ونجحت في التحكم بعمل أجهزة الدولة ومؤسساتها كافة في الفترة الممتدة ما بين الاستقلال وانفجار النزاع الأهلي العام 1975 حيث جرى خلالها إدخال القاعدة الطائفية في نص قانون الموظفين الصادر العام 1959. ومن ذلك الحين، سهر مجلس شورى الدولة على تطبيقها بدقة وتفانٍ لا يشوبهما شائبة. إضافة إلى ذلك، صدرت تشريعات جديدة مُنحت الطوائف اللبنانية بموجبها صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها الداخلية ومؤسساتها ولتنظيم أهم الأوجه المتعلقة بقضايا العائلة والأحوال الشخصية لأعضائها. وحقيقة الأمر أن ما حدث خلال هذه الفترة هو تعزيز للطائفية، بينما كان التصور الأصلي أن الزمن كفيل بزوالها. ثم أتت سنوات الحرب الأهلية، التي عصفت بلبنان العام 1975 لترفع من حدة الشعور والانتماء الطائفيين وتزيد من الأحكام المسبقة حيث تضاعفت هذه الممارسات الطائفية. وبنتيجة ما اتسمت به هذه الحقبة من شدة الاستقطاب الطائفي، ومن غلبة المطالب الطائفية، والمطالب الطائفية المضادة على الحياة السياسية، ومن تعاظم دور الجماعة الطائفية

المسلحة المعروفة بالميليشيات، لم يعد من خيار واقعي لوقف دورة العنف المتصاعدة التي أغرقت البلاد إلا بالوصول إلى صيغة جديدة لتوزيع السلطة السياسية في ما بين الطوائف اللبنانية الرئيسة. هنا تكمن ميزة اتفاق الطائف وأهميته من حيث هو تعبير عن صفقة طائفية «جديدة» جعلت إسكات البنادق ممكنًا، وسمحت بالعودة التدريجية إلى الوسائل السلمية للعمل السياسي. لكن «ميثاق الطائف» سوف يشكِّل، باستثناء إنجاز التغطية الدستورية والسياسية لإنهاء الحرب الأهلية والدخول في إعادة بناء الحياة المدنية السلمية، محطة مستأنفة لإنتاج النظام الطائفي في لبنان. وبمعنى أكثر تحديدًا وعمقًا فإن الاتفاق والمرتكزات الدستورية التي قام عليها كان أدنى إلى ميثاق لإدارة «حرب باردة» بين الطوائف، منه إلى تسوية تاريخية راسخة في ما بينها.

ثقافة المواطنة في كهف الطائفة

حالت آثار الحرب، وكذلك سوء إدارة الوضع السياسي بعد الطائف، دون قدرة النخب اللاطائفية على بناء أو تفعيل أوعية المواطنية المتصلة. فقد اضطرَّت هذه النخب إلى إرجاء رغباتها لتنضوي «طوعًا» أو بالإكراه تحت ظلال السلطة الأهلية. وبينما كانت تنتظر وتتأمل أن تنفلت ذات يوم من قبضة تلك السلطة، كانت في الآن عينه ممسكة بأحلامها: تستهدف وطنًا صافيًا من العنف، وحياة أهلية باردة، وسياقًا ينتظم حَيَوات مواطنيها على كل صعيد. غير أن الخواء السياسي امتدَّ في الأرجاء اللبنانية ليُمسي أشد كثافة وانضغاطًا. فإذا الانتظار والأمل يستحيلان ضربًا من سلوك استسلامي حيال الإرادات الطوائفية. لقد بدا الاستغراق في الرهان على سلطة الطائفة أشبه بأيقونة مقدَّسة تحجب عصب الممانعة ورغبة الاحتجاج. وفي الصورة ما يؤمئ إلى أنَّ كثرة من البيئات ذات التفكير العلماني أو المدني لاذت بالصمت حيال السائد السياسي «الجيو – طائفي». ثم مضت في رحلة العزوف والكسل

والإعراض عن العمل السياسي الجدي، حتى أن مطارح في زمن العنف حلَّ فيها مثقفون راحوا يرفعون رايات طوائفهم، ويحاربون بسلاحها، بعدما سقطوا في إغواءات شعائرها وأحكامها. لم يستطع المثقَّف اللاَّطائفي أن يبتني له منزلًا يتوازن فيه مع من يسكن قلاع الطائفية الصمّاء، كأن ينضمَّ إلى مواطنية جماعية مستقلة فيقيم لنفسه فيها حصنًا يأوي إليه، أو أن ينشئ له حيزًا يشعر فيه بنعمة العيش كمواطن سويّ. وفي الحالات القصوى كان عليه إجراء موازنة دقيقة، حذرة، بين رغبته في المخالفة والممانعة والنقد، وبين ضغط الطائفة التي لا تفتأ تحشره في سعير خُطَبها المحمومة. على هذا النسق ظلَّ المثقّف اللاطائفي أسير شبكة استقطابات فرضها منطق لعبة الطوائف مجتمعة مثلما افترضها عليه سلوك كل طائفة تجاه أبنائها في إطار سيادتها المناطقية والحزبية والاجتماعية.

لقد ظهر بوضوح، في الأحقاب المتأخرة، أن حركة الاستقطاب اللبناني الداخلي ظلت على حالها في الحرب كما هي في زمن ما بعد الحرب. الما قبل يتصل ويتواصل بالما بعد. لم يحصل الانقطاع بين العنف والسلام الأهلي كزمنين اجتماعيين تاريخيين متغايرين حيث يفترض أن يؤلف الزمن التالي نفيًا وتجاوزًا للزمن الذي فات. وحدها قشرة السياسة والثقافة والاجتماع هي التي عَرَض عليها التبدّل، بينما بقيت في جوهرها تغتذي من نشأتها الأولى. لقد خُيِّل للبنانيين أنهم بعد الطائف بلغوا حقول أحلامهم بدولة مواطنين. سوى أن ما بدا لهم كأحلام واقعية سوف تأخذ سبيلها إلى التحقق، لم ينصرم وقت حتى ذوى كسراب صحراوي. لقد بقي الحبل السري موصولًا بشدة بين السلطة الأهلية الطائفية والدولة المتصوَّرة. ثم مشت «الطوائف السياسية» على طريق الدولة مزهوّة بما جمعته خلال الحروب الموقوفة والمستأنفة من حصاد القوة حتى إذا حطَّت على أرض الشرعية الدستورية المعدّة إعدادًا متقنًا، والمحميّة من ظلال المحيطين الإقليمي

والدولي، فَتَحَت هذه الطوائف على احتراب بارد لاقتسام الحصص والمغانم. هكذا قُيِّضَ لمفهوم الدولة ضمن أزمنة السلام السياسي دور ينبغي ألا تكون سواه: محطة لاستقبال محاربي الطوائف، ومستوعب شرعي يجمعهم إثر شتات مديد.

لقد بدت الرحلة منذ اتفاق الطائف 1989 وصولًا إلى اتفاق الدوحة 2008، على صورة تاريخ راقص يكرِّر ذاته بلا انقطاع. فإن هذه الرحلة لم تملك أن تتجاوز لعبة خَبِرَها اللبنانيون على امتداد سنين طويلة إذ في غضون فترة قصيرة أخذت تتوضَّح معالم حياة لا جديد فيها سوى أشخاص، وأحداث، وشعارات، ومظاهر، لثقافة سياسية باهتة. حتى السلطة التي تآلفت عناصرها تحت عناية المؤسسات الدستورية خرجت كمولود من الماضي وشعر اللبنانيون، ومثقفوهم اللاّطائفيون على الخصوص، أن في الأفق المقبل ما يشي بخيبة. ذلك بأنهم يعرفون بالفطرة والمعاينة أن السلطة، أي سلطة، إنما هي على الدوام نظام علاقات غير مأمونة الجانب، إذ سرعان ما تتحوَّل إلى جهاز يمنع ويقمع. فمن البداهة، أن تتحول النخبة المتطلّعة بشغف إلى مواقع النفوذ، إلى جهاز منع وقمع إضافي لمن يخالفها الرأي. ولسوف نتعرَّف من خلال ما حملته إلينا سنوات ما بعد الحرب على حقيقة أنّ نظام الطائفة حين يصبح هو نفسه النظام الطائفي تصبح السلطة التنفيذية المعبِّرة عنه هيئة إقصائية تنظر برَيبة إلى كل ما هو «غير»؛ بالتالي لكل ما هو خارج قيمها، ومصالحها، وثقافتها، وكلماتها اليومية.

"تطييف» الديمقراطية

سوف يولد أسلوب عيش في الثقافة والسياسة غايته القصوى ضبط كل محاولة تسأل أو تشكك بالمنظومة السائدة. ولقد ظهرت صورة الديمقراطية الطوائفية هذه المرة باهتة، ومنقبضة، ومسيطَرٌ عليها أكثر من يوم مضى.

ولعل السمة المميزة لتلك الصورة أن الديمقراطية اللبنانية دخلت في عالم الطوائف لتتحوَّل معها إلى رافعة أيديولوجية توظفها كل طائفة لتعزيز حضورها بين أبنائها وداخل مؤسسات الدولة في الوقت عينه. ولنا في ما حصل من ربط للمجتمع الثقافي بأغلال الطائفيات السياسية المتنوعة عن طريق احتواء الصحافة ووسائل الإعلام، والسيطرة على مؤسسات المجتمع المدني وتحويلها إلى مرسِّخات إضافية للمجتمع الأهلي الطوائفي، إشارات بيانية لا لَبْسَ فيها. هكذا سينشأ ما يمكن تسميتُهُ بـ"سلطة أهلية أيديولوجية» لحماية السلم الأهلي، ما لبثت أن نمت واستشرت في الحقول اللبنانية المتعبة. مهمة هذه السلطة الأيديولوجية أن تأتي للناس على الدوام باليقين والتفاؤل وتزيّن لهم أحوالهم بذهب الكلمات. راحت تنزع إلى تحريم الشك، وتشكك في أي بادرة نقد، وترى أي اختلاف فكري أو ثقافي بمنزلة مسعى للفوضى والحرب الأهلية. ولقد جعلت هذه الأيديولوجية من «السياسي المحدَث» أميرًا ثقافيًا بينما هو في واقع الحال أمير حرب في السلوك، وفي المصادر الثقافية والأيديولوجية التي يغتذي منها، وكذلك في طريقة إدارته لمواقع النفوذ في السلطات التنفيذية التي استحوذ عليها. ويمكن أن نقع على شواهد من ذلك لا حصر لها منذ ما بعد إبرام إتفاق الطائف في التسعينيات حتى بدايات العام 2000 حيث انخرطت الطوائف السياسية على الجملة في ما يشبه العزف الجماعي على إيقاع توازن المصالح. ولقد تبيَّن أن قرار السلطة السياسية لم يكن سوى ترجمة مطابقة لرؤية المؤسسة الثقافية الأيديولوجية التي يجري بواسطتها إعادة إنتاج ثقافة المجتمع كله. وبهذا، استحالت هذه الثقافة أشبه بأوعيه متصلة من الخطب الثقيلة تروح تؤسس للحيوات السياسة وتعيد إنتاجها فيما انبرى العاملون في مندرجاتها يشتغلون كدعاة يمنحون الزعيم الطائفي شرعيته ومجده المترامي الأطراف.

• **المواطن اللّاطائفي مغلولًا:**

لا تظهر صورة المواطن اللاطائفي في لبنان خارج سيرة الطائفية. فإنه لو شاء أن يغادر أسوارها المغلقة فلن يلبث أن يعود إلى مستهل المسعى ليبدو كمن يمضي بالمستحيل. أما المثقف اللاطائفي فمطوّق بجدران لا حصر لها بعضها مرئي وينتصب أمامه في كل شأن يتعلق بحياته اليومية تعلقًا مباشرًا، وبعضها مستترٌ وخفيٌ، أو يجري إخفاؤه بحساب معدّ بإتقان من جانب من يصنعون للطائفية سيرتها ومجدها وعمرها المديد. وهو إذا حاول الخروج على طائفته لا يجد من ينظر إليه إلا كغريب. ولئن ملَكَ الجرأة، وخرج على مرجعية طائفته فلن يجد من يقبله في مسارح الطوائف المتآخية، إلا بوصفه منتبذًا. ولسوف يسكنه شعور ثقيل بأن لا مناص له من الرجوع إلى مسكنه الأصلي، وأنه لن يتسنَّى له العيش كمواطن في وطن سويٍّ لأن الطوائف السياسية التي استوطنت جغرافيات البلاد منذ زمن بعيد تروح تجدد نفسها بعقود مقدّسة إثر كل حرب ضروس أو فتنة عابرة.

ومن سوء حظ المثقف اللاطائفي، أن المساحات التي كان يفترض أن تُخلى له كمكان حرّ للكلام والتفكّر باستراتيجية خلاص أخذت تُغلَّق بإحكام منذ تسوية «الطائف» العام 1989.

بعد هذا التاريخ بدا كما لو أن دولة الطوائف أكملت نفسها واستراحت مما حملته صيغة «الجمهورية الأولى» من معايب، ثم كانت سببًا في نشوء بيئات سياسية وثقافية ذات استقلال نسبي عنها...

وحين اكتملت دولة الطوائف على نصاب ميثاق الطائف وعلى النحو الذي نرى مشاهده التراجيدية منذ نحو عشرين عامًا، وجد مثقفو لبنان اللاطائفيون، على العموم، أنهم باتوا أسرى علاقات قوة من طراز جديد. باتوا معلّقين بدوائر مغلقة ومتّصلة في ما بينها بعقود فادحة من الرياء

السياسي، وخاضعة بالتالي لكيمياء عجيبة لم يشأ كثيرون منهم أن يكونوا مادة لاختباراتها. إلا أنهم حَبِطوا في اجتياز أسوارها، ولم يقدروا على الصمود في وجهها، فوراء كل جدار جرى نصبه بعد الحرب الأهلية نشأت سلطة ماكرة وخادعة ومتحللة من أي وازع قانوني أو أخلاقي. سلطة ازدادت حنكة بما ورثته عمّن سبقها من بيوتات القوة والعنف خلال الحرب، وكذلك من مواريث «الجمهورية الأولى» التي لم يتحصّل للبنانيين من «عبقريتها» سوى لعبة المقاسمة والمحاصصة والانتهاب.

لم تقم سلطة الطوائف بوجهيها العنيف والبارد إلا على المطلق السياسي، وتاليًا على المطلق الاجتماعي والاقتصادي، وثالثًا – وهو الأخطر والأدهى– على المطلق الثقافي، ثم على ما يجعل هذا الثقافي إما تابعًا مستتبعًا أو عدَمًا مقصيًّا.

ولأن «سلطة الطوائف» مطلقة إلى هذا الحدّ فلم يكن لها لكي توطد مصالحها إلا أن تستقرّ على مثلث توازنات يتجدَّد على الدوام بين رئاسات الجمهورية والنواب والحكومة وهو ما سُميَ في حينه بـ"الترويكا» أو الدولة المثلثة الأقطاب، فكان للّبنانيين الكثير من مطالع السوء بسبب من «اللقاء الحميم» بين مثلث مال الحرب ومال السياسة النيوليبرالية، ونظام الطائفية السياسية. وهو لقاء كان من شأنه أن يفكك ما تبقى من أواصر المجتمعين السياسي والثقافي.

- **المواطن العلماني حائر**

هذا المواطن العلماني هو نفسه المواطن اللاّطائفي ولكن مع جرعة زائدة من الإفصاح عن خصومته للطائفية ونظامها. وفي حالات توتره سيذهب «العلماني» إلى الدرجة التي لا يعوزه فيها شيء للجهر بتشاؤمه من إمكان بلوغ مجتمع المواطنة. ثم يمضي ليعرب عن سخطه بطرح هذا السؤال الآتي:

كيف لي أن أكون مواطنًا بالفعل؟ كذلك يسائل العلماني اللبناني نفسه اليوم حتى ليبدو في غالب الأحوال كغريب لا ميراث له في منازل الأهل. يتطلّع حواليه ليجد كيف أحاطت به طائفياتٌ من كل جانب اكتظّت به واكتظّ بها فلا يكاد يرى لنفسه مخرجًا من أسوارها المغلقة، لكنه، وهو على هذه الحال يظل على يقين مقيم بأن الحصار المضروب من حوله لا يتأتى من خصوم مرئيين لكي تظهر أمامه الحدود والتخوم والخيارات، بل إنه يشعر وكأنه محاصرٌ من بيت أبيه، فلا يغادر هذا البيت إلا ليعود إليه. لكأن منازل الطوائف في لبنان أشبه بأمكنة مبنيَّةٍ على حكم القضاء والقدر.الحاصل على وجه العموم هو انتهاء سؤال المواطنية إلى ما لا يخالف قَدَرَ الطائفية وقضاءَها. فالحالة الإطارية التي يجد العلماني اللبناني نفسه في داخلها تقترب من صورة «قلعة صمّاء» يستحيل عليه مغادرتها، أو كمن لا مناص له إلاّ التكيُّف مع أنظمتها الصارمة: عليه أن يكتفي بأن يعيش علمانيته في ذهنه، بينما عليه في الآن عينه أن يعيش طائفيته بشغف نادر في الحياة العامة. أما حين يأخذه الظن أنه بالِغٌ «لبنانية نقية من أي شائبة»، فلا يلبث حتى يغشاه الوهم وتصدمه الخيبة، فإذا به يعود إلى عالم الحيرة، ثم ينبري إلى ما يشبه التوقيع القهري على هوية ناقصة. رؤية اللاّطائفيين لحال لبنان اليوم هي نفسها التي يعيدونها كلما رفعوا الشكوى على ما هم عليه من أحوال. وها هم يكرِّرون ما سبق وقيل على امتداد تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي: «لقد انتصرت الطائفية، وتفوقت المذهبية، وتراجعت المواطنية، وفشلت العلمانية، ونأت الديموقراطية، ودخل لبنان في القرون الوسطى، وأقام في ماضيه"[12]. من طرفنا نضيف إلى ما قيل: ما كانت الطائفية اللبنانية إلا منتصرة طبقًا لمعاييرها، وأحكامها واستراتيجياتها. وحين حلّتْ على أرض انتصارها، أسست للماضي فيما هي تؤسس للحاضر

12– نصري الصايغ، لست لبنانيًا بعد، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 2003 ص 16.

والمستقبل. معها بات لبنان أدنى إلى مستوطنات متشظّية منه إلى وطن متوحّد. أما في داخل قلاع الطائفية الصمّاء فلاعقلانية بخارجةٍ عن عقلانيتها، ولا مواطنية تنأى عن خرائطها المرسومة بإحكام، حتى لقد صارت العقلانية الطائفية طبعًا حميمًا لطبائع اللبنانيين على الجملة.

- 3 -

تمرينات أفكار من أجل المواطنة

1- بين عقلية الطوائف وعقلانية المواطنة

أي سبيل يُفترض أن يُشَق لكي يحرز اللبنانيون مواطنيتهم؟

لا مناص من البدء برسم معالم أولية لعقلانية مواطنة في مقابل عقلية الطوائف. لكن من أين الطريق إلى تلك المعالم؟ إن كان لا مهرب من ذلك فلنا أن نقترح سبيلاً يفضي إلى «منطقة معرفية وسطى» من سماتها: القدرة على إدارة التعقيد التاريخي للطائفية من خلال ما نسميه بـ"عقلانية المصالحة والتقريب بين المسلَّمات المتباينة، والوقائع المتناقضة». نقول هذا ولو لم يوافقنا «مناطقة» الطوائف وفلاسفتهم على مثل هذا الدعوى.

أما تعريفنا الإجمالي لشروط تحصيل مثل هذه العقلانية، فإنّا نجمِلُها على الشكل الآتي:

أولُها: يكون في الصبر على ما لا نقبله ولا نرتضيه عقلًا ونقلًا من ذهنيات الطوائف، كما نجده في الصبر على ما نحب مما نأتنس إليه من أفكار عن مواطني المدن الفاضلة.ثانيها: يكون في التبصُر بالنشأة الأولى للبنان، أي بالظروف والأوضاع والأحوال التي حكمت قيامة هذا البلد منذ تأسيسه ككيان سياسي ودولة في الربع الأول من القرن العشرين. فلو عرفنا النشأة الأولى كيف جرت لهانت علينا معرفة كيف تجري النشآت التالية.

ثالثها: يكون في إدراك المسافات الطفيفة بين حقائق التاريخ التي جعلت من الطائفية علة وجود لبنان وبين الأمل المتسامي بوطن يبسط للناس أماكنهم الآمنة والسعيدة. وأما رابع تلك الشروط، وليس آخرها، فيكون في تدبّر المفاهيم الوافدة إلينا من عصور الحداثة القريبة والبعيدة، تلك التي لا ينبغي أن نؤخذ فيها على نصاب الدهشة والتطيُّر .إنها المفاهيم نفسها التي أخذناها عن ظهر قلب وما جلبت إلينا سوى معارف سكنت علياءها ولم تغادر طرف اللسان، وإما لسبب يرجع إلى سوء الفهم، وعطالة التقدير، وسحر الكلمات. وهي على الجملة: مفاهيم الدولة– والعلمنة– والمجتمع المدني– والمواطنية– إلى آخر السلسلة مما شقّ علينا أن نجد سبيلًا له إلى مهاد مستوطناتنا الثقافية المترامية الأطراف. سؤال آخر، من زاوية أخرى: ماذا لو كانت النافذة إلى لبنانيتنا الصافية عبر تلك المواطنية المستعادة على وئام الأمداء الاقليمية والدولية اللامتناهية؟ ولهذا السؤال مقام آخر من الكلام الطويل، لكن الشيء الذي يمكن أن يُقال في هذا الصدد هو أن يجدِّد اللبنانيون على الدوام عهود التكيّف مع تبدّلات أحوالهم. فإنهم لو فعلوا ذلك وأحسنوا ما يفعلون لاستجاب لهم القدر بأن يُحرزوا الأمان الأهلي الذي ينشدونه.

2- إمكان المواطنية الخلاّقة

ليس من أمر الضرورة أن يبلغ التشاؤم بإمكان المواطنة مقام الاستحالة. فلا مناص للبنان من أن يدخل سيرورة السلام الدائم لكي تتحقَّق له المواطنية الخلاَّقة. ونعني بسيرورة السلام الدائم أن يغادر الإجتماع اللبناني حروبه الأهلية الدورية، كأنْ تفلح نُخَبُه التاريخية في الإمساك بناصية الأزمات السياسية، بما يحول دون تحولها إلى عنف مسلح. وذلك يقتضي أن يتوافر اللبنانيون في طوائفهم ومذاهبهم ونُخَبِهم الفكرية وهيئاتهم السياسية على

قاعدة معيارية تلزمهم الأخذ بها في سرَّاء السياسة وضرَّائها. عنيت بها العقلانية والأخلاقية.

وهنا يمكن التكلّم عن ثلاثة مستويات وصولًا إلى مقاربة هذه القاعدة:

– المستوى الأول، وهو ما يذهب إليه الذين آذتهم الطائفية واكتووا بنارها سحابة أجيال مديدة. وقوام قول هؤلاء يبدأ من شعار إلغاء الطائفية السياسية لينتهي بهم القول إلى رفع بيارق العلمانية الكاملة.

– المستوى الثاني، ومؤداه على خلاف ما يمضي إليه دعاة القولين المتغايرين السابقين. أصحاب هذا المستوى يعتقدون باستحالة العلمانية الكاملة، وأيضًا بصعوبة إلغاء الطائفية السياسية. ويستدلون على ذلك بشواهد التاريخ اللبناني التي تكتظ بالإحترابات الأهلية الباردة والعنيفة. وهؤلاء على التعيُّن هم أهل التقليد الذين أخذوا بسجايا اللعبة الطائفية فارتضوها مذهبًا لهم، وخلعوا عليها صفات التقديس، وتعاملوا معها كقضاء وقدر لا رادَّ له. وخلاصة ما ينبري إليه هؤلاء هو التسليم بالأطروحة الطائفية.

– المستوى الثالث، وهو ما نقترحه كسبيل مدّعى إلى مواطنة سويَّة في وطن سويّ. ذلك ما نجده في ما سميناه «المنطقة المعرفية الوسطى»، وهي المنطقة التي سنحاول عن طريقها رسم رؤية جديدة لمستقبل لبنان على قاعدة «الممكن بين المستحيلين» ولهذه القاعدة أيضًا شرحٌ مقتضب:

– نعني بالمستحيل الأول، استحالة التوحُّد اللبناني على القواعد الكلاسيكية للهوية الوطنية، ولا سيما تلك القواعد التي أَلِفَتها دول مجتمعات الحداثة الغربية، المجتمعات الحديثة من خلال ما عرف بظاهرة الدولة/الأمة.

– ونعني بالمستحيل بالثاني، استحالة الانفراط الكامل للعقد الاجتماعي السياسي القائم على الصيغة الطائفية. فإنه، كما برهنت لنا الإختبارات المتعاقبة من الحروب الأهلية، عقد عصيٌّ على الموت. بل هو كطائر الفينيق

الذي يبعث من رماده أثر كل جحيم. ذلك ما قالته الأيديولوجية اللبنانية بيَقين لا يدانيه شك، وذلك ما بيّنته لنا مسلسلات الاحتدام على مدى عمر الاستقلال. فلقد رأينا كيف آلت التسويات التاريخية بعد كل حرب أهلية إلى مستقر الطوائف ووئامها.

– أما الممكن بين المستحيلين، فيتأتّى مما يمكن انتزاعه من ضفتي الاستحالة معًا. وهو ما أشرنا إليه في ما سبق بوصفه «عقلانية التقريب بين المستحيلين». هذا يستظهره اللبنانيون من منجزات التجربة التاريخية لتسوياتهم وعيشهم المشترك. وهي المنجزات الكامنة في منطقة اعتدال، من مزاياها التعقل والتخلُّق ورحمانية المواطنة. ومن غاياتها السعي الصادق لاستيلاد إمكان تاريخي لوطن تتصالح فيه رزمة من الثنائيات المتضادة: الطائفي مع الوطني، والديني مع العلماني، والأهلي مع المدني، والمحلي مع الإقليمي. وثمة في الشخصية اللبنانية من المزايا ما يؤهلها إلى التكيُّف مع تعقيدات عيشها السياسي، وبوسع اللبنانيين حين يتسنى لهم مفارقة جحيم الأزمات أن يجدوا لمواطنيتهم المتأمَّلة محلًا تسكن فيه بأمان، ضمن فسحة من سلام أهلي طويل الأمد.

3- نزع العنف كسبيل إلى المواطنة العقلانية

عندما كتب الفيلسوف إيمانويل كانط مشروعه للسلام الدائم في العالم، كان مدفوعًا بشغفٍ مرير من أجل أن لا تتحوَّل المدن – كما كان يقول– إلى مقاهٍ مؤقتة تقابلها مقابر أبدية. لم يكن يهم كانط، يومئذٍ أن يسقط فعل الكتابة لديه ليصبح مجرد أحلام كاذبة. وكان يقول: «لا ينبغي أن يكون هناك حرب أصلًا... ولقد أراد أن يتحول بالسلم العالمي من موضوعة رجاء دينية، إلى مشروع فلسفي غايته تهذيب الإنسان الحديث، والارتقاء به من بربرية المتوحشين القائمة على العنف والحرب، إلى ما يسميه «الضيافة

الكونية».. كانت غايته الكبرى إنجاز مشروع سلام دائم يحلق في أفق المواطنة الكونية.

وعن السبيل نحو الارتقاء إلى مكارم الأخلاق، وإمكان تحقُّقها لخلق المواطنية الكونية، لم يشأ كانط أن يكون في ذلك متسرعًا في إظهار التفاؤل. لقد رأى أن الدول ما دامت تركز كل قواها على أهدافها التوسعية العنيفة التي لا جدوى من ورائها، وما دامت تعوّل باستمرار على الجهد البطيء للتهذيب الباطني لنمط تفكير مواطنيها، فلا يمكن أن ننتظر أي نتيجة من هذا النوع. ذلك أنه ينبغي من أجل ذلك عملًا داخليًا طويل الأمد لكل أمة بغاية تهذيب مواطنيها[13]. لقد حرص كانط دومًا على أن يكون الفيلسوف والمفكر المثقف، وبالتالي النخب العقلانية المسددة بأخلاقية المواطنة، هم الذين يتولون مهمة التهذيب والترشيد، في حين أن مشروعه في السلام الدائم يدخل ضمن هذا التهذيب للمواطن من أجل ضرب مخصوص من المواطنة قائم على ما كان يطلق عليه بـ«الحق الكسموسياسي». إن هذا المشروع الذي ينقل السلم من المقبرة إلى المدينة، ومن القديس إلى الفيلسوف، ومن سخرية المقهى إلى جدية العقل، هو عند كانط، ضربٌ من التدبير المتسامي والواقعي والعقلاني لفضاء المواطنة الحديث.

ماذا لو اقتربنا لبنانيًا من مثل هذا السبيل من المواطنية؟

في مستهل مقالته «اليوتوبيا والعنف (Violence and Utopia)» يكتب الفيلسوف السياسي الألماني كارل پوير ما يلي: «القول إن من الممكن تخفيف العنف وإخضاعه لسلطان العقل هو قول لا ينطوي بالضرورة على أملٍ كاذب. ولربما كان هذا هو السبب الذي يجعلني –كالعديد من الآخرين– أؤمن بالعقل، كما انه السبب الذي يجعلني أنعت نفسي إنسانًا عقلانيًا».

13– راجع إيمانويل كانط، مشروع السلام الدائم.

ثم يختم «إنني انسان عقلاني لأنني أرى في موقف التعقُّل البديل الوحيد للعنف».

لا يحتاج الأمر في لبنان الى عارفين بالفلسفة السياسية لكي يتدبَّروا مثل هذا الكلام. فالسؤال عن العقل واستعادته ليكون حاميًا للبنان من العنف هو سؤال جائز. وجوازه يكمن في إمكانه فضلاً عن إمكان وقوع – الجواب عنه. صحيح أن لبنان الآن هو في قلب النار، وأنه كان سحابة الأعوام التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شتاء 2005، على قاب قوسين أو أدنى من جحيم أهلي أعِدَّ له بإتقان، لكن الصحيح أيضًا، أنه كان بالإمكان اجتناب النار، والنأي بالبلاد عن الكوارث الأهلية المحدقة. يومها بدت هذه المعادلة مستحيلة بالنسبة إلى كثيرين خَبِروا الأزمنة المتعاقبة التي عاشها لبنان على مدى تشكُّله ككيان سياسي مستقل. فهولاء باتوا ينطلقون من تصورات ثابتة مؤدَّاها: أن دورات العنف تدخل في أصل النشأة اللبنانية، وأنها من طبائع هذه النشأة، وأن العنف،والعنف المسلح بخاصة، هو عَرَضٌ من أعراض اللعبة السياسية، وانه قبل كل ذلك، سمة من السمات المؤسِّسة لتلك اللعبة. عندما يكون فهم العنف الذي يجتاح لبنان اليوم قائمًا على هذه الاعتبارات، فإن مساحة الكلام على عقلانية تحمي البلاد من التنازع تتقلَّص إلى حدها الأدنى. بل أكثر من ذلك، فلقد ظهر عنف الطوائف اللبنانية في أحيان شتى، وكأنه شيءٌ محمولٌ على حكم القضاء والقدر. وثمة من يستدل على هذا بالإشارة الى الصَدَع الذي يعصف بصيغة الكيان اللبناني كلما مرَّ عقد او يزيد بقليل، على إبرام أي تسوية بين طوائفه السياسة. فالإنفجار الأهلي الدوري بات أقرب الى قانون مثير للهلع. وهو قانونٌ يصعب تفادي أحكامه ومؤثراته كلما عصفت بلبنان رياح التحولات الإقليمية والدولية. مع ذلك، فللمعادلة اللبنانية التاريخية وجه آخر. إذ يجوز لنا القول، إن في المعادلة إياها إمكانات لإنتاج سياقات حقيقية من

أجل منع العنف. وقد يكون في المشهد اللبناني الجارية وقائعه هذه الأيام ما يمنح تلك السياقات قوامها ومشروعيتها. فما لا يُشكُّ فيه، أن كل ما يُراد للبنان الآن هو أن يهوي وشعبه وقواه السياسية والمدنية إلى مستنفع الفتنة بعدما هوت طبقته السياسية الى أفعال ما دون السياسة وقيمتها وأخلاقياتها وقيمتها الأهلية.

نزعم، أن ثمة إرادة لبنانية لدى أبناء الطوائف والمذاهب جميعها في الإعراض عن العنف، وعدم الدخول في جحيمه المدَّمر. وهذا مرُّده الى حدسٍ شعبي لبناني يستشعر هول الكارثة قبل وقوعها، حتى إذا وقعت لم يستجب لها إلاّ من وجد في العنف سبيلاً الى قلب المعادلات، وإعادة تشكيل الأوضاع وفق رغبات ومصالح لا تمت الى مصلحة لبنان والعرب والمسلمين بأي صلة. صحيح أن مبدأ العنف يقع في أساس نشوء لبنان منذ العام 1920. لكن من ضرورات اللحظة الراهنة القول إن تقديم العقل على العنف سيمكِّن اللبنانيين من اجتناب اختبارات الموت المفتوح.

هل من سبيل إلى ذلك؟ بلىَ. ذلك على الرغم من كل ما سبق من تحشيدٍ هائلٍ لعناصر الفتنة. وفي التجربة التاريخية اللبنانية الكثير من النوافذ المشرعة على درء العنف، أو إيقافه عند جولته الأولى. فسنرى ممن سمّوا بـ «حكماء الكيان»، كيف كانوا يحذِّرون على الدوام من التسليم بمبدأ العنف الذي يحكم شروط اللعبة السياسية في لبنان على اعتبار ان التسليم به يسوَّغ موضوعيًا للحروب الأهلية، ويؤسس لها ثقافيًا بوصفها قَدَرًا محتّمًا. ومن هؤلاء من ذهب الى وجوب المحافظة على الميثاق التوافقي الذي أبرمته الطوائف عند تأسيس لبنان العام 1920 ثم كرَّسته العام 1943، ثم أعادت انتاجه في اتفاق الطائف العام 1989. لقد آمن هؤلاء بضرورة المحافظة على هذا الميثاق، والنظر اليه كتقليد يضمن بقاء الكيان ويحميه من العنف.

4- إمكان الاتفاق على الهوية التاريخية

إلى أي حدٍ يمكن أن يتصالح اللبنانيون على هويّتهم التاريخية من دون أن يكون لذاكرة العنف حضور يمنع هذه المصالحة؟

كان المورّخ كمال الصليبي يرى، «أن في لبنان عنفًا كامنًا لا يمكن احتواؤه إلاّ بالرأي السياسي الصائب». ونضيف: بالتزام التعقُّل في لحظة احتدام الغرائز، حيث تشعر كل طائفة حينها بخطر الموت والإندثار، هنالك إذًا، مساحة بيِّنة بين طور وطور من أزمنة العنف اللبناني هي مساحة تهادن بامتياز. إنها تلك المساحة التي يكون فيها للعقل المسدَّد بالأخلاق حضورٌ في السياسة. فلقد ظهر على نحو لا ريب فيه، كم لتغييب العقل من أثر حاسم في ارتفاع منسوب العنف في لبنان. وتفصح الدراما اللبنانية عن حقيقة أن الحرب الأهلية ما كانت لتستغرق كل هذا الزمن، وأن تفضي الى ما أفضت اليه لو كان ثمة عقلٌ جامع ينتج رأيًا عامًا يصونه ويحميه.

لعل مسألة الخلاف على تاريخ لبنان هي المسألة الخلافية الكبرى بين الطوائف ولا سيما لجهة ماهيّة هذا التاريخ، وهويته، ومن أين يبدأ، وما هي الصيغة التي تُفصِح للبنانيين عن تاريخهم وتحظى برضاهم في الوقت نفسه؟

ثم ماذا عن إمكان يتفق عليه اللبنانيون لإحراز رؤية موحّدة لتاريخهم؟

لنقترب قليلاً من تصوُّر يضعه كمال الصليبي للجواب عن هذا السؤال. وهو يأتي في سياق بلورة مقترح نظري يُحتمل أن يجتاز النخب اللبنانية بواسطته مأزق العثور على تصور واحد لتاريخ بلدها.

ينطلق الصليبي من حقائق التجربة التاريخية اللبنانية المعاصرة لينتهي إلى ثلاثة استنتاجات:

– الاستنتاج الأول، هو أن تجربة الحرب الأهلية في لبنان أثبتت، بما لا يقبل الشكّ، أن أي طرف من اللبنانيين لا يمكنه أن يفرض رأيه بسهولة على الطرف الآخر. وهذا يعني أنه لا يمكن حل مشاكل لبنان – بما فيها تلك المتعلقة بالتاريخ اللبناني – إلا من خلال تنازعات عقلانية متبادلة تتم بين اللبنانيين على ضوء حقائق معينة.

– الاستنتاج الثاني، هو وجود مؤشرات واضحة على أن البلد قد بلغ الإجماع السياسي الأساسي لدى الأكثرية المواطنية غير المتقاتلة من مختلف الطوائف اللبنانية، وربما أيضًا عن عناصر كثيرة من الفئات المتقاتلة ما يجعل استمرار وجود لبنان كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدوده الراهنة أمرًا ممكنًا.

– الاستنتاج الثالث، هو أن العالم العربي، ومهما يكن موقفه الأولي من لبنان أصبح يقبل بالجمهورية اللبنانية كما هي موجودة فعلاً، ويفهم البنية الحساسة للمجتمع اللبناني ويقدرها كما لم يقدرْها في السابق. وهذا يعني أن التسليم بعروبة لبنان – إلى الحد الذي قد يكون فيه هذا المفهوم صحيحًا – لم يعد يشكّل خطرًا على استمرار سيادة البلد ووحدته، ولا على منزلة أي مجموعة معينة من اللبنانيين، هذا إن كان قد شكّل مثل هذا الخطر في الماضي. بل قد يقال اليوم إن للعرب رغبة خاصّة في المحافظة على استمرار سيادة لبنان ووحدة أراضيه، لأنهم فهموا أخيرًا أن عملية تفكيك لبنان قد تتسرَّب بسهولة إلى بقية أنحاء العالم العربي، وتؤدي إلى تفكيك بلدان وأنظمة عربية أخرى. وإذا كان هذا هو الوضع بالفعل، فإن ما يعبر عنه العرب من اهتمام راهن بإعادة لبنان إلى ما كان عليه من استقرار قبل اندلاع الحرب الأهلية فيه، هو اهتمام حقيقي، له دوافع معقدة بالمصالح العربية عمومًا[14].

14– كمال الصليبي، مصدر سابق، ص 272

لعل استنتاجات كهذه، لو صحَّت في اختبارات الحوار الذي يرنو إليه، على الدوام، ممثلو الطوائف اللبنانية، يمكن أن تشق سبيلاً إلى التفاؤل. غير أن التفاؤل الذي نريد له أن يُنقل من المجاز إلى الحقيقة، يبقى رهنًا بتبدلات جذرية في أفهام اللبنانيين ومعارفهم حيال تاريخهم وهويتهم. وهي الأفهام والمعارف التقليدية التي لم تبرح تلقي بثقلها على البنية الصمّاء للثقافة السياسية اللبنانية.

5- المواطنة كعقيدة ولاء

يندرج الكلام على المواطنة ضمن حلقات متصلة لا تنتهي في تراتبية الثقافة السياسية اللبنانية. ذلك يعني أن واجب تحقق المواطنة ينطلق من الحاجة إلى ترميم الصدع الذي رسخته الأفعال المذمومة لما نسميه بـ«المواطنة المركبة» على امتداد تاريخ لبنان الحديث.

والمواطنة المركبّة – على ما ظهرت لنا في اختباراتها – هي ما تترجمه شخصية الفرد اللبناني من حيث كونها شخصية متشكِّلة من ازدواجية الولاء للطائفة والوطن في الآن عينه.

هذان الولاءان هما بالفعل، «الزوج التركيبي» الذي يكوِّن الشخصية اللبنانية، ويرتب كل شأن من شؤونها العامة والخاصة. ولعل السمة المميزة في تلك الإزدواجية أن الولاءين المشار إليهما يقيمان ويتساكنان معًا على قلق مقيم. تارةً على صورة استتارٍ وكمون في أيام السلام الأهلي، وطورًا على صورة ظهور عنيف حين يهتز التساكن بفعل الاحتدام الدوري لطوائف البلاد ومذاهبها. ففي وطن مركّب على قلق طوائفه لا تكون مواطنةُ أبنائه إلاّ على نشأة القلق إياه. حتى ليبدو السؤال عن مواطنية بسيطة (بالمعنى المنطقي للكلمة) هو سليل السؤال الأصلي عن المواطنة اللبنانية المركبة.

لكن كيف لنا أن نستولد من هذه المعادلة الشاقة سياقًا لاجتياز المعضلة؟

مرة أخرى نعود إلى الإشتغال داخل «المنطقة الوسطى» بغية استيلاد مواطنية تنأى عن التركيب بين ولاءين متناقضين مثلما تنأى عن مواطنة تمضي إلى الذوبان الكامل في بحور طوائفها. إن من صفات «مواطنية المنطقة الوسطى» أنها تاخذ بسبيل الوصول إلى المواطنية الفاعلة، أي التي تحيل المواطنة إلى واقع ممكن التحقيق. إذ بينما تعترف هذه المواطنية بالمواطنة المركّبة كحالة موضوعية للبنان ترسخّت على امتداد زمن طويل من الحروب والتسويات والعقود السياسية، تروح تحفر مجراها المغاير للمألوف الطائفي. وإذا كانت القوانين والأعراف هي الباب الذي جاءت منه مواريث النظام الطائفي، فإن تبديلها بقوانين وأعراف مدنية لاطائفية سيولِّد سيرورة جديدة من الآمال بوطن موحّد ومواطنية جامعة.

مستهل الطريق إلى مواطنية بهذا التوصيف تستلزم تثمير التسويات التي عادة ما تعقب النزاعات والحروب الأهلية. كأن يتفق اللبنانيون على رزمة من القوانين والمواثيق الجديدة ، تطلق سيرورة من الخطوط والعمليات السلمية على قاعدة فك الإشتباك المزمن بين الطائفي والوطني. كعاملين منتجين لازدواجية الإنتماء والولاء في البيئة التاريخية اللبنانية.

وإذا كانت المطالبة بإجراءات إصلاحية في قانون الإنتخاب، وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة على أساس وطني لا طائفي تدخل في هذا السياق، فإن تربية المواطن على حضوره كفاعل في فضاء الوطن هي أساس العملية التغييرية على الجملة.

ذلك أنّ المواطنية الفاعلة هي التي تنتج المواطن المتواصل مع نظيره في الوطن، لا على أساس التقابل الطائفي، وإنّما على أرض الولاء لعقيدة أساسها مصالح الوطن العليا.

ولذا تقوم المواطنية الخلاّقة على صراط فعلٍ خلاّقٍ تسدِّدُه جامعية الهوية الوطنية، حيث يشعر المواطن الفرد أنّه متّصل بجماعة تؤلف بالنسبة إليه ذاته العليا التي يهبها ولاءه وتفانيه.

والولاء على ما تقرر فلسفة الأخلاق، هو التفاني الإرادي والمستمر من فرد ما تجاه قضية معينة. وإذا كنا هنا بصدد قضية الوطن والمواطن في لبنان، فإنّ رؤيتنا إلى الولاء هي من أجل مساعدتنا على كشف غاية الحياة بوصفها الخير الأعلى الذي يستطيع اللبنانيون تحقيقه وصولاً إلى الوئام في مجتمع المواطنة.

وبناءً على هذه «السَيْريّة» باتجاه تظهير ولائية لبنانية جامعة، يمكن الكلام أيضًا على إعادة تأصيل نظرية الضمير بوصفها سلطة عقلية وأخلاقية عامة وكليّة. لكنّ مفعول هذا التأصيل في ميادين التربية الوطنية اللبنانية سيكون له أثرٌ بيِّنٌ إذا ما شُقّ السبيلُ إليه ضمن الحدود المعقولة من روح المسؤولية.

بهذا يمكن المواطن الذي ينخرط في مناخ ولائي جامع، أن يكتشف بعد برهة، وفي حدود نشاطه الإجتماعي الفردي، أنّ الولاء بالنسبة إليه، يشكل قدره الأخلاقي، حتى ليشعر أنّه من دون ولاء كهذا لن ينعم بالسلام الأهلي العام.

ذلك ما أضاء عليه كثيرون من المفكرين، وعلماء الإجتماع، والمؤرخين اللبنانيين، حين وجدوا أن العنف الأهلي مصدره الإستبداد بالرأي، وأن من استبد برأيه كان مآله الهلاك، وأن الطغيان يبتدئ – حسب جون لوك – حيث تنتهي سلطة القانون، وتُنتهَكُ حُرمة الآخرين.

مستهل الرحلة باتجاه مواطنية الولاء، هو تظهير مكامن الفطرة الخيّرة في النفس اللبنانية، وترجيح العام الوطني على الخاص الطائفي، وكل ذلك

بعقلانية مسدّدة بالأخلاق حتى يرجع اللبنانيون إلى بيت الحكمة. ولبيت الحكمة منازل كثيرة كما في مأثور القديس يوحنا في إنجيله. فإذا ما تم تنظيف السقوف اللبنانية بالمعاسف إذ يجب أن يتم تنظيفها مما عُلّق فيها على مرّ الزمان من نسيج العنكبوت فستكون هنالك طرق لا متناهية يمكن من خلالها إعادة النظر في تاريخ لبنان[15]، وصياغته على نشأة الإدراك لحقيقة الوطن الحق والمواطنة الحق.

15– كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، مصدر سبق ذكره، ص 287

ملخصات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

العولمة وتقويض سيادة الدولة

أ. د. ميشال نعمة 153

تقييم الأداء المنتج للمصارف اللبنانية بطريقة تغليف البيانات

شوقي الموسوي، أحمد سلّوم 155

العولمة وتقويض سيادة الدولة

بالطريقة نفسها، وإنما بنسبة مختلفة عن كل البلدان النامية أو المتطورة، تتعرّض سيادة لبنان للتقويض بفعل عدد من العوامل المرتبطة بأمور محلّية وإقليمية ودوليّة وبعملية العولمة التي تتقدّم بسرعة.

وقد كانت هذه العملية محط اهتمام كل حكومات العالم، وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط، من أجل التحقيق لمعرفة القوى التي تصوغ تطوّر الدويلة داخل الدولة.

بهدف تلخيص هذا المقال ليصبح بالإمكان فهمه جيداً، تم التغاضي عن العوامل المحلّية والإقليمية.

حدَّد الباحثون في العلوم السياسية، المهتمون بمصالح دولهم، العديد من الظروف التي أثّرت وقد تؤثر بقوّة في تطوّر الدويلة داخل الدولة في المستقبل في ضوء ضغوط العولمة ولكنهم لم يتوقعوا زوالها أو حتى تحوّلها الجذري. لقد ركّزوا بشكل عام على تكيُّفية الدولة كشكل من أشكال التنظيم السياسي.

في ظل تنوّع التأثيرات في هذا المجال لم يتوصّل الباحثون إلى تصوّر أي نتيجة غالبة، إنما تحرّوا بعض التغييرات الهامّة التي قد تنتج عن خمسة مصادر أساسية:

1- عملية العولمة
2- تطوّر المواقف السياسية
3- نشاطات المنظمات غير التابعة للدولة
4- المعايير الناشئة للأداء الحكومي
5- التقييدات المحلية والإقليمية كما هي حالة لبنان.

إن النقاط السابقة الذكر تلقى إجماعاً بين صنّاع القرار والباحثين، ولكنها ليست عوامل حصريّة. وهذا ينطبق أيضاً على التوقعات التالية:

1- ستبقى الدول اللاعب الأساسي الذي يتشارك السلطات مع لاعبين غير تابعين لهذه الدول في مجال الشؤون الدولية لعقدين آخرين على الأقل على الرغم من أن آراء الباحثين تتباين بشكل كبير.

2- تطوّر عالم تعتمد عناصره بعضها على بعض سيخلق المزيد من المشكلات السيادية.

3- البروز المتزايد للاعبين مؤثرين جدد غير تابعين للدولة وشبكاتهم سيزيد من التنافس مع الدولة على ولاء الناس في بعض المسائل.

4- تتمتَّع الدول بالمرونة للتكيف مع الظروف المتغيرة بدلاً من تحكّم هذه الظروف بالدول.

كل هذه النقاط لها أهمّيتها، غير أنه نظراً إلى القدرات المتباينة بشكل كبير بين الدول وبخاصة لبنان وبلدان الشرق الأوسط ستتفاعل الدول مع العولمة ومع بروز المنظمات غير التابعة لهذه الدول بصورة مختلفة. ويبدو أن بعض الدول، وبالتحديد المتطورة منها، لديه أفضلية في هذا المجال.

تقييم الأداء المنتج للمصارف اللبنانية بطريقة تغليف البيانات

يقترح هذا المقال قياس الأداء المنتج للمصارف اللبنانية والإسرائيلية، مرتكزاً على طريقة حدود الإنتاج. يتم استخدام طريقة تغليف البيانات للمقارنة بين الأداء المنتج للمصارف اللبنانية مع المصارف الإسرائيلية وتحليل الفعالية المنتجة إلى فعالية تقنية، فعالية تخصصية وفعالية الكلفة. يظهر تطبيق هذه النظرية أن عدم فعالية تخصصية المصارف اللبنانية وعدم الفاعلية التقنية للمصارف الإسرائيلية تزيدان من الكلفة المصرفية في معدل حوالى 16 و24 بالمئة لكل منها. بالإضافة إلى ذلك، تظهر النتائج أن العوامل الداخلية والبيئة الاقتصادية يبدو أنهما تساهمان بطريقة ذات مدلولات، في تطور نتائج فعالية المصارف اللبنانية والمصارف الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت إعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني قد ترجمت بتحسن الأداء المنتج للمصارف اللبنانية. ويبدو أن تقييم أداء القطاع المصرفي اللبناني هو مسألة مهمة على عدة مستويات. أولاً، إن تحسن أداء القطاع المصرفي يجب أن يسمح بانخفاض معدلات الفائدة على القروض وبالتالي تشجيع تنامي الاستثمار. ثم تعتبر درجة أداء القطاع المصرفي اللبناني عاملاً حاسماً في إطار التوسع الإقليمي والعالمي المستقبلي للمصارف اللبنانية. في الواقع، فإن انخفاض أداء المصارف اللبنانية يعني إتاحة فرص أقل للتمركز في الخارج في مواجهة منافسين أفضل أداء على صعيد الكلفة، كذلك رؤية مصارف أجنبية تدخل بسهولة أكثر إلى السوق اللبناني.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Elham MANSOUR
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief : Prof. Michel NEHME Editor Director : Nayla ASSAF

Writer's Guide

Lebanese National Defense Journal, published quarterly in Arabic, English and French, provides insightful, expert analysis on political strategic features and on military trends, defense programs, defense industry, science and technology, and Lebanese national security. Manuscripts are evaluated based on flexible academic content and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

In preparing your manuscript, keep in mind that the journals readership is diverse. It touches military officials, academicians, technologists, analysts, Intellectuals, and industry executives.

Manuscripts are subject to rigorous editing for clarity, consistency, and style.

Language should be concise and clear. Use the active voice.

Summarize the essence of the article in the first paragraph. Keep it short and direct.

Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

- Copyrighted art will not be accepted unless the copyright owners permission is given.

It is the journal policy that once a manuscript is in the editing process, no outside perusal is permitted. Significant changes, however, will be discussed with the author. Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at

micheln@ndu.edu.lb

Contents

N° 73 - July 2010

Globalization and the Undermining of State Sovereignty

Prof. Michel NEHME *5*

Evaluation de la performance productive des banques libanaises par la méthode d'enveloppement des données (DEA)

Chawki EL Moussawi, Ahmad Saloum *33*

Abstracts *63 - 69*

Résumés *71 - 75*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية 2010

Globalization and the Undermining of State Sovereignty

Professor Michel Nehme

In the same way, yet, with different magnitude to all states developed or developing, Lebanon's sovereignty is undermined by a number of factors related to domestic, regional, international and the rapidly developing globalization process. The latter has been the concern of all governments of the world especially in Europe, USA and the Middle East at large. All governments are concerned with investigation to dwell into forces shaping the evolution of the nation-state within the new Global Trends. For the sake of limiting the scope of this article to something that could be well griped, the domestic and regional factors are left out.

Political science Scholars interested in the well being of their own states, have identified

* *Researcher*

many circumstances that have and might substantially affect the evolution of the nation-state in the future in light of the globalization pressures, but they did not anticipate its demise or even its radical transformation. Generally they emphasized the adaptability of the state as a form of political organization. Given the diversity of influences in this respect, they did not envision any single predominant outcome. They did explore some of the consequential changes that might result from five basic sources:

1. The process of globalization.
2. The evolution of political attitudes.
3. The activities of non-state actors.
4. The emerging standards of governmental performance.
5. Domestic and regional constraints as in the case of Lebanon

The above are consensus among informed decision-makers and scholars but they are not exclusive factors and so are the following predictions:

1. States will remain the principal actors sharing powers with other non-state actors in international affairs for at least two decades to come, although scholars differ considerably regarding the degree of predominance states would retain. This range of views primarily stem from differing beliefs regarding the impact of globalization and the changing role of non-state actors.
2. The development of a more interdependent world would create more and more trans-sovereign problems that are not responsive to unilateral state action. But this does not imply that multilateral state action would be ineffective.
3. The continuing rise of newly influential non-state actors and their networks would compete with the state for people's allegiance in certain issue areas.

4. States possess the flexibility to adapt to changing circumstances rather than be overcome by them, i.e., states governed in accordance with increasingly standardized performance criteria could preserve legitimacy even while delegating to non-state actors the responsibility for providing various services within the state's territory.

All of these arguments had merit. However, given the widely disparate capacities of states especially Lebanon and the Middle East at large and varying popular standards of expected state performance, individual states will respond to globalization and the rise of non-state actors differently. Some states and specifically the developed states appear to have an advantage in this regard and thus they are likely to use globalization-related developments and non-state actors as tools to improve their legitimacy and cohesion. Other states like Lebanon will not be able to handle the evolving international environment, and some of these will fail and lack behind. A number of states will merely cope: their governments will remain in power, but these states will not contribute meaningfully to solving pressing trans-sovereign problems, and their citizens' quality of life will fall behind.

There are three additional points related to the range of possible state responses. First, unilateral state action will become less effective as trans-sovereign problems become more prevalent. Second, ongoing globalization and the increasing influence of non-state actors will pressure states to change the manner, mode and method in which they exercise authority over affairs in their territories. Governments like the Lebanese one undergo pressure to change from monopoly providers of services to managers of services that are provided both by the state and by a variety of non-state actors like local and regional NGOs and

international corporations. Third, the increased numbers and influence of non-state actors that operate across state boundaries and the need to grapple with trans-sovereign problems will tend to create increasingly uniform standards concerning what constitutes acceptable governmental performance measured by global standards. Globalization is setting up new standards that states have to adhere to in order to be able to part with the game. Who is supportive and who is against this trend. That lies in the difference between Globalization and Globalism.

Globalisation

Globalisation, as a theory, argues that states and societies are increasingly being 'disciplined' to behave as if they were private markets operating in a global territory. 'Disciplinary' forces affecting states and societies are attributed to the global capital market, transnational corporations (TNCs), and structural adjustment policies of the International Monetary Fund (IMF) and World Bank, which are all driven by neo-liberal economic ideology. Some scholars, such as Stephen Gill, see these agents as representing an emerging system of global economic governance ('disciplinary neo-liberalism') based on a quasi-constitutional framework for the reconstitution of the legal rights, prerogatives, and freedom of movement for capital on a world scale ('new-constitutionalism')[1].

Globalism

An image of politics different from realism and pluralism. Globalism focuses on the importance of economy, especially capitalist relations of dominance or exploitation, to understanding

1- See Gill, S. "**New Constitutionalism, Democratisation and Global Political Economy**", in Pacifica Review 10, 1, 1998.

world politics. The globalist image is influenced by Marxist analyses of exploitative relations, although not all globalists are Marxists. Dependency theory, whether understood in Marxist or non-Marxist terms, is categorised here as part of the globalist image. Also included is the view that international relations are best understood if one sees them as occurring within a world-capitalist system(2).

State's sovereignty is stemmed from the basic attributes of the state and are in brief the following:

1. Legitimacy: stems from the need of people's acceptance and need to their state.
2. Capacity: Is the ability of the state to control.
3. Cohesion: is when the state acts as one entity.

In light with such explications, there is going to be a major impact of globalization on state behavior as it exhibits its sovereignty. Particularly so because of the dramatically increased efficiency of handling information, the integration of national economies into global financial markets, the increasing penetrations of borders, and the continuing expansion in the volume of international trade, all factors that make states progressively more interdependent (or dependent in some cases) upon forces and institutions outside their borders.

If globalization is de facto actuality, how a state can respond to globalization in a way that successfully preserves its capacity, legitimacy, and cohesion. For major powers like the USA and Europe, the state must increasingly concentrate on managing flows to achieve a greater share of world output rather than, as in the past, focusing on gathering amounts of territory, natural

2- (Viotti, P. and M. Kauppi, (eds.). 1987. **"International Relations Theory"**. Macmillan Publishing Company, New York).

resources, population, and production within its borders[3]. In the case of Lebanon, cohesion and finding an acceptable solution that brings the state together in a unitary structure of command channels is a priority hard to achieve thus making Lebanon lacking the initiative at the level of the state to be assertive in the international community and leaving the crucial tasks to the NGOs and the private sector to handle. Historically, state capacity had been viewed in military terms, always concerned with the ability to control and mobilize manpower and other resources. Now, states are moving toward a model more like that of a modern multinational corporation, employing decentralized production and outsourcing for raw materials and intermediate products. If these trends continue, states must be in a position to control flows across and within their borders. In addition to directing flows of capital, technology, and labor, the state must also attract the right factors to enter its own territory. In this regard, scholars stressed that this phenomenon does not necessarily mean that the state is weaker, but rather that the source of its power and capacity has changed.

One of the provocative images constructed by scholars asserts that these trends of globalization would lead states to become divided into "head" and "body" states. Head states, with their mature financial systems, high educational levels, and advanced technological capability, will optimize their work forces to provide services, including the design and financing of production facilities in the body states, where large pools of relatively inexpensive labor can produce goods at lower cost than in the head countries. But we are all skeptical that body states could routinely evolve into head

3- See Richard Rosecrance, "**The Rise of the Virtual State: Wealth and Power in the Coming Century**", (New York: Basic Books, 1999).

states, observing that a system characterized by a head/body state division could intensify inequality and be inherently unstable. In other words, developing states find that they are confronted with a dilemma when dealing with globalization. State governments must open their economies to global competition in order to attract development capital, but this leaves them dangerously susceptible to financial crises. An open economy in an interdependent world can be a risky venture for a developing state like Lebanon though it has managed to overcome some major obstacles resulting from continuing financial crisis internationally and regionally.

Though the state will not disappear, but sovereignty hammered by globalization is changing. In democratizing states, and states undergoing transitions after empire, state capacity has declined. Regime effectiveness suffers as new political and economic institutions are constructed while day-to-day governance must continue. However, legitimacy may be increasing in these states even though state capacity is decreasing. In developed states, one might argue that globalization's open markets, societies, and technologies are increasing state capacity. However, even in the most powerful states, such as the United States, the public sector is either shrinking or not growing as fast as the private sector. Relative to the private sector, state capacity has decreased, leading even the strongest states to enter into partnerships with non-state actors to try to manage trans-sovereign problems, from money laundering to cyber crime. In places like Lebanon, disproportionate growth in the private sector vs. the public sector allowed criminal and terrorist networks to grow faster than the state's ability to respond despite the fact that most of these terrorist groups are temporarily dormant. Democratic, capitalist states are not able to increase state capacity radically without compromising

ideological principles that underlie the legitimacy of the state. Non-state actors are able to make relatively free use of significant prior investments in global infrastructure. States will not wither away; citizens still expect states to provide justice, peace, and collective representation. However, in states like Lebanon, the private sector is investing in information technology faster and more extensively than the public sector. This means that the private sector's capacity is increasing in technology, information, speed of response, adaptive organizational structures, resources, personnel, and competency relative to state capacity. States' attempts to work with the private sector to manage trans-sovereign problems (by borrowing, buying, or deferring to private sector capacity) may have the unintended effect of further undermining and changing sovereignty.

The above potential and possible state responses in Lebanon are justified by five influences most probably Lebanon is sharing with the world and all are going to face:

1. The world will experience remarkable efficiency gains in the handling of information.
2. Population dynamics will be characterized by rapid growth at least through 2025, with virtually all of the projected increase expected to occur in the poorest sectors of the world's population.
3. Based on current trends, it appears that, as the process of adjustment to technological change proceeds, the benefits of economic growth will be concentrated at the top of the economic spectrum, causing the gulf between richest and poorest to grow.
4. Distorted population and economic development will lead to increased pressure for more equitable social development. If too many societies fail to provide a more

equitable pattern of development, the world as a whole may experience massive political instability.

5. Economic growth must be accomplished in an environmentally tractable manner to ensure its sustainability, a monumentally difficult task since improving standards of living mandate a doubling of food production and a tripling of energy production by 2050[4].

In this respect, Lester Salamon pointed out that the explosive growth of influential non-state actors is affecting not only the range of governmental functions, but how states govern. The "new governance" entails a shift away from "programs and policies" thinking towards a "tools and instruments of action" approach. An associated shift, in which the nonprofit sector is very significant, is in a change from "public sector versus private sector" thinking towards "public sector plus private sector" thinking. This alters the role of the nation-state away from command and control towards negotiation and persuasion. Where governments have traditionally viewed themselves as the exclusive provider of services, they will evolve into managers of services, turning over the provision of certain services to non-state actors that are better qualified to provide them[5].

As the influence of non-state actors grows, and the interaction between states and non-state actors expands, transparency may become a major tool in facilitating the adaptation to some of globalization's effects. An organization is transparent when information concerning its financial, administrative, and operational practices is available to the public. Observing that the

4- See John D. Steinbruner, "**Principles of Global Security",** (Washington, DC: the Brookings Institution Press, 2000).

5- See Lester Salamon, "**Nonstate Actors on the Global Scene: The Case of Civil Society Organizations**", paper prepared for the National Intelligence Council Project, April 18, 2000.

vast majority of non-state actors do not practice transparency, Most scholars stress the need for greater transparency as the influence of these actors grows. One could notice that globalization is already nurturing the creation of a global civil society, whose emerging strength was demonstrated at the WTO meeting in Seattle. Many civil society actors are networked very effectively, and are able to exert considerable influence on policy. For state governments to be effective as the number of influential non-state actors grows, they must be able to obtain a large amount of reliable information about the operations of individual actors and their networks. Similarly, the public must have access to reliable information, both to facilitate the grassroots assessment of government performance and to foster the development of healthy civil societies, both domestically and internationally.

In Lebanon, it is assumed that even where transparency exists through the diversity and polarization of the media, the state finds it very difficult to obtain and manage such large amounts of data. Fortunately, transparency often makes large-scale data management by the state unnecessary. Some regulatory actions by the state have fostered transparency and consequently have led to changes in behavior through grassroots action rather than government enforcement. For example, the lowering of toxic waste levels by US industry following the passage of the Community Right to Know Act resulted from public mobilization after the government required firms to make information about pollution levels from individual sites available to the public, not from enhanced government oversight. It would be very welcome if the Lebanese government follows pursuit in cases that are very much similar.

Regardless of whether a fundamental change in the international

system is underway, there is an expection that states will remain predominant at least through 2015, and probably for considerably longer. But this assumption also incorporates the view that, in general, state capacity would decrease over the next fifteen years as a result of globalization and the increasing influence of non-state actors and their networks. This assumptions are based on three principal reasons.

1. That states seem naturally suited to provide certain essential or core services that will continue to legitimize them unless individual regimes practice such poor governance that they drive their citizens to look for alternatives. These services include the maintenance of law and order and the provision of justice.
2. Stephen Krasner contended that states are a very flexible form of political order with many tools at their disposal – including a bendable definition of sovereignty – for co-opting and otherwise accommodating increasing interdependencies and the emergence of newly-empowered non-state actors(6).
3. Both Krasner, in the distinction he draws between the concepts of state control and state authority, and Stephen Flynn, who best illustrated this distinction through his discussion of the problems resulting from the increasing porosity of borders, called attention to the fact that the legitimacy that citizens ascribe to their state's government is not directly proportional to the government's ability to control directly events within its territory(7).

While these three factors provide states with the means to respond to globalization's many challenges to state authority, actual

6- See Stephen D. Krasner, **"Sovereignty: Organized Hypocrisy"**, (Princeton: Princeton University Press, 1999).

7- Krasner, op. cit.

responses will depend on each state's particular endowment of internal resources and practices, as well as on the specific external pressures involved. Even "successful" responses meaning those that preserve the state's authority, legitimacy, and cohesion are likely to be accompanied by changes in state structure and governance.

The Evolution of Political Attitudes

Any assessment of state capacity, legitimacy and cohesion requires the application of some set of standards defining what constitutes sufficient state performance in these areas. This is true even if one is only concerned with a "pass/fail" criterion, where failure means that the state has succumbed to violence or financial crisis. However, if a more precise standard for measuring state performance is desired, it becomes apparent that the criteria for what constitutes acceptable capacity, legitimacy, and cohesion can and does vary from state to state and across time.

Stability within the state, according to most scholars, is tied to an appropriate balance in the types and amounts of functions a state performs. Basically, citizens surrender some of their wealth and forgo certain liberties to live in a given state, and the ruling regime provides services, including some commitment to improving quality of life and the enforcement of law and order. State collapse is predicated upon the failure of the regime to provide expected services. The expectations of the citizenry are predicated upon the amount of taxes they pay and the liberties they forgo.

Most political scholars contended that an enormous increase in expectations has occurred since World War II. The state is not being replaced, but the number of functions that society expects it to perform has increased dramatically. Since states

vary considerably in their ability to provide all of these additional functions, non-state actors have taken on many of them. In addition to taking over state functions, and it is worth noting that non-state actors could raise or lower public expectations regarding certain state functions.

Most of the political observers believe that popular expectations of state capacity peaked during the heyday of communist regimes (whose expectations were successfully exported to many post-colonial states) and may now be declining. But there exists a divided view regarding whether the size of the "pie" of functions will continue to grow.

Assessing shifting public attitudes towards state performance requires identifying an appropriate baseline from which to judge the effects of current trends. Accordingly one could focus on the concept of sovereignty, which one could argue has always been violated to some degree. Moreover, sovereignty is much more complex than the traditional view of a clearly packaged bundle of rules. Sovereignty has four dimensions, which do not always work together, either logically or empirically. These dimensions are:

1. Domestic sovereignty, or the authority structure within states and the degree to which that structure exercises internal control;
2. Interdependence sovereignty, or the control over cross-border flows;
3. International legal sovereignty, a set of rules by which territorially bounded political entities with juridical independence are recognized; and
4. Westphalian sovereignty, or the exclusion of external authority over domestic issues.

When it comes to understanding the cocept of sovereinty there

is a general trend of an "organized hypocrisy" in which most states generally invoked the rules of sovereignty, but frequently violated them. Violations of Westphalian sovereignty were particularly numerous. The fact that states do not have to be mere bystanders where standards and expectations are concerned.

1. Governments can and do actively participate in setting expectations. For example, by promising their people extensive social services, communist and socialist regimes have had the effect of raising popular expectations concerning what constitutes adequate state capacity. At the other end of the spectrum, the people of disappearing and collapsed states will slowly reduce their expectations concerning the services the state should provide, often coming to expect non-state actors to fill gaps in the provision of services. This process can work both ways, however: revolutionary movements and other non-state actors can preemptively seek to change popular expectations in ways that make state capacity appear inadequate.
2. State governments may recognize that non-state actors might be the best agents to provide certain services that citizens reasonably expect. In many cases, a government can delegate control to these actors, meet the expectations of their citizens, and, if handled properly, actually gain legitimacy in the process. For example, given the techniques for controlling the movement of vast amounts of goods that business firms have developed, the U.S. government should delegate to certain offshore production companies the authority to prescreen certain types of intermediate manufactured goods that are subsequently shipped to the United States for final assembly. This policy would alleviate the demands on already overworked U.S. Customs inspectors at major border crossing points where the sheer

volume of goods and transactions that must be inspected under demanding time constraints seriously degrades the ability of current techniques to intercept contraband. Given the need for large manufacturing firms to outsource and to practice "just in time" inventory control to remain competitive, companies should welcome this kind of government-business partnership because it improves transaction predictability and minimizes the time that goods are in transit.

3. States can abdicate control over functions that have become too fractious or otherwise too hard to handle without loss of legitimacy. The Peace of Westphalia incorporated just such an event: despite rhetorically endorsing the slogan cuius regio eius religio (the principle that the ruler could set the religion of his territory), at least within the Holy Roman Empire there was a commitment to religious toleration. The principalities of the Empire agreed to a consociational form of decision making that effectively denied rulers the right to act unilaterally on religious issues. Although this decision constituted a severe decrease in state capacity, states emerged as more unified political structures because they had shed responsibility for controlling an extremely contentious issue.
4. The assumption of four-dimensional definition of sovereignty implies that a state can offset decreases in one dimension of sovereignty by increasing its reliance on another dimension over which it has greater control. For example, many of the factors eroding domestic sovereignty (the ability of government to exercise control within its territory) are based on flows. The state possessing the appropriate endowments may be able to partially offset the erosion of domestic sovereignty by subscribing to

international agreements that strengthen its interdependence sovereignty (the ability of state government to regulate flows across its borders).

The Increasing Influence of Non-State Actors

Non-state actors are not new to the international (or domestic) arena, but their numbers and influence have increased dramatically in recent years and continue to expand, fanned by the spread of information technology, the increasing importance of transsovereign issues, and changes in popular expectations.

Power relationships between non-state actors and the state defy simple categorization. Some non-state actors and networks of non-state actors have been able to exert their collective will and bring about desired outcomes at the expense of the state's capacity and legitimacy (e.g., transnational criminal networks). In other cases, non-state actors help to harmonize state effort with that of other organizations, thus increasing the overall efficiency with which important issues are tackled (e.g., the Rollback Malaria Initiative). Still other non-state actors serve as extensions of the state, receiving a majority of their funding from state governments. This arrangement helps state governments distance themselves from projects that they either are ill-equipped to support directly or prefer to keep at arms length (e.g., many states provide funding to humanitarian nonprofit organizations that distribute food and medical aid). In these cases, state legitimacy may be preserved, or even enhanced, despite the fact that the state has reduced its capacity. Other non-state actors fill "capacity gaps," i.e., perform functions that help people at the grassroots level when the state is unable to do so or is skeptical that some new innovation will work (e.g., microlending enterprises). In these cases, state legitimacy may suffer. Still other non-state actors remain marginalized, but

the increasing spread of Internet access allows these groups to organize larger and larger constituencies and speak with ever-louder voices.

Despite their diversity, non-state actors can be broadly grouped into four categories:

1. For-profit organizations,
2. Intergovernmental organizations,
3. Nonprofit organizations, and
4. Criminal organizations.

The For-Profit Sector

Virginia Haufler's[8] research pointed out that the growth in transnational corporations is one of the major challenges to states today. Transnational corporations (TNCs) operate on a global basis, and their manufacturing facilities are integrated into a global production strategy. Multinational corporations (MNCs), in contrast, are multidivisional business organizations in which separate production facilities are established in different countries. More MNCs are becoming TNCs, and the top 100 TNCs are becoming increasingly trans-nationalized. The largest possess assets greater than all but a handful of states. One effect of trans-nationalization is the fact that a growing share of world exports and imports is now accounted for by trade within corporations instead of between them. The most transnational sectors among the top 100 TNCs overall are food and beverages, chemicals and pharmaceuticals, and electronics and electrical equipment.

NGO scholars asserted that the organization of production has changed dramatically over the past two decades. Major

8- For additional information, see Virginia Haufler, "**Identifying, Counting, and categorizing actors in the For-Profit Sector and Their Effects on State Capacity**", paper prepared for the National Council Project, April 18, 2000.

corporations have centralized decision-making within the firm and some international markets are now dominated by only a few firms. At the same time, many firms are decentralizing operations into transnational networks of partners and suppliers. Large and small corporations participate in various types of relationships including joint ventures, strategic alliances, and technology partnerships. Networks of contractual relationships blur the boundaries of the firm and redefine the nature of international economic competition, as competitors cooperate on specific ventures. With the advent of e-commerce, corporate organization will change further, facilitating global, decentralized commercial relationships. All of this represents a transformation of the business world from the traditional hierarchical, arm's-length model of organization and competition to something that is more complex and difficult to characterize.

Many government policy makers fear that transnational corporations are too transnational, with little commitment to any one national economy. The industrialized countries in particular express concern that even long-standing investors in a country may pull up roots and move offshore if a better opportunity presents itself. This action could undermine industrial and employment policies and create economic havoc in local communities. Typically, transnational corporations prefer not to be associated with any one country, although the way they organize and conduct business clearly reflects significant characteristics of their country of origin. In conflicts between home and host countries, many foreign investors try to remain neutral, although this can be extremely difficult.

Industry standard-setting and corporate diplomacy are two areas of activity that have received much less attention than they

deserve in discussions of state capacity. Both may affect state capacity by changing the relationships between the public and private sectors. Standard-setting typically is viewed as a public good that is a basic function of government. Private efforts to set industry standards may supply all the benefits of standardization without the need for government intervention, but it may also lead to the adoption of standards with pro-business biases that pose high barriers to entry to particular firms and countries attempting to participate in international markets. International corporate diplomacy is part of a larger trend in which non-state actors are almost equal participants in world affairs. The shape of world politics in the coming years will be determined significantly by negotiations among all actors that use transnational networks to coordinate their operations: non-governmental nonprofit groups; intergovernmental organizations; transnational corporations; and sovereign governments.

Intergovernmental Organizations

There have been numerous initiatives to identify, count and categorize intergovernmental organizations (IGOs). However, as society becomes more complex, fluid, and dynamic, international organizations change along with it, and it becomes necessary to examine more comprehensive ways of categorizing their features. It is particularly useful to explore the nature of IGO inter-linkages with other transnational bodies and networks, especially when this contributes to hybridization of form and function across classical categories.

IGOs could be clustered into three groups:

1. Clusters dimensions that tend to be prime determinants of whether a "body" can be recognized as "existing" because it has some tangible form (physical offices), a legal form,

and whether these exhibit some pattern over time. The most conventional and narrow view of intergovernmental organization would focus on bodies that were permanent and treaty-based with secretariats. Bodies of this type are the easiest about which to obtain data.

2. Clusters dimensions that determine whether a body has come into existence as the result of an intergovernmental initiative, regardless of whether it exists according to Group 1 guidelines. The most conventional and narrow view of this category of intergovernmental organization would focus on bodies that were public, unmediated and autonomous, i.e., non-hybrid forms. But organizations in this category can still become very complex. For example, intergovernmental organizations may form collaborative arrangements, typically task forces for purposes of coordination on issues of common interest.
3. Categories according to the nature of the IGO's membership. Membership can be categorized according to the geographic area from which an IGO draws its membership or by the area in which it operates (e.g., universal, regional, bi-lateral). IGOs can also be categorized according to the mix of governmental and nongovernmental organizations in their membership, by the degree with which they interact with other state and non-state actors, by their mode of operations (e.g., information exchange, consultative, technical), and by the degree to which they operate in a given sector of activity (e.g., banking, economic development, climate change, human rights). The most conventional and narrow view of intergovernmental organization would tend to avoid the variants on each dimension, which apparently detract from the "intergovernmental" quality because of their specificity.

The functional boundaries of IGOs (through strategic alliances, partnerships, coalitions, multi-group initiatives and campaigns) have been effectively redefined. Most importantly, the meaningful unit of analysis is shifting increasingly from isolated entities to networks or configurations of entities.

The vision of nation-state governance to 2015 is that it does not call for a radical transformation of institutions, which is unlikely in the absence of any major catastrophe. Rather it calls for a change in the ways of thinking about what is circulated through society's information systems as the triggering force for any action. Nation-states will survive and evolve to the extent that they are able to cultivate more attractive, dynamic metaphors as information-interpretation vehicles through which to navigate the complexities of turbulent societies.

The Nonprofit Sector

In describing the nonprofit sector, Lester Salamon[9] asserted that the world is in the midst of a "global associational revolution," a massive expansion of nonprofit activity and citizen action outside the boundaries of the market and the state, that may prove to be as significant a development as the rise of the nation-state. This development reflects a number of rather profound social, political, and technological developments. This expansion has been caused by:

1. The limitations of states' abilities to deal with the interrelated social welfare, developmental, and environmental challenges.
2. The spread of information technology, which has opened new opportunities for grassroots organizational development and cross-national organizational linkages.

9- Salamon, op. cit.

3. The significant growth of educated middle classes, who turn to alternative forms of political organization to achieve upward mobility when they perceive that state-based forms of political organization are unresponsive.
4. The globalization of philanthropy and the emergence of external actors committed to fostering the growth of civil society in developing regions.

Nonprofit organizations appear to be growing much faster than the other components of the economies of the countries for which data are available.

Salamon asserted that the spread and growth of nonprofit organizations throughout the world has important implications for the power and role of states and for the governance process. For political parties, the proliferation of nonprofit organizations has disrupted their monopoly on the political process as upstart single-purpose groups emerge and attract popular support. This trend also provides greater opportunities for popular political expression and contributes to the democratization of political systems. While contributing to democratization, the expansion of nonprofit issue and interest representation can lead to political stalemate and gridlock; specific outcomes will depend on local political traditions, governance arrangements, and leadership skills.

Along with multinational corporations that challenge the premier role of national governments in the international arena, multinational nonprofit networks have also become major actors on the global policy scene. Despite their loose structure, the ability of these networks to mobilize constituencies from around the globe has caused the impact of these networks on both domestic and international policy to grow. Multinational

corporations have been increasingly vulnerable to forms of cross-national mobilization by nonprofits. Through access to the press and networks of local activists, nonprofit organizations are increasingly in a position to hold the reputations of large multinational corporations hostage, inducing the corporations to take preemptive action to fend off the risk.

Salamon asserted that, along with a number of other forces, the growth of nonprofit organizations is pushing government into a far different role: a role as orchestrator and collaborator rather than monopoly provider of public services. In other words, states will increasingly manage the activities of a range of non-state actors that provide services directly to citizens rather than attempt to provide all services itself. Salamon contends that the impulse for this transformation has been both conceptual and practical, stemming from both a growing public frustration with the cost and effectiveness of exclusively governmental solutions to complex social, economic, and environmental problems and an ideological commitment to rely heavily on alternative arrangements to address public problems. The result of this transformation has been a massive proliferation of new tools of public action including loans, grants, and vouchers. Their indirect nature and their reliance on a host of third parties to carry out public functions characterize these new tools. As major beneficiaries of this trend, nonprofit organizations have been instrumental in advocating programs that they then help to implement. Nonprofits consequently function both as pressure groups pushing governments to act and as partners helping governments respond to the pressure.

Transnational Criminal Organizations and Networks

Louise Shelley described transnational criminal organizations

and networks[10], warning that, since they are clandestine, knowledge concerning their operations is sketchy at best and would profit greatly from further research. Despite the secrecy that surrounds them, transnational criminal organizations are known to be extensive, and they are growing. Criminal networks are flexible and capable of rapidly changing structure to suit particular missions and activities. Transnational criminal groups incorporate components of licit business (to facilitate money laundering, for example) as well as elements of state governments (to assist in conducting illicit activities with a minimum of interference). In some countries, such as Japan and Italy, organized crime has developed along with the state. In others, such as Colombia, the rise of organized crime has contributed to the collapse of state institutions and the rise of regional conflicts.

Violence and corruption are two potent weapons of organized crime in their struggle with the state. Politicians and law enforcers who subsequently rethink their relationships and crack down on crime groups are subject to particularly violent retaliation. But often collusive relationships are based on the corruption of public officials without any hint of violence. The costs of corruption can be as high or higher than those of organized crime. Corruption reduces the level of foreign direct investment and makes domestic firms more reliant on bank loans. Corrupt countries also have more volatile stock markets, more insider training and smaller capital markets. Research commissioned by Transparency International reveals that the highest levels of corruption are in many of the transitional societies of the former socialist world and also in those with strong export dependence

10- For additional information, see Louise Shelley, "**Identifying, Counting and Categorizing Transnational Criminal Organizations**", paper prepared for the National Intelligence Council Project.

on oil such as Azerbaijan, Indonesia, and Nigeria, which rank as the most corrupted countries.

The Internet has also proved to be a valuable tool of organized crime, which exploits forms of Internet communication because electronic messages leave no trace and are hard or impossible to trace to their point of origin. Information technology enables criminal groups to operate across borders in an environment essentially free from government controls.

Shelley noted that organized crime might not be an unmitigated bad in some parts of the world. The proceeds of organized crime may be repatriated and invested in the host country, providing capital for economic development. On the other hand, criminal groups may repatriate little of their capital. For instance, crime groups in Russia and other post-socialist countries usually export almost all of their profits, exacerbating capital flight problems.

Conclusion

Today the state is the dominant mega-form of political association. The nation-state has taken hold around most of the world and its future has become the focus of a heated debate. The disintegration of the Soviet Union and Yugoslavia gave birth to a number of new nation-states. Continuing ethnic violence around the world will likely bring to life even more nation-states. On the other hand, the ever-closer integration of the expanding European Union signals a movement away from the nation-state.

A whole set of global and domestic players challenge the authority of the state - from its economic and military power to its ability to provide social services and education. The boom in information and biological technologies further impedes the state's ability to control its population.

Even if in the near future the state remains the only form of political organization, it will certainly undergo transformations. Early 20th century perceptions of state-sovereignty, citizenship, nation, and inter-state relations will have to change and adapt to these new forces.

World affairs are conducted less and less in the chancellery, and more and more in the big international institutions like the WTO. Traditional negotiators have forsaken old-style diplomacy to become travelling salesmen. This brings risks for the internal cohesion of nations as well as for the prospect of a more harmonious global order.

Not so long ago economic power was seen as only one of the trump cards in the power game. Now the frenetic race for trade is all that counts. The action is taking place at the meetings of the G7, the World Trade Organization (WTO), and the International

Monetary Fund (IMF). The new diplomacy is trying to carve out markets for itself.

During the Southeast Asia financial crisis, the New York Times discussed the "firewall strategy" of former United States Treasury Secretary Robert Rubin. Whenever a country needed help, Rubin used American muscle to insist on rapid ultra-liberalization. Giving "the markets" what they wanted The USA state department believed that this kind of pressure prevents the spread of crisis and allows for predictability of future crises.

Unfortunately, rather than effective "firewalls", there were fire sales of devalued national assets to predatory foreign firms, huge capital flight, and increased vulnerability. The story, similar to many earlier ones - Mexico and the Latin American debt mess, for example - shows how profoundly externally-imposed liberalization is reshaping global lives. It also underlines how much diplomacy has changed in recent decades.

Readings brought into text

1) David E. Sanger, "**The Firewall: Doubts About a Tactic to Contain Chaos**", The New York Times, 3 September 1998.

2) Philippe Rivière, "**How the United States spies on us all**", Le Monde diplomatique English edition, January 1999.

3) "**A Survey of the World Economy: The Future of the State**", The Economist, 20 September 1997.

4) Samuel P. Huntington, "**The Erosion of American National Interest**", Foreign Affairs, September-October 1997, p. 28.

5) Inge Kaul, "**The fairness revolution**", Le Monde diplomatique English edition, June 2000.

Evaluation de la performance productive des banques libanaises par la méthode d'enveloppement des données (DEA)

Chawki El Moussawi, Ahmad Saloum*

Le secteur bancaire libanais a fait l'objet d'importants changements depuis le début des années quatre-vingt-dix. La nécessité d'assainir le secteur bancaire libanais a incité les autorités monétaires à reformer le cadre réglementaire pour améliorer les conditions de fonctionnement du marché bancaire (réforme du système d'assurance dépôts, adoption du ratio Cooke, renforcement du contrôle interne, etc.). La restructuration du secteur bancaire libanais s'est également traduite par l'accroissement du nombre de fusions-acquisitions ce qui a favorisé un processus de concentration du secteur bancaire. En effet, le nombre des banques libanaises ne cesse de diminuer, passant de 80 en 1990 à 54 en 2005. Trois types de raisons peuvent motiver cette concentration dans le secteur bancaire. Les premiers sont des motifs économiques qui consistent dans

* *Professeurs associés à l'Université Libanaise, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Hadath, Liban.*

la recherche d'économies d'échelle, de synergies de coûts et de revenus. Les deuxièmes consistent dans la recherche d'un pouvoir de marché. Les derniers motifs sont des raisons managériales: les fusions et acquisitions seraient alors le résultat de préférences pour une taille supposée critique.

Cette étude a pour objet de vérifier si la restructuration du secteur bancaire libanais s'est traduite par une amélioration de la performance productive des banques libanaises. L'évaluation de la performance du secteur bancaire libanais s'avère être une question importante à plusieurs niveaux. Tout d'abord, l'amélioration de la performance du secteur bancaire devrait permettre une baisse des taux d'intérêt pratiqués sur les crédits et par conséquent favoriser un accroissement de l'investissement. Ensuite, le degré de performance du secteur bancaire libanais est un élément déterminant dans le cadre de l'expansion régionale et internationale future des banques libanaises. En effet, des performances réduites des banques libanaises signifieraient des possibilités plus restreintes de s'implanter à l'étranger face à des concurrents plus performants en coût, mais également la perspective de voir les banques étrangères entrer plus aisément sur le marché libanais.

Pour évaluer l'impact des restructurations sur la performance des banques libanaises, trois types d'indicateurs sont utilisés: le score d'efficience technique, le score d'efficience allocative et le score d'efficience coût. Pour vérifier si les banques libanaises se caractérisent par des performances élevées, il est utile de mener une analyse comparative au niveau international afin de déterminer, d'une part, si les banques libanaises peuvent utiliser les technologies de production employées par les banques des pays développés et d'autre part, le positionnement

du secteur bancaire libanais vis-à-vis des autres pays en terme de choix technologiques, de structures des bilans et de façon générale, de performances. Pour cela, nous allons comparer les scores d'efficience des banques libanaises à ceux des banques israéliennes. Ce choix se justifie par le fait que le secteur bancaire israélien présente une configuration très proche de celle des pays développés d'Europe ou d'Amérique, avec un secteur bancaire relativement solide, fortement concentré où les cinq grands groupes bancaires détiennent plus de 90% du marché ainsi que des autorités de régulation financières et monétaires respectées.

L'article est présenté de la façon suivante. La seconde section sera consacrée à la présentation de la méthode d'estimation des frontières par la méthode DEA. La troisième section présente une description des variables retenues et de l'échantillon utilisés pour l'estimation des scores d'efficience. Dans la quatrième section seront exposés les principaux résultats de l'efficience productive des banques libanaises et israéliennes. La cinquième section vise l'analyse des déterminants de l'efficience productive.

Méthodologie

L'évaluation de la performance d'une unité de production se fait d'ordinaire sur la base de la méthode des ratios et d'indicateurs partiels de productivité. L'analyse par les ratios et les indicateurs de partiels de productivité a l'avantage de présenter une grande simplicité de mise en œuvre. En revanche, ces méthodes posent problème dans la mesure où elles reposent sur un seul facteur de production. Une deuxième approche, plus ambitieuse que les ratios, consiste à utiliser la méthode économétrique de régression pour construire une fonction de production. Cette dernière permet alors d'indiquer le niveau maximum d'outputs qui peut être obtenu par les différentes combinaisons d'inputs

pour une technologie donnée. Couramment utilisée pour juger de la performance des organisations productives, cette approche pose aussi de sérieux problèmes. Premièrement, elle nécessite la définition préalable d'une forme fonctionnelle censée caractériser la relation de production (fonction Cobb-Douglas, fonction CES, fonction translog, etc.). Deuxièmement, cette approche se base sur un seul output et de ce fait ne peut prendre en compte le caractère multidimensionnel de l'activité des banques. Une troisième faiblesse des méthodes économétriques est que les résultats qu'elles génèrent indiquent plutôt des valeurs moyennes et ne permettent pas de porter un jugement détaillé sur les performances individuelles.

Face aux imperfections des méthodes traditionnelles, il importe de s'orienter vers de nouvelles approches plus adaptées au contexte bancaire et qui permettent d'éviter les problèmes susmentionnés. Le recours aux scores d'efficience permet de dépasser les critiques adressées aux méthodes présentées ci-dessus. Tout d'abord, les ratios sont unidimensionnels. Ainsi, par exemple, les ratios de productivité mesurent séparément la productivité de chacun de facteurs de production. Pour construire une mesure globale, il faut donc faire des hypothèses sur le poids des divers facteurs, ce qui implique des choix subjectifs. A l'inverse, les méthodes d'efficience permettent de déterminer ces poids sur des bases objectives, en l'occurrence la fonction de coût, la fonction de revenu et celle de profit des banques. Ensuite, les ratios financiers ne tiennent pas compte des prix des facteurs de production ou des produits. En revanche, les scores d'efficience mesurent les différences d'aptitude des banques dans la recherche de la production la plus forte, des coûts les plus faibles ou des revenus les plus élevés. Enfin, les ratios financiers ne tiennent pas compte

des différences des choix des combinaisons de facteurs de production ou des activités d'une banque à l'autre, contrairement aux scores d'efficience qui intègrent de telles différences, lesquelles déterminent souvent les écarts de performances.

1. Le concept d'efficience productive

Dans une vision proprement économique, la mesure de la performance dépasse la simple analyse des ratios de productivité et se réfère explicitement au concept de frontière de production. Cette frontière qui représente les meilleurs pratiques se fonde sur la comparaison des pratiques observées au niveau d'un secteur d'activité et permet d'étudier l'efficience productive des unités de prise de décision (banque dans notre étude) en supposant qu'elles aient les mêmes objectifs et les mêmes contraintes. La théorie économique donne une interprétation intuitive de la notion d'efficience en interprétant la fonction de production non pas seulement comme la relation qui existe entre les inputs et les outputs mais aussi comme la frontière de l'ensemble de production qui maximise le niveau d'outputs lorsque les facteurs de production sont donnés. Le terme d'efficience indique donc le succès avec lequel les inputs sont utilisés. Il exprime dans quelle mesure une unité de prise de décision (DMU)[1] se sert des inputs dont elle dispose afin de produire l'output potentiel maximum. L'efficience est donc un concept relatif et sa mesure requiert un standard de performance à partir duquel le succès d'une DMU est évalué (Forsund et Hjalmarsson, 1974). La distinction entre les DMUs qui se trouvent ou non sur la frontière permet de déterminer les DMU efficients et inefficients. Une DMU dont le plan de production se situe sur la frontière de production est

1- Decision making unit (DMU)

considérée comme efficiente. Inversement, une DMU dont le plan de production se situe en dessous de la frontière est considérée comme inefficiente.

Les premières études de l'efficience productive ont été réalisées par Koopmans (1951), Debreu (1951) et Farrell (1957). Koopmans propose une définition de l'efficience dans une logique parétienne: s'il est technologiquement impossible d'augmenter un output et/ou de réduire un input sans simultanément réduire au moins un autre output et/ou d'augmenter au moins un autre input, le plan de production choisi par le DMU est techniquement efficient. Debreu (1951) est le premier à offrir une mesure de l'efficience productive avec le coefficient d'utilisation des ressources. Ce dernier calcule la réduction équiproportionnelle maximale de tous les inputs (orienté input)[2] permettant de continuer à produire les outputs. Pour l'auteur, ce coefficient fournit une évaluation numérique de la perte associée à une situation non optimale au sens de Pareto. Cependant Farrell (1957) est le premier auteur à proposer une décomposition de l'efficience productive en deux composantes: l'efficience technique et l'efficience allocative. L'efficience technique, inspirée du coefficient d'utilisation des ressources de Debreu, existe quand un output donné est produit avec les plus petites quantités de facteurs techniquement possibles. Elle mesure la manière dont le DMU choisit les quantités d'inputs utilisées dans le processus de production quand les proportions d'utilisation des facteurs de production sont données. L'efficience allocative mesure l'aptitude de DMU à combiner ses inputs dans des proportions optimales compte tenu de leur prix relatif sur le marché et du budget alloué pour les acquérir. La combinaison de l'efficience technique et de l'efficience allocative permet de

2- La mesure de l'efficience orientée vers la maximisation des outputs donne l'accroissement maximum de l'output qui peut être obtenu avec un niveau inchangé d'inputs.

déterminer l'efficience économique globale (ou totale).

Deux approches sont proposées dans la littérature pour mesurer l'efficience productive: les méthodes paramétriques et les méthodes non paramétriques. L'approche non paramétrique utilise la programmation linéaire et plus précisément la méthode d'enveloppement des données (DEA) pour construire la frontière productive mais impose l'hypothèse de convexité de l'ensemble de production[3]. Il n'est alors pas nécessaire d'imposer a priori une spécification particulière de la fonction de production, de coût ou de profit ce qui constitue un avantage de cette approche. En revanche, les scores d'efficience obtenus par l'approche non paramétrique sont sensibles aux erreurs qui peuvent affecter les données. L'approche économétrique[4] tient compte des erreurs dans les données, en introduisant deux types d'aléas dans la spécification des fonctions de production, de coût ou de profit. Le premier aléa est l'erreur symétrique usuelle, alors que la seconde erreur est un aléa asymétrique qui représente l'inefficience. En revanche, il est nécessaire d'imposer une spécification particulière pour la frontière paramétrique ainsi qu'une distribution particulière pour les termes d'erreur ce qui constitue une faiblesse pour cette approche. Comme on le voit la faiblesse de l'une font la force de l'autre et réciproquement.

Construction d'une frontière d'efficience par la méthode d'enveloppement des données (DEA)

Charnes, Cooper et Rhodes (1978) généralisent l'approche de Farrell (1975) au contexte multi-outputs et multi-inputs en supposant le cas d'une technologie à rendements d'échelle

3- Deprins, Simar et Tulkens (1984) ont proposé la méthode Free Disposal Hull (FDH) qui présente l'avantage d'avoir relâcher l'hypothèse de convexité de la frontière mais son inconvénient est que l'échelle de production n'est plus considérée comme source d'inefficience. De plus, cette méthode ne permet pas d'étudier les différentes formes de l'efficience productive notamment l'efficience allocative et l'efficience coût.

4- Pour un survol complet de ces méthodes, voir Lovell (1993).

constants. Ils construisent un programme d'optimisation mathématique dont la solution fournit une mesure de l'efficience relative des DMUs au sens de Farrell.

Le modèle Charnes, Cooper et Rhodes (CCR) que nous utilisons repose sur la maximisation de la somme pondérée des outputs rapportée à la somme pondérée des inputs (ou la minimisation de la somme pondérée des inputs rapportée à la somme pondérée des outputs). Il s'agit de maximiser le score d'efficience pour chaque DMU tout en respectant la contrainte d'un score d'efficience inférieur ou égal à l'unité pour l'ensemble des DMUs observées, sachant que les pondérations sont toutes positives. Pour présenter le modèle CCR, nous supposons qu'il y a n *DMUs* (ou banques) dans notre ensemble d'observation. Une DMU_j peut consommer des montants de m inputs différents (x_{ij} est la quantité observée de l'input i utilisée par l'unité de décision $j, i = 1,...,m$) pour produire s outputs différents (y_{rj} est la quantité observée de l'output r produit par l'unité de décision $j, r = 1,...,s$).

$$\begin{cases} \max h = \dfrac{\sum_{r=1}^{s} u_r Y_{rk}}{\sum_{i=1}^{m} v_i X_{ik}} \\ s.t \quad \dfrac{\sum_{r=1}^{s} u_r Y_{rk}}{\sum_{i=1}^{m} v_i X_{ik}} \le 1 \qquad \text{pour } j = 1,...,n \\ u_r \ge 0 \qquad \text{pour } j = 1,...,s \\ v_i \ge 0 \qquad \text{pour } i = 1,...,m \end{cases} \quad (1)$$

Ce modèle montre que l'efficience de la $k-$ième DMU sera obtenue comme un ratio entre outputs et inputs sous la contrainte

que ce même ratio soit égal ou inférieur à 1 pour l'ensemble des autres DMUs observées. Le modèle d'optimisation (1) est non convexe, non linéaire et fournit un nombre infini de solutions optimales. Il peut être transformé en un problème de programmation linéaire dual standard (voir Charnes et Cooper, 1962) de sorte que l'on obtienne:

$$\begin{cases} \text{Min } h_k \\ \sum_{j=1}^{n} \mu_j Y_{rj} \geq Y_{rk} \qquad \forall\, r = 1,...,p \\ \sum_{j=1}^{n} \mu_j X_{ij} \leq h X_{ik} \qquad \forall\, i = 1,...,m \\ \mu_j \geq 0 \qquad \forall\, j = 1,...,n \end{cases} \qquad (2)$$

où h_k est le score d'efficience technique (la $k-$ième observation sera efficace si et seulement si $h_k = 1$). La DMU_k évaluée est représentée par son vecteur d'output Y_{rk} et par son vecteur d'inputs X_{ik}. A la résolution du programme, cette dernière est comparée à une combinaison linéaire des DMUs efficaces, celles-ci constituant un référentiel. Y_{rj} et X_{ij} désignent les vecteurs d'inputs et d'outputs de ces DMUs efficaces, n, p et m représentent respectivement le nombre de DMUs comparées, la dimension du vecteur des outputs et la dimension du vecteur des inputs. Les μ_j (pairs) indiquent la façon dont les UD se combinent pour former la frontière d'efficience par rapport à laquelle la $k-$ième est comparée. Ces multiplicateurs reçoivent le nom des pairs (peers) en référence aux DMUs efficaces $(\mu_j > 0)$ qui forment un segment de la frontière d'efficience.

Les programmes de CCR mesurent exclusivement l'efficience technique globale en prenant pour hypothèse de rendements d'échelle constants. Banker, Charnes et Cooper (1984) ont

étendu la mesure de l'efficience au cas de rendements d'échelle variables en introduisant une contrainte additionnelle $\left(\sum_{j=1}^{n} \mu_j = 1\right)$ dans le programme (2) développé par CCR.

$$\begin{cases} \underset{h,\mu_j}{\text{Min}}\ h \\ \sum_{j=1}^{n} \mu_j Y_{rj} \geq Y_{rk} \qquad \forall\ r = 1,\ldots,p \\ \sum_{j=1}^{n} \mu_j X_{ij} \leq h X_{ik} \quad \forall\ i = 1,\ldots,m \\ \sum_{j=1}^{n} \mu_j = 1, \quad \mu_j \geq 0 \qquad \forall\ j = 1,\ldots,n \end{cases} \tag{3}$$

La contrainte de convexité $\left(\sum_{j=1}^{n} \mu_j = 1\right)$ garantit que la DMU évaluée n'est comparée qu'à des DMUs de taille similaire. En résolvant le modèle (3) pour l'ensemble des DMUs, la méthode DEA détermine une frontière de production qui permet d'évaluer l'efficience productive de chaque DMU en générant un score d'efficience compris entre 0 et 1. Un score égal à l'unité (respectivement inférieur à 1) signale l'efficience (respectivement l'inefficience) de la DMU évaluée.

Les modèles DEA présentés ci-dessus ne permettent pas de calculer l'efficience allocative des différentes DMUs. En effet, la mesure de l'efficience allocative fait référence, comme nous l'avons souligné, à la capacité du producteur à choisir la bonne combinaison d'inputs à outputs donnés ou inversement à sa capacité à choisir la bonne combinaison d'outputs à inputs donnés et ce à la lumière des prix qui prévalent au moment de la production. L'hypothèse de minimisation des coûts permet d'incorporer les hypothèses comportementales classiques de la théorie microéconomique et donc d'estimer l'efficience

technique, l'efficience allocative et l'efficience coût. L'hypothèse de maximisation de profit permet d'établir les relations duales entre la fonction de profit et les fonctions de distance d'input et d'output. Elle mesure la distance entre le profit actuel d'une DMU et le profit potentiel (ou observé) maximal étant donné les prix des inputs et des outputs. Malheureusement, les données concernant les différents outputs n'étant pas tous disponibles, nous avons décidé pour le calcul de l'efficience allocative d'adopter l'hypothèse de minimisation des coûts des banques libanaises. Le programme linéaire peut s'écrire de la façon suivante:

$$\begin{cases} \min \sum_{i=1}^{m} c_{ik} x_{ik} \\ s.t \\ x_{ik} \geq \sum_{j=1}^{n} x_{ij} \mu_j \\ Y_{rk} \leq \sum_{j=1}^{n} y_{rj} \mu_j \\ \sum_{j=1}^{n} \mu_j = 1, \quad \mu_j \geq 0 \end{cases} \qquad (4)$$

où c_{ik} est le coût unitaire de l'unité de décision k analysée dans le programme. Résolu pour chaque observation, le modèle (4) permet de calculer l'efficience coût de chaque DMU qui sera représenté par le rapport entre le coût potentiel ou observé minimal et le coût actuel auquel fait face la DMU étudiée:

$$CE_k = \frac{c_k x^*}{c_k x_k}$$

Avec cette approche, l'efficience allocative peut être mesurée par

le rapport entre l'efficience coût (CE_k) et l'efficience technique (TE_k).

Efficacité bancaire: une revue de la littérature

Plusieurs études se sont intéressées à l'évaluation de la performance des secteurs bancaires des pays développés (Berger & Humphrey, 1997; Kwans & Eisenbeis, 1995, Sufian, Majid & Zulkhibri, 2007). La première conclusion qui ressort de ces différentes études pourrait être qu'il n'existe à l'heure actuelle aucun consensus parmi les chercheurs sur l'existence d'une meilleure méthode d'estimation de la performance productive. L'efficacité moyenne recensée par les auteurs cités précédemment, s'élève à 79% (regroupant les approches paramétriques et non paramétriques). Les seules approches paramétriques affichent une efficacité moyenne de 72% contre 84% pour les approches paramétriques, confirmant le fait que les approches non paramétriques tendent à considérer comme inefficacité des facteurs aléatoires. Globalement, les approches non paramétriques appliquées à l'industrie bancaire affichent une inefficacité moyenne allant de 20% à 25% des coûts et jusqu'à 50% des profits potentiels selon Berger et Mester (1997). Les approches non paramétriques présentent quant à elles des inefficacités moyennes allant de moins de 10% à plus de 50%.

Très peu de travaux se sont penchés sur la mesure et l'explication du niveau de l'efficience des banques dans les pays en voie de développement malgré leur importance dans le financement des activités économiques, (Isik e Hasan, 2003; Sufian, 2008, etc.). La plupart de ces pays se sont engagées dans des programmes de réformes structurelles dont l'objectif est la libéralisation progressive de leurs systèmes financiers. Au Liban, aucune étude ne s'est intéressée à l'évaluation de la performance productive des banques libanaises. L'évaluation de la performance des

banques libanaises par les méthodes de frontière d'efficience s'impose comme meilleure alternative à l'analyse traditionnelle par les ratios. En effet, comme nous l'avons souligné plus haut, le diagnostic synthétique de la performance basé sur l'utilisation de plusieurs ratios pouvant aboutir à des résultats divergents et donc à des conclusions mitigées. C'est la raison pour laquelle nous allons utiliser la technique DEA pour évaluer la performance des banques libanaises et pour pouvoir déterminer leur compétitivité par rapport aux banques israéliennes.

Données et statistiques descriptives des variables

L'analyse empirique porte sur un échantillon cylindré de banques libanaises et israéliennes. Les informations bancaires sont issues de la base de données bancaires internationales Bankscope de BVD-IBCA qui présente l'avantage de fournir des séries statistiques individuelles (par banque). L'échantillon a été constitué à partir des seules banques commerciales afin d'avoir un échantillon homogène. On dispose ainsi d'informations comptables annuelles (bilan, compte de résultat) sur un nombre suffisamment représentatif de banques libanaises et israéliennes sur la période 1999-2005.

Pour mesurer les outputs et les inputs, on utilise l'approche de l'intermédiation proposée par Sealey et Lindley (1977). Elle fait l'hypothèse que la banque collecte des dépôts afin de les transformer en prêts, en utilisant le facteur travail et le facteur capital dans le processus de transformation. L'approche alternative est celle dite de la production, où la banque est supposée utiliser les facteurs travail et capital pour produire les crédits et les dépôts. Certaines études ont montré que l'approche choisie pour la définition des inputs et des outputs bancaires avait un impact sur le niveau des scores d'efficience, mais n'impliquait pas de changement majeurs dans le classement des scores d'efficiences

(Wheelock et Wilson, 1995; Berger, Leusner et Mingo, 1997).

La production bancaire est mesurée par trois outputs: les actifs rémunérés, les autres actifs rémunérés et les hors bilan. Les trois facteurs de production retenus sont les dépôts bancaires, le capital physique (mesuré par les immobilisations) et le travail (mesuré par le nombre d'employés de la banque). Pour estimer une frontière de coût, on utilise le prix du capital physique (mesuré par les dépenses générales d'exploitation rapportées aux immobilisations), le prix du facteur travail (mesuré par le ratio dépenses de personnel par rapport au nombre d'employés), le prix du capital financier (mesuré par les charges financières sur le total des dépôts).

Le tableau(1) présente les statistiques descriptives pour les valeurs des outputs, des prix des inputs et des autres variables utilisées. Les statistiques montrent que les deux échantillons utilisés sont homogènes car la dispersion reste stable au cours du temps. Par ailleurs, cette dispersion est relativement homogène entre les différentes variables. En effet, le coefficient de variation représenté par le rapport σ / μ est contenu dans une intervalle étroite: [0.23; 1.93] sur la période retenue. Cette intervalle est de [0.11; 1.75] pour l'année 1999 et [0.17; 2.66] pour l'année 2005.

Afin d'atteindre les deux objectifs présentés plus haut, à savoir l'évaluation de la performance productive des banques libanaises et israéliennes et l'identification des facteurs explicatifs de l'efficience, nous procédons en deux étapes. Dans un premier temps, nous procédons à une construction d'une frontière non paramétrique en utilisant la méthode DEA pour le calcul des différentes composantes de l'efficience productive. La seconde étape consiste à expliquer les différences de performance.

Tableau 1: Statistiques descriptives des banques libanaises et israéliennes sur la période 1999-2005

		Actifs rémunérés	Dépôts	Autres actifs rémunérés	Dépenses de personnel	Hors-bilan	Capital fixe	Dépenses générales	Intérêts payés	Prix des dépôts	Prix du facteur travail	Prix du capital physique
						1999						
LIB	**MOY**	1319671	1120392	897847	12622	146988	42863	20752	93970	0.08	0.36	38.19
	MAX	7443284	6527822	5773603	56303	1080113	256558	85214	482744	0.13	1.49	75.74
	MIN	11000	4819	10792	178	1	163	225	6	0.001	0.03	20.17
	STDV	1813142	1533295	1265411	14650	257747	63048	23640	131280	0.02	0.31	12.23
	CV	1.37	1.37	1.41	1.16	1.75	1.47	1.14	1.40	0.26	0.86	0.32
ISR	**MOY**	14288977	3394341	14464981	238356	3563814	209445	13524	652432	0.05	0.02	0.83
	MAX	44088651	12141266	43182326	753186	11152751	772185	53208	1990728	0.06	0.02	1.53
	MIN	886686	117333	1013816	12012	86367	7422	457	52227	0.04	0.01	0.47
	STDV	16963640	4220458	16688290	278083	3935774	252376	19298	709712	0.01	0.00	0.37
	CV	1.19	1.24	1.15	1.17	1.10	1.20	1.43	1.09	0.11	0.26	0.45
						2005						
LIB	**MOY**	2593682	2201921	2050601	19948	486588	66286	34295	107856	45.48	0.37	0.05
	MAX	17590860	15317489	15072878	146818	8000521	548128	254790	675040	84.92	2.06	0.08
	MIN	19379	3619	19372	243	551	138	334	192	22.43	0.04	0.01
	STDV	4048602	3498916	3296078	27987	1296690	108892	47712	166775	13.74	0.37	0.01
	CV	1.56	1.59	1.61	1.40	2.66	1.64	1.39	1.55	0.30	0.99	0.31
ISR	**MOY**	18759090	5754866	17048327	296656	3509763	253574	18429	855097	0.05	0.01	1.21
	MAX	55548773	16981099	49494677	883771	12063871	810124	117315	2566804	0.06	0.02	3.38
	MIN	1226200	291462	1364806	13491	176885	3672	282	49316	0.04	0.01	0.56
	STDV	21481935	6605418	19070617	338376	4366498	287863	35669	971898	0.01	0.00	0.94
	CV	1.15	1.15	1.12	1.14	1.24	1.14	1.94	1.14	0.17	0.24	0.78

Note: MOY, MAX, MIN, STDV, CV représentent respectivement la moyenne, le maximum, le minimum, l'écart-type et le coefficient de variation.
LIB, ISR représentent respectivement les banques libanaises et les banques israéliennes

Résultats empiriques

Le tableau(2) fournit l'ensemble des scores d'efficience productive des banques libanaises et israéliennes obtenus à travers l'estimation d'une frontière non paramétrique (DEA) orientée vers la minimisation des inputs et sous l'hypothèse des rendements d'échelle variables. Le choix en faveur de ce type de modèle est justifié par le fait que l'hypothèse de rendements d'échelle variables est indiscutablement l'hypothèse la plus appropriée dans le cas des banques; l'orientation minimisation des inputs présente l'avantage d'insister sur la réduction de quantité d'inputs utilisés dans le processus de production afin d'accroître l'efficience, ce qui correspond bien au comportement de la plupart des banques dans un contexte de déréglementation et de concurrence.

Il ressort de notre étude de bons résultats d'efficience totale décomposée en efficience technique et efficience allocative. L'application de la méthode DEA révèle que l'efficience technique moyenne n'est pas très proche entre les banques libanaises et les banques israéliennes. En effet, l'efficience technique moyenne des banques libanaises est de 94% alors qu'elle s'établit à 76% pour les banques israéliennes, ce qui met en évidence un écart important de 18% en faveur des banques libanaises. Cette composante de l'efficience productive s'établit dans un intervalle [92%-96%] pour les banques libanaises et [66% et 82%] pour les banques israéliennes. Ces résultats indiquent qu'une diminution proportionnelle des facteurs de production utilisés par les banques libanaises (respectivement les banques israéliennes) de l'ordre de 8% à 4% (respectivement de 34% à 12%) leur aurait permis de résorber leur inefficience sur la période retenue. La dispersion des scores d'efficience technique n'est pas très proche puisque le

coefficient de variation reste contenu dans un intervalle [5%-8%] pour les banques libanaises contre [28%-49%] pour les banques israéliennes. De plus, on observe que les écarts de performance, à l'intérieur de chaque groupe, sont appréciables puisque certaines banques libanaises (respectivement les banques israéliennes) sont à 20% (respectivement de 60%) d'inefficience technique par rapport aux meilleures banques de leur propre groupe.

L'efficience allocative moyenne sur la période s'établit à 84% pour les banques libanaises et à 88% pour les banques israéliennes, ce qui laisse apparaître une légère différence de 4% en termes d'efficience allocative en faveur des banques israéliennes. Ces résultats indiquent que les erreurs de gestion en matière d'allocation des ressources et de quantité des facteurs de production employée conduisent à des inefficiences allocatives d'environ 16% pour les banques libanaises et 12% pour les banques israéliennes. En d'autres termes, l'inefficience allocative observée dans les banques libanaises et israéliennes s'explique par le fait que certaines banques utilisent les facteurs de production dans des proportions erronées ne permettant pas de minimiser leurs coûts de production. La dispersion de l'efficience allocative moyenne est identique puisque le coefficient de variation reste contenu dans un intervalle [14% et 22%] pour les banques libanaises contre [9%-22] pour les banques israéliennes.

Tableau 2: Efficience technique, efficience allocative et efficience coût des banques libanaises et israéliennes

		Banques libanaises			Banques israéliennes		
		TE	**AE**	**CE**	**TE**	**AE**	**CE**
1999	**MOY**	0.92	0.84	0.78	0.76	0.88	0.66
	MIN	0.69	0.46	0.46	0.39	0.61	0.28
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.08	0.12	0.13	0.27	0.14	0.29
	CV	0.08	0.15	0.17	0.35	0.15	0.44
2000	**MOY**	0.92	0.85	0.73	0.75	0.88	0.68
	MIN	0.73	0.40	0.40	0.28	0.60	0.27
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.08	0.14	0.14	0.29	0.14	0.30
	CV	0.08	0.18	0.20	0.38	0.16	0.45
2001	**MOY**	0.96	0.85	0.79	0.78	0.82	0.66
	MIN	0.81	0.43	0.43	0.17	0.55	0.26
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.05	0.12	0.14	0.31	0.18	0.31
	CV	0.05	0.15	0.18	0.40	0.22	0.47
2002	**MOY**	0.95	0.86	0.80	0.66	0.92	0.60
	MIN	0.82	0.51	0.50	0.28	0.78	0.19
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.06	0.12	0.13	0.32	0.08	0.38
	CV	0.06	0.14	0.17	0.49	0.09	0.63
2003	**MOY**	0.95	0.83	0.79	0.73	0.87	0.65
	MIN	0.84	0.43	0.43	0.29	0.60	0.28
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.05	0.14	0.15	0.29	0.16	0.32
	CV	0.06	0.17	0.19	0.40	0.19	0.49
2004	**MOY**	0.96	0.82	0.78	0.78	0.90	0.71
	MIN	0.74	0.30	0.30	0.41	0.64	0.33
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.07	0.18	0.19	0.25	0.14	0.27
	CV	0.07	0.22	0.25	0.31	0.16	0.38
2005	**MOY**	0.95	0.81	0.77	0.82	0.90	0.75
	MIN	0.74	0.42	0.42	0.49	0.76	0.41
	MAX	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
	SD	0.07	0.17	0.18	0.23	0.10	0.25
	CV	0.08	0.20	0.24	0.28	0.11	0.34
Moyenne sur la période		**0.94**	**0.84**	**0.77**	**0.76**	**0.88**	**0.67**

Note: MOY, MAX, MIN, SD, CV représentent respectivement la moyenne, le maximum, le minimum, l'écart-type et le coefficient de variation.

L'efficience coût totale moyenne s'élève à 77% pour les banques libanaises et à 67% pour les banques israéliennes. En s'intéressant à l'évolution de l'efficience coût, on constate que l'efficience coût des banques libanaise (respectivement des banques israéliennes) est décroissante (respectivement. croissante) sur la période étudiée. En effet, l'efficience coût des banques libanaises passe de 78% à 77% et elle reste contenue dans un intervalle étroit [73%-80%]. On peut donc conclure que les banques libanaises ont connu, en moyenne, un accroissement des coûts totaux de l'ordre de 12%. En revanche, l'efficience coût des israéliennes varie, en moyenne, de 60% à 71% sur la période retenue et la tendance globale semble donc être à l'amélioration de l'efficience coût puisque l'efficience coût est passée de 66% en 2000 à 75% en 2005. Cette amélioration de l'efficience coût traduit une amélioration des conditions d'utilisation des facteurs de production au sein des banques israéliennes. La dispersion de l'efficience coût des banques libanaises est moins forte que celle des israéliennes car le coefficient de variation varie entre 17% et 25% pour les banques libanaises et entre 34% et 63% pour les israéliennes. L'accroissement de la dispersion des scores d'efficience coût observée dans les banques israéliennes s'explique par le fait que les banques les moins performantes en termes de coût présentent un handicap de plus de 60% par rapport aux meilleurs pratiques. Elles pourraient donc réduire leurs coûts de 60% en adoptant les choix des banques les plus performantes.

Les résultats précédents montrent que les banques libanaises et israéliennes n'opèrent donc pas sur leur frontière de production en raison notamment d'une mauvaise utilisation des inputs (inefficience technique) et de proportions erronées des inputs (inefficience allocative) ce qui les empêche de minimiser leurs coûts de production.

Facteurs explicatifs du degré d'efficience productive des banques libanaises et israéliennes

Le calcul des scores d'efficience auquel nous avons procédé auparavant permet de situer les banques les unes par rapport aux autres selon leur niveau d'efficience. Ces scores ne reflètent pas uniquement les erreurs de gestion imputables aux dirigeants mais aussi l'environnement économique. La littérature bancaire montre que l'efficience productive des banques peut être influencée par deux types de facteurs:

a) des facteurs structurels d'environnement, totalement exogènes à la gestion de l'établissement bancaire et qui relèvent par exemple de l'environnement économique, légal et réglementaire.

b) des facteurs relevant exclusivement de la stratégie managériale de la banque, que les facteurs de production ne captent pas dans l'estimation de la frontière technologique.

En se basant sur les travaux de Berger (1993), Mester (1993), Allen et Rai (1996) et Mester (1996), nous allons tester l'influence sur l'efficience de certaines caractéristiques internes et externes qui, par construction, n'ont pas pu être considérées dans l'estimation de la frontière de production. Pour cela, nous allons retenir les variables suivantes:

- le taux de croissance de l'économie mesuré par le taux de croissance du produit intérieur brut (GDP).
- le taux d'inflation mesuré par le taux de croissance de l'indice des prix à la consommation (INF).
- le ratio du capital approché par le rapport entre les fonds propres et le total du bilan (CAP).
- la taille du bilan mesurée par le logarithme de l'actif total ($LnASSET$).

- le risque de crédit approché par le rapport entre les provisions pour créances douteuses et litigieuses et la taille du bilan $(RISQ)$.
- la rentabilité de l'actif est calculée comme le rapport entre le bénéfice net et le total du bilan (ROA).

Il s'agit donc d'établir une relation entre le niveau de l'efficience et certaines variables structurelles de types organisationnel, stratégique et économique. Cette démarche est maintenant d'usage courant dans l'analyse de l'efficience productive et diffère selon l'approche choisie: paramétrique ou non paramétrique. Dans l'approche paramétrique, on incorpore directement, dans les spécifications retenues (deterministes ou stochastiques), les facteurs qui expliquent l'efficience (estimation en une seule étape). Dans le cadre d'une approche non paramétrique, il s'avère beaucoup plus délicat de réaliser simultanément l'estimation de la frontière de coût et l'identification des déterminants de l'efficience. De ce fait, la plupart des auteurs procèdent en deux étapes: dans une première étape, ils calculent les scores d'efficience par des techniques d'enveloppement des données; dans un second temps, ils tentent d'expliquer les scores à l'aide de régression. Cette décomposition soulève quelques problèmes de nature statistique puisque les méthodes non paramétriques fournissent une mesure de la performance de chaque banque relativement à toutes les banques formant la frontière efficiente. Cette interdépendance des scores d'efficience rend problématique (voir impossible) l'inférence statistique à partir des tests standards et nécessite le développement de méthodologies adaptées inexistantes à ce jour.

Le tableau(3) donne les résultats obtenus à partir de la méthode des moindres carrés ordinaires.

Tableau 3: Facteurs explicatifs de l'efficience productive

	Banques libanaises			Banques israéliennes		
	AE	*CE*	*TE*	*AE*	*CE*	*TE*
C	69.4999 * (5.95)	61.7009 * (4.54)	77.2990 * (12.01)	0.9900 * (9.08)	0.9953 * (9.36)	1.0155 * (23.24)
CAP	0.1981 ** (1.89)	0.2834 ** (2.01)	0.1544 * (3.16)	0.0386 * (2.57)	0.0263 ** (1.93)	0.0263 ** (1.79)
RISK	-0.0978 * (-3.02)	-0.1160 * (-3.60)	-0.0159 * (-2.65)	0.0038 ** (2.53)	0.0039 ** (2.56)	-0.0018 * (-3.44)
LIQ	-0.0206 ** (-1.86)	-0.0268 ** (-1.93)	-0.0054 ** (-1.71)	-0.1212 ** (-2.43)	-0.2716 * (-3.82)	-0.1339 * (-4.38)
ROA	0.8866 ** (1.69)	0.6635 ** (1.81)	-0.2672 ** (-1.89)	0.0886 (0.21)	-0.2661 * (-3.39)	-0.4305 ** (-2.34)
LnASSET	1.1420 ** (1.76)	1.5665 ** (1.83)	1.3293 * (2.88)	-0.0042 (-0.47)	0.0016 (0.19)	0.0038 ** (1.74)
INF	-0.0883 (-0.39)	-0.3359 (-1.19)	0.0383 (0.99)	-0.2622 (-1.12)	-0.2534 (-0.93)	0.0018 (0.20)
GDP	0.2749 ** (1.77)	0.3852 ** (1.973)	-0.0955 (-1.50)	0.6526 ** (2.44)	0.5573 ** (1.72)	0.2837 ** (2.51)
R^2	0.75	0.79	0.55	0.78	0.80	0.80
F-statistic Prob (F-statistic)	26.49 (0.0000)	32.89 (0.0000)	22.87 (0.0000)	25.59 (0.0000)	29.38 (0.0000)	29.02 (0.0000)

(*), (**) signifient que les coefficients sont significatifs au seuil de 1% et 5% respectivement.

L'observation générale du tableau(3) montre que le pouvoir explicatif paraît élevé puisque le coefficient de détermination R^2 est relativement élevé et dépasse les 50% dans les différentes estimations effectuées.

En ce qui concerne les coefficients associés aux variables explicatives, on peut remarquer, en premier lieu, l'existence d'une relation positive entre le ratio de fonds propres (CAP) et les scores d'efficience des banques libanaises et des banques israéliennes. Cette relation est statistiquement significative au seuil de 5% dans les différentes estimations réalisées. La liaison positive entre le ratio de fonds propres et l'efficience productive des banques signifie que plus la proportion des fonds propres dans le total du bilan augmente plus les banques sont efficientes dans l'activité de transformation de leurs ressources. Une autre explication possible est que le lien positif entre la capitalisation et l'efficience pourrait s'expliquer par le fait que les banques sont hostiles au risque.

Les résultats montrent que le lien entre l'efficience et la variable $Risk$ est significatif au seuil de 5%. Le signe des coefficients, tantôt positif (banques libanaises) tantôt négatif (banques israéliennes) ne permet pas de déterminer la contribution de la variable $Risk$ dans le niveau d'efficience atteint par chaque banque. La relation positive entre le risque et l'efficience montre que les banques les plus efficaces sont celles qui enregistrent le niveau de risque le plus élevé. Ainsi, un accroissement du degré de risque serait donc compensé par une tarification plus élevée des crédits octroyés ce qui permet de dégager une marge d'intérêt plus élevée et donc de couvrir les coûts de production. Ce résultat paraît surprenant et n'est, par conséquent, pas conforme avec ceux de Berger et DeYoung (1997) et Dietsch (1996) qui trouvent une liaison inverse

entre le niveau de risque et l'efficience productive. En revanche, la liaison négative observée pourrait s'expliquer par le fait que les banques qui limitent leur prise de risque doivent améliorer leur solvabilité, leur profitabilité future et donc leur efficience productive. En d'autres termes, la dégradation de l'activité économique, qui s'accompagne souvent d'un accroissement de la probabilité de défaillance ou de non remboursement des crédits octroyés, affecte le résultat des banques et accroît le nombre des prêts improductifs. Cette situation entraîne un accroissement de coût total des banques (en raison de la nécessité d'accroître la surveillance), un accroissement des provisions pour risques, un accroissement des coûts associés aux prêts improductifs, une réduction du capital financier (en raison des pertes de revenu) et une réduction de la performance productive des banques.

L'étude du lien entre l'efficience et la liquidité bancaire montre que la liaison est négative et statistiquement significative quel que soit l'échantillon retenu. Ainsi, un accroissement de la liquidité bancaire pourrait s'interpréter comme la manifestation d'une inefficience dans la transformation de ses ressources. Ce résultat pourrait s'expliquer par le fait que les banques préfèrent plutôt orienter leurs ressources dans les emplois de trésorerie (achats des titres publics par exemple) peu risqués et moins rémunérateurs que les crédits à la clientèle.

La relation entre la rentabilité bancaire mesurée par *ROA* et l'efficience productive montre que les coefficients estimés sont statistiquement significatif au seuil de 5% dans cinq spécifications. Le signe de ces coefficients tantôt positif tantôt négatif ne permet pas de déterminer la contribution de la variable ROA dans l'efficience productive des banques. La liaison positive observée entre certaines composantes de l'efficience signifie, en théorie,

qu'une bonne performance productive, qui traduit une bonne organisation de la production, devrait correspondre à une bonne rentabilité. Cela veut dire que plus une banque cherche à améliorer sa rentabilité, plus elle a tendance à choisir efficacement ses facteurs de production, à baisser ses coûts et donc à améliorer son efficience productive. Nos résultats font également apparaître une relation négative et inattendue entre l'efficience et la rentabilité. Comment expliquer ces résultats? Deux hypothèses peuvent être avancées. La première est l'hypothèse d'inefficience-X (Leibenstein, 1970), inspirée de la théorie managériale. Selon cette hypothèse, l'inefficience révèle des problèmes d'organisation. Ainsi, les problèmes d'organisation expliqueraient que certaines banques, pourtant bien positionnées sur leurs marchés (bonne rentabilité par exemple) résolvent moins bien que d'autres les problèmes de réorganisation caractéristiques de l'industrie bancaire en période d'innovation et de restructuration. Par ailleurs, des banques qui disposeraient d'un réservoir de profit ou d'un pouvoir de marché ne seraient pas autant incitées que les autres à réaliser des efforts de productivité et à maîtriser les coûts de production. La seconde hypothèse est inspirée de la théorie de la concurrence imparfaite. En particulier, si la concurrence est importante, des banques bien placées en termes de coûts peuvent choisir – ou être contraintes de choisir – une politique commerciale (probablement agressive) qui ne leur permet pas d'être performantes en termes de rentabilité. Autrement dit, certaines banques, qui réalisent des efforts de productivité, choisissent efficacement leurs inputs et maîtrisent mieux leurs coûts, semblent avoir des difficultés à accroître leurs marges, dans la mesure où elles se heurtent des conditions de concurrence et ne disposent pas du pouvoir de marché qui leur permettraient de réaliser des profits importants.

Les coefficients associés à la variable *LnASSET* sont statistiquement significatif au seuil de 5% dans toutes les spécifications. Les signes de ces coefficients font apparaître une relation positive entre la taille d'une banque et l'efficience productive. Cette relation positive montre que plus une banque dispose d'une taille importante, plus elle a la possibilité de faire des profits, d'être plus exigeante en terme de compression des coûts, de bien gérer ses facteurs de production et donc d'améliorer sa performance productive.

L'inflation n'apparaît pas comme un déterminant de l'efficience des banques. En effet, aucune conclusion ne semble se dégager des estimations effectuées dans la mesure où les coefficients estimés présentent des signes opposés et sont non significatifs. Enfin, nos résultats montrent que l'état de santé de l'économie et l'efficience bancaire sont étroitement liés. En effet, le taux de croissance de l'économie mesurée par le taux de croissance du PIB est corrélé positivement avec l'efficience et cette relation est statistiquement significative au seuil de 5% dans les différentes spécifications. Ainsi, une phase d'expansion économique qui s'accompagne d'une amélioration de l'activité économique, d'une amélioration de la rentabilité des entreprises et d'une baisse des crédits douteux devrait se traduire par une bonne gestion des facteurs de production, par une baisse des coûts et donc par une amélioration de l'efficience des banques.

Conclusion

Dans cet article, nous avons procédé à la mesure de l'efficience technique, l'efficience allocative et l'efficience coût des banques libanaises et israéliennes en utilisant la méthode d'enveloppement des données DEA. Il ressort des nos résultats que les banques libanaises et israéliennes ont connu une amélioration des différentes composantes de l'efficience productive. Les réformes adoptées dans ces deux pays semblent donc avoir un effet bénéfique sur l'efficience des banques grâce à un processus de déréglementation plus prudent et mieux synchronisé. Au-delà de la simple mesure de l'efficience coût, nous avons étudié les facteurs explicatifs des différences d'efficience entre les banques retenues. Les résultats des différentes régressions montrent que les facteurs internes et l'environnement économique semblent contribuer de façon significative à l'évolution des scores d'efficience. Ces résultats doivent évidemment être pris en précaution car il s'agit d'une première analyse de l'efficience productive des banques libanaises et israéliennes sur la période retenue. En effet, les résultats obtenus nécessitent un affinement méthodologique. L'utilisation de la fonction de distance, qui semble être une voie prometteuse d'estimation paramétrique des technologies multi-output multi-input, la méthode Bootstrap qui confère des propriétés statistique aux estimations de la méthode DEA seraient à n'en pas douter des voies à explorer afin de compléter et d'étendre ce travail.

Bibliographie

- Allen L., Rai A. (1996), "**Operational Efficiency in Banking: An International Comparison**", Journal of Banking and Finance 20, p.p.655-672.
- Banker R., Charnes A., Cooper A. (1984), "**Some models for estimating technical and scale inefficiencies in Data Envelopment Analysis**", Management Science, 30, p.p. 1078-1092.
- Berger A., Leusner., Mingo J. (1997), "**The Efficiency of Bank Branches**", Journal of Monetary Economics 40, 1, p.p. 141-162.
- Berger, A, Humphrey D. (1997), "**Efficiency of Financial Institutions: International survey and direction for future research**", European Journal of Operational Research, 98, p.p. 175-212.
- Berger A. (1993), "**Distribution-free's estimates of efficiency in the U.S. banking industry and tests of the standard distributional assumptions**", Journal of Productivity Analysis 4, p.p. 92–261.
- Charnes A., Cooper W., Rhodes E. (1978), "**Measuring the Efficiency of Decision Making Units**", European Journal of Operational Research 2, p.p. 429-444.
- Charnes A., Cooper W. (1962), "**Programming with linear fractional functional**", Naval Research logistics, 9, p.p. 181-186.
- Debreu G. (1951), "**The Coefficient of Ressources Utilization**", Econometrica, 19/3, July, p.p. 92-273.
- Deprins D., Simar L., Tullkens H. (1984), "**Measuring Labor Inefficiency in Post offices. In the Performance of Public Entreprises: Concept and Measurement**", Amsterdam, North-Holland: Tulkens eds, p.p. 243-267.
- DeYoung R., Nolle D. (1996), "**Foreign-owned banks in the United States: earning market share or buying it?**" Journal of Money Credit and Banking, 28, 4, p.p. 622-636.
- Dietsch M. (1996), "**Efficience et Prise de Risque dans les Banques françaises**", Revue Economique 47, 3, p.p. 745-754.
- Farrell M. (1957), "**The Measurement of Productive Efficiency**, Journal of Royal statistical Society 120, p.p. 253-281.

- Forsund F., Hjalmarson L. (1974), "**One the Measurement of Productive Efficiency**", Swedish Journal of Economics, 72/2, June, p.p. 54 -141.
- Koopmans T. (1951), "**Analysis of Production as an Efficient Combination of Activities**", in Koopmans T. (ed) Activity Analysis of Production Allocation, New haven, Yale University Press, pp. 33-97.
- Kwans, H., & Eisenbeis, R. (1995), "**An Analysis of Inefficiencies in Banking**", Journal of Banking and Finance, 19 (3–4), pp.733–734.
- Lovell C. (1993), "**Production Frontiers and Productive Efficiency**", in: H. Fried, C.A.K. Lovell, S. Schmidt (eds) The Measurement of Productive Efficiency: Techniques and Applications, Oxford, Oxford University Press, p.p. 3-67.
- Mester L. (1996), "**A Study of Bank Efficiency Taking into Account Risk Preferences**", Journal of Banking and Finance 20, p.p. 1025–1045.
- Mester L. (1993), "**Efficiency in the Savings and Loan Industry**", Journal of Banking and Finance 17, p.p. 267–286.
- Sealey C., and Lindley L. (1977), "**Inputs, Outputs, and Theory of Production Cost at Depositary Financial Institutions**", Journal of Finance 32, p.p. 1251-1266.
- Sufian, F. (2008), "**Determinants of bank efficiency during unstable macroeconomic environment: Empirical evidence from Malaysia**", Research in International Business and Finance, 23 (1), p.p. 54-77.
- Vander Vennet R. (2002), "**Cost and Profit Efficiency of Financial Conglomerates and Universal Banks in Europe**", Journal of Money, Credit and Banking, Blackwell Publishing, 34, 1, p.p. 82-254.
- Wheelock D., Wilson P. (1995), "**Evaluating the Efficiency of Commercial Banks: Does Our View of What Banks Do Matter**?", Review of Federal Reserve Bank of Saint-Louis 77, 4, p.p. 39-52.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *Dr. Mohammad Mourad*

  Center of gravity of the US and the EU capitals in the Arab Gulf (the Euro – Dollar conflict) ***65***

- *Dr. Kleb Kleb*

  Security of Water resources in developing countries in the 21st century ***67***

- *Mahmoud Haydar*

  Theses of citizenship and confessionalism in Lebanon ***68***

Dr. Mohammad Mourad

Center of gravity of the US and the EU capitals in the Arab Gulf (the Euro – Dollar conflict)

The Arab Gulf holds a special importance from the perspective of strategic interests to both American and European capitalisms, it rather holds an international interest by reason of storing a power stockpile considered as the most important power reserve in the world. This reserve will remain until many coming decades a strategic commodity playing the central role in industrial needs and in strengthening the accumulative capitalist turnover either through financial deposits as reserves in hard currencies on one hand or through investments in the development field on the other hand.

If the US capitalism reached the peak of the capitalist world pyramid following World War II, European capitalisms which were drained by economically and humanitarianly destructive wars did not retire from their capitalist positions. However, the European countries began overcoming European internal conflicts to embark upon a new distinguished experiment of unity and integration that is the experiment of the European Union which included until 27 European countries until 2007 and it is nominated to join another number of countries. This comes in a series of serious European attempts aimed at consolidating internal political and economic integration and developing it in hope of the emergence of the European Economic polarity on the international level.

And since Europe represented the factor of balance between the American and Soviet polarities during the Cold War era, thereupon, the end of this war with the fall of the Soviet Union in the beginning of the nineties turned Europe into an international polarity power which competed with the American polarity that aimed to establish its leadership over the world.

Based on these facts, the European – American competition stand out to take hold of a distinguished location in the Gulf market based on the notion that this market represents a vital source of power and a financial surplus considered as the most important financial blocs in the world. The bloc has currently become more than ever the top priority on the agendas of European and American interests since it could be one of the most crucial factors in rectifying the performance of the capitalist system especially in western countries where it is most concentrated in addition to assisting it in overcoming its current crisis represented by a pressing state of recession on the economic and financial levels.

This study attempts to give a sufficient image concerning the nature of the network of interests between the six Gulf States on one hand and the United States and the European Union on the other hand. With regard to the most notable bilateral relations between the Gulf States and the United States and between the Gulf States and the European Union the study will tackle six main axes:

1 – the Gulf from the perspective of European and American Strategic Security

2 – the security of power

3 – Transforming the Gulf into a military zone and turning it into a vital market for American and European arms trade

4 – mutual investments between the Gulf States and both the European Union and the United States

5 – The market interactions between the Gulf States and the European Union and the United States

6 – Between the notion of Petrodollar and Eurodollar

Dr. Kleb Kleb

Security of Water resources in developing countries in the 21st century

At the beginning of the nineties in the 20th century, the human development report that was issued by the United Nations in 1990 put forth the notion of human security as a framework extending beyond the classical perspective of the national security notion which was limited to security and military sides.

Later on, a subsequent issue of the same report defined human security as ensuring security against unpredictable events which can lead to chaos with regard to the livelihood of humans. The same report considered the security of water resources as an indivisible part of this new and comprehensive concept of human security to the point that the non-availability of favorable circumstances aimed at guaranteeing the security of water resources prevents from guaranteeing human security.

And then, how can we define the security of water resources? Why is it that this concept of security was neglected until recently? What are the causes and factors which are keeping from guaranteeing the security of water resources in developing countries? What could be the effects of the aggravation of disorder in water resources security during the 21st century? What can be done to diminish the intensity of this problem?

Theses of citizenship and confessionalism in Lebanon

This research aims at developing a cognitive insight with regard to the situation of citizenship in a multi-confessional country such as Lebanon. There is no doubt that an effort of this kind is surely full of risks and therefore any discussions tackling citizenship and confessionalism or the citizen and the confession or even the state of confessions during times of crises or civil peace will only be a talk of speculations and jurisprudence.

Citizenship and confessionalism extend beyond the meaning of these two words and turn into one complex truth chronicling Lebanon's past history just as it lays the foundation for the present and the future of a country whose citizens keep on experiencing every now and then the bases of its foundation.

Hence, one cannot discuss the issue of citizenship in Lebanon outside the borders of confessions to the point that they are almost connected together like the noun and its adjective and when we made citizenship equivalent to confessionalism we were not attempting to form a dissimilar dualism but to deal with them as one issue. Since the foundation of Lebanon as a political and social entity through its successive foundation dates (the State of Greater Lebanon in 1920, the Independence republic in 1943, the republic of Taef in 1989) nothing is moving or developing outside the borders of confessions. The bases of the new entity were founded on confessions and according to this criteria the state's map was drawn and the form of power was shaped and the political and social system became complete to the point that the State of confessions became the confessional State in view of the fact that confessions cannot produce a constitutional political system which does not resemble its structure. In the same context, no political or social entity can spread and develop without being linked in a way or another with the confessional system and its general law. Even the non-confessional organizations such as the secular parties, syndicates, federations and civil organizations and anything that deserves to be called part of the so called "civil society" did not succeed during all contemporary history in gaining complete independence and failed to turn into a true civil society. Despite the chivalry of these organizations' leaders which manifested itself in their critical speeches and in unveiling the corrupt characteristics of the confessional system these leaders and their societies remained unable to push towards an effective political reform.

Furthermore, it is beyond any doubt that any discussion tackling the citizen cannot be comprehensive without speaking about the citizen's confession and his loyalty to this entity.

In order to better understand the complexities of Lebanon's historic physics we find it necessary to study its confessional pillars. Based on these pillars – as we assume – we can attempt to draw a cognitive map which might assist us in our endeavor.

Therefore, we suggest a series of theses which can shed light on the central role of the confessions in the emergence of Lebanon:

The first thesis: confessionalism is a purely Lebanese term

The second thesis: confessions in Lebanon are not merely sectarian divisions of the Christian and Muslim religions, they are rather cultural, social and political unities

The third thesis: Lebanese confessions have no religions and play a part in the political life

The forth thesis: the State, according to the four confessions which formed Lebanon, is nothing but a framework organizing the political agreement joining between them

The fifth thesis: confessionalism described as a Lebanese ideology.

The sixth thesis: Confessions turned Lebanon, especially in times of war and civil conflicts, into a security term

The seventh thesis: the Lebanese territories in the capacity of a confessional geopolitical entity

The eighth thesis: civil/confessional marriage

The ninth thesis: conflict over the history of Lebanon

The tenth thesis: confessionalism in the capacity of modernity

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

- *Dr. Mohammad Mourad*

  Centre de gravité des États-Unis et des capitales de l'UE dans les pays arabes du Golfe (Le conflit de l'Euro - Dollar) ***72***

- *Dr. Kleb Kleb*

  Sécurité des ressources hydrauliques dans les pays en développement au 21e siècle ***73***

- *Mahmoud Haydar*

  Réflexions sur la citoyenneté et le confessionnalisme au Liban ***74***

Dr. Mohammad Mourad

Centre de gravité des États-Unis et des capitales de l'UE dans les pays arabes du Golfe
(Le conflit de l'Euro - Dollar)

Les pays arabes du Golfe ont une importance particulière du point de vue des intérêts stratégiques pour les capitalismes américain et européen puisqu'ils détiennent un puissant stock considérée comme la réserve la plus importante dans le monde. Cette réserve restera, pour de nombreuses décennies à venir, un produit stratégique qui joue le rôle central des besoins industriels et qui renforce le chiffre d'affaires cumulé capitaliste, soit par des dépôts financiers tels que les réserves en devises fortes, d'une part ou par des investissements dans le domaine du développement d'autre part.

Si le capitalisme américain a atteint le sommet de la pyramide suivante : monde capitaliste de la Seconde Guerre mondiale, les capitalismes européens ont été vidés par les plans économique et humanitaire destructeurs des guerres. Toutefois, les pays européens ont commencé à surmonter les conflits internes et à se lancer dans une nouvelle expérience unique de l'unité et de l'intégration qui est l'expérience de l'Union européenne qui comprenait 27 pays européens jusqu'en 2007 et ce chiffre a augmenté après quelques temps. Cela provient d'une série de graves tentatives européennes visant à consolider l'intégration interne politique et économique et son développement dans l'espoir de l'émergence de la polarité économique européenne sur le plan international.

Et puisque l'Europe représente le facteur d'équilibre entre les polarités américaine et soviétique pendant la guerre froide, alors, la fin de cette guerre avec la chute de l'Union soviétique au début des années nonante fait de l'Europe une puissance internationale dont la polarité est en concurrence avec la polarité américaine qui visait à établir son leadership dans le monde entier.

Sur la base de ces faits, l'Union européenne – Amérique tente de gagner un emplacement prestigieux dans les marchés du Golfe, reposant sur l'idée que ce marché représente une source essentielle du pouvoir et un excédent financier considéré comme le plus important des blocs dans le monde . Le bloc est actuellement devenu plus que jamais la priorité sur les agendas des intérêts européens et américains, car il pourrait être l'un des facteurs les plus déterminants dans la rectification de la performance du système capitaliste en particulier dans les pays occidentaux où elle est la plus concentrée en plus de l'aider à surmonter sa crise actuelle représentée par un état de récession aux niveaux économique et financier.

Cette étude tente de donner une image suffisamment claire et precise sur la nature du réseau d'intérêts entre les six Etats du Golfe, d'une part et les États-Unis et l'Union européenne d'autre part. En ce qui concerne les relations les plus notables bilatéraux entre les États du Golfe et les États-Unis et entre les États du Golfe et l'Union européenne l'étude abordera six axes principaux:

1- *le golfe du point de vue européen et américain de la sécurité stratégique*
2- *la sécurité de l'alimentation*
3- *transformer le Golfe en une zone militaire et en un marché vital pour les armes américaines et européennes de commerce*
4- *les investissements mutuels entre les Etats du Golfe et à la fois l'Union européenne et les États-Unis*
5- *Les interactions de marché entre les Etats du Golfe et l'Union européenne et les États-Unis*
6- *entre la notion de pétrodollars et des eurodollars*

Dr. Kleb Kleb

Sécurité des ressources hydrauliques dans les pays en développement au 21e siècle

Au début des années nonante du 20e siècle, le rapport de développement humain qui a été publié par l'Organisation des Nations Unies en 1990 a mis en relief la notion de sécurité humaine comme un cadre dépassant la perspective classique de la notion de sécurité nationale qui a été limité à la sécurité du point de vue militaire.

Plus tard, un numéro ultérieur du même rapport définit la sécurité humaine en assurant la sécurité contre les événements imprévisibles qui peuvent conduire au chaos en ce qui concerne les moyens de subsistance des personnes.

Le même rapport a examiné la sécurité des ressources en eau comme une partie indivisible de ce nouveau concept global de sécurité des gens, au point que la non-disponibilité de circonstances favorables visant à garantir la sécurité des ressources hydrauliques empêche de garantir la sécurité des gens.

Comment peut-on définir la sécurité des ressources en eau? Pourquoi est-ce que ce concept de sécurité a été négligé jusqu'à récemment? Quels sont les causes et les facteurs qui permettent de garantir et de maintenir la sécurité des ressources hydrauliques dans les pays en développement? Quels pourraient être les effets de l'aggravation des troubles dans la sécurité des ressources hydrauliques au cours du 21e siècle? Que peut-on faire pour diminuer l'intensité de ce problème?

Mahmoud Haydar

Réflexions sur la citoyenneté et le confessionnalisme au Liban

Cette recherche vise à développer une vision claire de la citoyenneté dans un pays multiconfessionnel comme le Liban. Un effort de ce genre est sans doute pleins de risques et donc toute discussion pour la lutte contre la citoyenneté et le confessionnalisme ou le citoyen et la confession ou encore l'état des aveux pendant les périodes de crises ou de la paix civile ne sera qu'une question de spéculations et de jurisprudence.

au-delà de la signification des deux mots Citoyenneté et confessionnalisme se trouve une vérité complexe chronique passée du Liban et ils sont la base pour le présent et l'avenir d'un pays dont les citoyens continuent l'expérience de temps en temps les principes de sa fondation.

Par conséquent, on ne peut pas discuter de la question de la citoyenneté au Liban en dehors des frontières des confessions, au point qu'ils sont presque reliés entre eux comme le substantif et son adjectif et quand nous avons pris la citoyenneté équivalent au confessionnalisme nous n'étions pas tenté de former un dualisme dissemblable, mais de les traiter comme un problème. Depuis la fondation du Liban en tant qu'entité politique et sociale à travers ses dates de fondation successives (l'État du Grand Liban en 1920, la République de l'indépendance en 1943, la République de Taef en 1989) rien ne change ou n'est en développement en dehors des frontières des confessions. Les bases de la nouvelle entité ont été fondées sur des aveux et en fonction de ce critère la carte de l'État a été établie, la forme du pouvoir était en règle et le système politique et social est devenu complet, au point que l'État d'aveux est devenue l'État confessionnel puisque les aveux ne peuvent pas produire un système politique constitutionnel qui ne ressemble pas à sa structure. Dans le même contexte, aucune entité politique ou sociale ne peut se propager et se développer sans être liée d'une manière ou d'une autre avec le système confessionnel et sa loi générale. Même les organisations non confessionnelles comme les partis laïques, syndicats, fédérations et organisations civiles et tout ce qui mérite d'être appelé une partie de ce qu'on appelle la «société civile» n'a pas réussi au cours de toute l'histoire contemporaine à obtenir l'indépendance complète et n'a pas pu se transformer en une véritable société civile. En dépit de ces dirigeants de ces organisations dont la chevalerie se manifestait dans leurs discours critique de dévoiler les caractéristiques de la corruption du

système confessionnel et des sociétés est resté incapable de pousser vers une réforme politique efficace.

En outre, il ne fait aucun doute que toute discussion de la lutte contre le citoyen ne peut être complète sans parler de la confession du citoyen et sa fidélité à cette entité.

Afin de mieux comprendre la complexité de l'histoire du Liban, nous trouvons qu'il est nécessaire d'étudier ses piliers confessionnels. Sur la base de ces piliers - comme nous le supposons - nous pouvons tenter de tracer une carte précise qui pourrait nous aider dans nos efforts.

Par conséquent, nous proposons une série de thèses qui peuvent faire la lumière sur le rôle central des confessions dans l'émergence du Liban:

La première thèse: le confessionnalisme est un terme purement libanaise.

La deuxième thèse: les confessions au Liban ne sont pas simplement sectaire concernant les divisions des chrétiens et des musulmane, elles sont plutôt culturelles, sociales et politiques.

La troisième thèse: les confessions libanaises n'ont pas de religion et ne jouent pas un rôle dans la vie politique

La thèse de suite: l'État, selon les quatre confessions qui formaient le Liban, n'est qu'un cadre général d'organisation de l'accord politique de se joindre entre eux

La cinquième thèse: le confessionnalisme décrit comme une idéologie libanaise.

La sixième thèse: Confessions au Liban, en particulier du temps de la guerre et les conflits civils, dans un terme de sécurité

La thèse septième du territoire libanais dans la capacité d'une entité géopolitique confessionnelle

La thèse huitième session: civile / mariage confessionnel

La thèse neuvième session: conflit sur l'histoire du Liban

La dixième thèse : le confessionnalisme dans la capacité de la modernité

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Globalization and the Undermining of State Sovereignty

- Evaluation de la performance productive des banques libanaises par la méthode d'enveloppement des données (DEA)